الأسبوعية رقم 1 في المغرب منذ 1965

الأسبوع

المؤسس: مصطفى العلوي

مدير النشر: الطيب العلوي

■ العدد: 1766 ■ من الجمعة 28 نونبر إلى الخميس 4 دجنبر 2025 الموافق لـ 7 - 13 جمادى الثانية 1447 ■ السنة الحادية والستون ■ الثمن 6 دراهم ■ www.alousboue.ma

تحت الأضواء |

التهراوي وبرادة.. وزراء الصفقات الكبرى أمام أدلة إدانة جديدة

تحليل إخباري |

أخطر ملفات الصحافة في عهد الملك محمد السادس

سري

غير بعيد عن المكان الذي شهد المحاولة الانقلابية لقصر الصخيرات، دخل مشروع الإقامة المستقبلية للملك محمد السادس في مراحله النهائية، حيث يشهد الورش وتيرة أشغال متسارعة، ومن المتوقع أن يُسلّم قريبا، مع انفتاح مباشر على البحر(..).

في أعين بعض أجهزة الدولة، يُرى حميد المهداوي كـ«مسخوط».. يخرق القوانين ويُشاغب المؤسسات، أشبه بالشيطان المهدد(...)، بينما هو في نظر كثير من المغاربة «ملاك» يواجه السلطة بجرأة، يكشف المستور، ويجسد غضب الناس من فقدان الثقة في المؤسسات، ليصبح في آن واحد مكروها رسميا ومحبوبا شعبيا، مرآةً للتناقض العميق بين الدولة والمجتمع..

التفاصيل في ركن «بين السطور»

ملف الأسبوع |

ماذا يمكن أن تقدم الأحزاب لملف الصحراء ؟

متابعات |

أين اختفى شباب «جيل زد» ؟

كواليس الأخبار

بيان السطور

● بقلم: الطيب العلوي

هل انتهت الصحافة حين جف المداد ؟

شهدت قضية الصحافي حميد المهداوي، في الأيام الأخيرة، تصعيدا لافتا بعد نشره تسريبات من اجتماع لجنة أخلاقيات الصحافة، الأمر الذي أدى إلى جدل واسع داخل البرلمان، وبين المهنيين، وداخل الأحزاب، وفي الفضاء الرقمي.. بالتوازي مع مواجهته لسلسلة من المحاكمات المرتبطة بشكايات وزير العدل عبد اللطيف وهبي.

باختصار، القضية لم تعد مجرد نزاع شخصي بين المهداوي والوزير أو المجلس الوطني للصحافة، بل تحولت إلى ملف سياسي وإعلامي يعكس أزمة أعمق في شرعية المؤسسات وتنظيم الحقل الصحافي بالمغرب.

لن ندخل حيثيات من مع ومن ضد، ومن على خطأ ومن على صواب، لأن أي انحياز في هذه الحالة لأي طرف، سواء الأول أو الثاني، سيقودنا - للأسف - إلى «توجيه الرصاص» نحو أحد الزملاء، وهذا يتعارض مع أخلاقيات المهن الشريفة، لكن ما يمكن قوله هو أن الصحافة الحقيقية ليست صفحة تُفتح في دقيقتين على «الفايسبوك» أو «اليوتيوب»، بل هي تتجسد كلما عانى صاحبها من المحاكمات والمضايقات، أو حتى من الاختطاف ومحاولات التصفية في أزمنة سالفة، وكلما شكل صاحبها صلة وصل بين المغرب القوي والمغرب الضعيف..

والحقيقة، علاقة بما نعيشه اليوم، أن العطب لم يكن يومًا في المهنيين الحقيقيين، بل غزَت مع تلك الفئة التي نزلت على القطاع بالمظلات الحزبية أو الانتهازية، فحوّلته «دقة دقة» إلى ضيعة خاصة، وإلى بقرة حلوب، وإلى «غنيمة» تُقسم، حيث تحولت الديمقراطية، المبنية على الصراحة وعلى مقاييس العصر، والمنطلقة من حرية الصحافة، إلى ديمقراطية «النادي المقفول»، لا يدخله إلا من يرتدي ربطة العنق بلون متفق عليه(...)، مع غلق الآذان طبعا عن كل الأخبار التي تكشف عن تجاوزات وتصرفات لا تليق بسمعة دولة تحارب على عدة واجهات.. فهل هكذا لا يمكن القول أن الصحافة تخدم الدولة، أم فقط لأنها تخدم كل واحد على حدة؟ هذا دون الخوض أو التساؤل ماذا عن الصحافة في عصرنا الحاضر، أو ما هي حدود الانهيار الأخلاقي الذي يهدد ما تبقى منها(...) ؟

يجب التذكير بأن النظام المغربي، في عهد السلاطين قبيل الحماية، كان يرى في الصحافة درعًا لمواجهة الأخطار الأجنبية..

حميد المهداوي، اليوم، صار رمزًا مزدوجًا؛ ففي أعين الدولة وأجهزتها، يُرى كـ«مسخوط».. يخرق القوانين ويُشاغب المؤسسات، شيطان مهدد(...)، بينما في نظر فئة واسعة من المغاربة فهو «ملاك» يواجه السلطة بشجاعة، يكشف المسكوت عنه، ويجسد غضب الناس من اهتزاز الثقة في المؤسسات، ليصبح في آن واحد مكروهًا رسميًا ومحبوبًا شعبيًا، مرآة للتناقض العميق بين الدولة والمجتمع.

«هذا ما كان..»، ويبقى الأمل معقودًا مع هذه التجربة، على خطوات تعيد الثقة إلى النفوس التي بلغ منها اليأس مبلغه، وتضمن الاحترام الكامل لحقوق الإنسان، وتحمي الحريات العامة والخاصة للمواطنين، وفي مقدمتها حرية الصحافة والتعبير، عبر إلغاء الرقابة الغير قانونية، ووضع حد لاستعمال السلطة في إغلاق المنابر أو تقييدها، وإيقاف موجة التضييق على الصحافيين، وإعادة الحماس إلى الشعب حتى يمكن تجنيد سائر طبقاته في معركة البناء.. لأنه إذا كانت الصحافة في زمن الحبر والورق تُعبّر عن نفسها بوضوح وجرأة، فهل يمكن القول اليوم أنها اندثرت بانتهاء المداد ؟

خطير.. العدالة والتنمية يحذر من تحول السلطة الإدارية إلى سلطة قضائية

الرباط. الأسبوع

أكد عبد العالي حامي الدين، القيادي في حزب العدالة والتنمية، أن رؤية الحزب تقوم على «التخليق الشامل» الذي لا يقتصر على المرشحين فقط، بل يشمل الإدارة والتمويل، وذلك عبر عناصر أساسية، من أبرزها: تخليق الإطار السياسي العام، تعزيز حياد الإدارة، تخليق الترشيحات وتجديد النخب، ومحاربة الفساد الانتخابي وتخليق الحملات الانتخابية.

وأوضح حامي الدين، خلال عرض ملاحظات الحزب حول القوانين الانتخابية، لا سيما مشروع القانون رقم 25-53، أن تخليق منظومة التمويل يتطلب مراقبة صارمة لمصادر وأحجام تمويل الحملات، وضمان شفافية النتائج عبر النشر الفوري والمفصل للنتائج ومحاضر التصويت إلكترونيا، مسجلا ثلاث إشكاليات كبرى في هذا المشروع: الإبقاء على القاسم الانتخابي بصيغته الحالية، حيث اعتبر الحزب أن الصيغة الحالية (احتساب القاسم بناء على المسجلين وليس الأصوات الصحيحة) «غريبة وغير ديمقراطية»، مقدما المثال بالصيغة التي تساوي بين من حصل على 70 ألف صوت ومن لم يشارك أصلا، وتسمح بمرور مرشحين بأصوات ضئيلة جدا، مشيرا إلى أن أعضاء من المحكمة الدستورية اعتبروا أن هذا القاسم غير دستوري، مطالبا بالعودة إلى توزيع المقاعد بناء على الأصوات الصحيحة، متسائلا: كيف يمكن قبول قاسم انتخابي يساوي بين من حصل على عشرات الآلاف من الأصوات وبين من لم يشارك أصلا في العملية الانتخابية؟ وأي مصداقية لبرلمان يضم مرشحين فازوا بأصوات ضئيلة جدا ؟

وتحدث حامي الدين عن خطورة تغليب المقاربة الزجرية/الجنائية على حساب المقاربة الوقائية والضمانات الدستورية، وخرق قرينة البراءة (المادة 6 والمادة 24)، من خلال السماح للإدارة بشطب المرشحين أو رفض ترشيحهم بناءً على مجرد «متابعة» أو «محضر ضبط» في حالة تلبس، دون انتظار حكم قضائي نهائي، معتبرا إياه خرقا للمادة 119 من الدستور، التي تعتبر كل متهم بريئا حتى تثبت إدانته بحكم قضائي مكتسب لقوة الشيء المقضي به (أي صادر عن محكمة النقض أو نهائي بعد الاستئناف).

وحذر ذات القيادي في حزب العدالة والتنمية، من منح السلطة الإدارية (الولاة والباشوات) صلاحيات ذات طبيعة قضائية لتقييم «الأهلية» بناء على «أخبار» أو تقارير، مما يفتح الباب للتلاعب وتصفية الحسابات السياسية، منتقدا التنصيص على العقوبات الحبسية الثقيلة في مشروع القانون (من سنتين إلى 5 سنوات) والغرامات الكبيرة في مواجهة ما يسمى «الأخبار الزائفة» للتشكيك في الانتخابات، وأوضح أن المصطلح فضفاض وغير محدد (من يحدد ما هو زائف؟)، وأن هذا النص قد يستخدم لقمع حرية التعبير ومنع القوى السياسية من انتقاد التجاوزات أو التشكيك المشروع في نزاهة العمليات الانتخابية.

حامي الدين بن كيران

العدول للوزير وهبي:
«نعل الشيطان»

الرباط. الأسبوع

انتقدت الجمعية المغربية للعدول مشروع القانون 22.16 الذي عرضه وزير العدل عبد اللطيف وهبي على الحكومة، وتمت المصادقة عليه بشكل سريع.

واتهمت الجمعية الوزارة والهيئة الوطنية للعدول، باستهداف المهنة والإجهاز على مكاسبها، من خلال نص القانون الذي أفرغ المهنة من بعض ما بقي فيها من مكاسب وتحويل القانون المهني إلى قانون تفتيش ومحاسبة وعقوبات، مؤكدة أن حساب الودائع هو مجرد مطلب مهني باعتبار أن المهن التوثيقية يجب أن ينظر إليها من زاوية المواطنين والمرتفقين وليس من زاوية المهنيين، حيث شكل إسقاط الحق في الإيداع صدمة بعدما كان مقررا في النصوص الأولى لهذا المشروع قبل إقراره في صيغته النهائية.

وحملت الجمعية المغربية للعدول رئيس الهيئة الوطنية للعدول ولجنة الحوار، كامل المسؤولية عن هذا المشروع، مطالبة المكتب التنفيذي بتحمل المسؤولية، قائلة أنها عازمة اللجوء إلى كل الوسائل القانونية لوقف ما سمته «المجزرة المهنية» وطرق كل المؤسسات الدستورية.

وهبي

هل يشرب المغاربة «مياه جافيل» ؟

الرباط. الأسبوع

أثار المكتب الوطني للكهرباء والماء الجدل بعد إعلانه عن صفقة لاقتناء «ماء جافيل»، مما جعل الناس يتساءلون عن مجال استعماله، هل في معالجة المياه الصالحة للشرب ؟

وحسب مصادر إعلامية، فقد خصص المكتب قيمة مالية كبيرة لأجل اقتناء «ماء جافيل» المطلوب، بقيمة مليار و200 مليون سنتيم، على أن يحتوي على مجموعة من الخصائص والمميزات.

للإشارة، فقد سبق أن سلط تقرير فرنسي الضوء على مياه الصنبور بالمغرب، واعتبرها غير صالحة من خلال تصريحات السياح الفرنسيين، بينما 80 في المائة من المغاربة يستهلكون هذه المياه.

«زردة» بـ 250 مليونا تثير الجدل حول بوعيدة

الرباط. الأسبوع

سقطت مباركة بوعيدة، رئيسة جهة كلميم واد نون، في قفص الاتهام بعد إطلاق طلب عروض يتعلق بصفقة لتوفير التغذية والاستقبال لفائدة ضيوف الجهة، تقدر قيمتها المالية بـ 250 مليون سنتيم، لإطعام 2250 شخصا، في إطار التنمية التي تقوم بها رئيسة الجهة.

وقال عضو مجلس الجهة إبراهيم حنانة، أن بوعيدة بهذه الصفقة عادت من جديد لتنهج سياسة تضييع المال العام، متسائلا: «لماذا تنتظر الرئيسة حتى نهاية السنة وتسرّع هذه الصفقات رغم أن كل سنة لدينا ميزانية خاصة بهذا النوع من الإطعام، وهل لأنه لا يجب أن ترجع ما يبقى من الميزانية أم ماذا؟»، مطالبا مباركة بوعيدة بتوضيح الأسباب.

بوعيدة

بنك تحديات اليوم
محفز نجاحات الغد

وفيا لمهمته السوسيو-اقتصادية، وحرصه الدائم على دعم الفلاحة والعالم القروي، يواصل القرض الفلاحي للمغرب تعبئة جميع موارده وإمكانياته **لمواكبة الفلاحين و جميع الفاعلين في القطاع من أجل موسم فلاحي ناجح.** و بفضل خبرته المعترف بها، يضع البنك باقة منتجات وخدمات مالية متكاملة صممت خصيصا لتلبية الاحتياجات المتعددة للقطاع الفلاحي، سواء فيما يخص **تمويل الضيعات الفلاحية، أو دعم المشاريع الاستثمارية، أو مواكبة مختلف سلاسل الإنتاج الفلاحي.**

وتعكس هذه الدينامية المتواصلة التزام القرض الفلاحي للمغرب بدعم تنمية القطاع وتعزيز قدراته، بما يساهم في بناء منظومة فلاحية قوية ومستدامة، و مستقبل مزدهر و مثمر.

القرض الفلاحي للمغرب

إلتـــــــزام دائـــــــم

www.creditagricole.ma
CreditAgricoleduMaroc
creditagricolemaroc
credit-agricole-du-maroc
creditagricoledumaroc

القرض الفلاحي للمغرب ش.م. ذات إدارة ومجلس رقابة، رأسمالها 4 645 081 220 درهم السجل التجاري بالرباط 58 873 ، التعريف الضريبي 03304185
المقر الرئيسي : ساحة الأمويين – ص.ب. 49، 10 000 الرباط. الهاتف 19 82 20 37 05 (212) الى 26 الموقع الإلكتروني : www.creditagricole.ma

كواليس الأخبار

لشكر يتهم الحكومة بمحاولة السطو على المحكمة الدستورية

الرباط. الأسبوع

انتقد الكاتب الأول لحزب الاتحاد الاشتراكي، إدريس لشكر، تأخر الحكومة في إخراج النص التشريعي الخاص بمشروع القانون المتعلق بالدفع بعدم دستورية القانون، مشيرا إلى الإشكالات التي رافقته وصياغته برقم 86.15 في الولاية التشريعية السابقة، ثم برقم جديد 35.24 في الولاية الحالية، ما يجعل المشروع مثل «طفل مسجل مرتين في الحالة المدنية».

واعتبر لشكر أن تغيير الرقم مخالف للفصل 86 من الدستور، الذي يفرض الاحتفاظ بنفس رقم المشروع خلال الولاية التشريعية الأولى لتفعيل دستور 2011، إذ كان لزاما على الحكومة تصحيح المسطرة بعدما أسقطت المحكمة الدستورية المشروع السابق والاحتفاظ بالترقيم الأصلي عوض تقديمه برقم جديد، ورفض تهريب اختصاصات المحكمة الدستورية ومنح محكمة النقض سلطة تقديرية للتحقق من الصلة بين الدفع والحق الدستوري موضوع الانتهاك، قائلا إنه مخالف للدستور، لأن الاختصاص المطلق في هذا الجانب يرجع للمحكمة الدستورية، وطالب بتعزيز موارد هذه الأخيرة دون المساس بجوهر اختصاصاتها.

وسلط الكاتب الأول لحزب الاتحاد الاشتراكي الضوء على بعض الإشكالات الجوهرية التي يتضمنها مشروع القانون التنظيمي رقم 36.24 المتعلق بالمحكمة الدستورية، خاصة المادة 14 التي تفتح الباب لإعادة تعيين أعضاء قضوا أقل من ثلاث سنوات، ثم الحصول على ولاية كاملة جديدة (9 سنوات)، يعني بقاءه في المنصب لمدة قد تصل لـ 12 سنة، معتبرا أن هذه المادة صيغت على المقاس وتخالف الفصل 130 من الدستور الذي ينص على أن يتم خلال ثلاث سنوات تجديد ثلث أعضاء المحكمة الدستورية.

لشكر

أطباء يتهمون حكومة أخنوش بتعطيل الانتخابات المهنية

الرباط. الأسبوع

حمل الائتلاف الوطني لأطباء القطاع الحر، الحكومة والهيئة الوطنية للأطباء، مسؤولية تعطيل انتخاب هيئة مهنية شرعية منتخبة ديمقراطيا، بعد تأجيل الانتخابات من طرف رئيس الحكومة في ظل إعادة صياغة قوانين الصحة وتغييبها عن مختلف الأوراش المرتبطة بالقطاع.

وقرر الائتلاف الطعن قضائيا في استمرار الوضعية الحالية للهيئة خارج إطارها القانوني، مع الشروع في اتخاذ جميع الإجراءات القانونية اللازمة لإعادة الأمور إلى نصابها وضمان احترام المقتضيات المنظمة للمؤسسات المهنية، حيث سيقوم بتنظيم وقفة احتجاجية أمام المقر المركزي للهيئة الوطنية يوم 20 دجنبر.

ويرى الائتلاف أن تغييب هيئة منتخبة ديمقراطيا عن هذا الورش الوطني الكبير، يثير تساؤلات جدية حول خلفيات القرار وانعكاساته على استقلالية التنظيمات المهنية وجودة التشاور المؤسساتي، مؤكدا التزامه بالدفاع عن حقوق الأطباء، وصون استقلالية الهيئة الوطنية للأطباء، وترسيخ مبادئ الحكامة الجيدة والديمقراطية الداخلية، بما يخدم كرامة المهنيين ومصلحة صحة المواطنين.

بنعليلو ينتقد سياسة التقارير المريحة

الرباط. الأسبوع

اعتبر محمد بنعليلو، رئيس الهيئة الوطنية للنزاهة والوقاية من الرشوة ومحاربتها، أن اختزال فعالية السياسات العمومية في عدد التقارير أو حجم النفقات، أو نسب الإنجاز، أمر غير مقبول، بعدما أثبتت التجارب أن هذه المقاربة كثيرا ما تنتج قراءات شكلية ونتائج منفوخة وسرديات مؤسساتية مريحة، لكنها في الغالب بعيدة كل البعد عن واقع المواطن.

وقال بنعليلو: «إن المغرب يتجه إلى مرحلة جديدة من مراحل التفكير العمومي حول النزاهة ومكافحة الفساد، مرحلة تتجاوز بداهة القول بأن لدينا سياسات نحو سؤال أكثر تعقيدا وأعمق مسؤولية: ماذا أحدثت هذه السياسات في المجتمع؟ وما الأثر الحقيقي الذي صنعته؟»، داعيا إلى الانخراط في منظور جديد للحكامة العمومية قائم على أن القيمة لا توجد في حجم التدخل، بل في أثره على حياة المواطن، وفي ما يضيفه إلى الثقة العامة، وفي قدرته على تغيير السلوكيات وتقليص الكلفة الخفية للفساد.

وقال بنعليلو أن النجاح في سياسات النزاهة ومحاربة الفساد يقاس بقدر ما يلمسه المواطن من تغير في محيطه الإداري والاقتصادي والاجتماعي، وبمدى تراجع الممارسات الفاسدة، وبمنسوب الثقة في المؤسسات، وبالقدرة الجماعية على تحديد المخاطر الحقيقية ومواجهتها بشكل استباقي، وأشار إلى أن الهيئة أطلقت مشروع «دليل علمي» لتقييم أثر سياسات مكافحة الفساد، باعتباره أول مرجع وطني متكامل بمنهجية علمية متقدمة، وكفاية تتوافق مع المعايير الأوروبية بمجال تقييم السياسات العامة، وقائم على أسس علمية صلبة، موضحا أن هذا الدليل، الذي سيشكل منعطفا ثقافيا ومؤسساتيا في مسار تعزيز النزاهة ومحاربة الفساد، من شأنه أن يمهد الطريق لمنظور جديد للحكامة.

بنعليلو

مرصد يكشف أعطاب واختلالات نظام الحماية الاجتماعية

الرباط. الأسبوع

دعا المرصد المغربي للحماية الاجتماعية - في تقرير جديد - إلى إعادة هيكلة حكامة التغطية الصحية عبر توحيد القيادة ووضع آلية مساءلة دائمة، وإصلاح جذري لنظام AMO-TNS لضمان الاستدامة والعدالة عبر إعادة النظر في طريقة احتساب المساهمات وربطها بالدخل الحقيقي، وضمان التغطية الصحية الشاملة عبر تعميم الولوج إلى نظام «أمو-تضامن» لجميع الأشخاص في وضعية إعاقة الغير مشمولين، بغض النظر عن الدخل الأسري، بسلة خدمات وعلاجات كاملة وشاملة لمختلف أنواع الإعاقة.

ووقف المرصد على مجموعة من الاختلالات والمعيقات في المنظومة الصحية: «عدم تحسن موازٍ في جودة الاستقبال، التجهيزات، الموارد البشرية، حيث يتركز أكثر من 70 % من الأطباء في محور الرباط-الدار البيضاء، مما يخلق فجوات مجالية عميقة بين الجهات وعلى مستوى الخدمات الصحية والاستشفائية بين المواطنين، نظام AMO-TNS هشاشة مالية بسبب ضعف الالتزام بالأداء، إذ يوجد ثلث المسجلين في وضعية حقوق مغلقة».

واعتبر المرصد أن نظام التغطية الخاص بالمهنيين والمستقلين يحتاج إلى مراجعة معمقة، إذ يعتمد حاليا تقديرات جزافية لا تعكس الدخل الحقيقي لهذه الفئة، مما يخلق اختلالات في الاستفادة والتمويل معا، كما دعا إلى إعادة النظر في كلفة العلاجات من خلال مراجعة التعريفة المرجعية والحد من تضخم أسعار الخدمات الطبية وتنظيم العلاقة مع المصحات الخاصة، معتبرا أن إنقاذ المستشفى العمومي بات ضرورة وطنية تفرض استثمارات قوية توقف نزيف الموارد البشرية والمالية نحو القطاع الخاص، وأوصى بضمان الإنصاف المجالي والاجتماعي عبر توزيع عادل للموارد الصحية، كإنشاء وحدات طبية متنقلة، وتفعيل المجموعات الصحية الترابية بشكل فعال، مع اعتماد نظام معلومات موحد لتتبع الخدمات، وتوسيع سلة العلاجات وتعزيز الولوج للأدوية الجنيسة، وتحسين مراقبة السوق الدوائية لمحاربة تضارب المصالح والحد من الكلفة على الأسر، وإدماج الفئات المستثناة ضمن نظام التغطية الصحية وفق مقاربة عادلة، من خلال وضع خارطة طريق لإدماج المؤمنين لدى شركات التأمين الخاصة تدريجيا، واعتماد نظام خاص للفئات غير النشيطة التي لا تستوفي شروط «أمو-تضامن».

حسن العمراني يطلب الإنصاف.. لماذا سكت عزيمان ؟

الرباط. الأسبوع

كان حلم المواطن حسن العمراني، المستثمر السابق، أن يقيم مشاريع ذات منفعة عامة في العاصمة العلمية فاس، حيث كانت نيته صادقة بأن يستثمر جميع رأسماله في مشروع استثماري فوق أرض الجماعة بموجب عقد كراء.

المستثمر العمراني غامر بكل ما في ذمته من أموال، تقدر بملايين الدراهم، لأجل إنجاز مشروع مهم حظي بالمصادقة من قبل لجنة الاستثمار والولاية، وحتى الجماعة الحضرية، لكنه اصطدم فيما بعد بعراقيل وعقبات وبيروقراطية إدارية، جعلته يلجأ إلى مؤسسة الوسيط ضد الإدارة.

ورغم وصول القضية إلى القصر الملكي وإلى المستشار الملكي عمر عزيمان، الذي يعرف حق المعرفة ملف هذا الرجل المقهور الذي يعاني من ظروف صحية صعبة، ورغم توصله بثلاث توصيات من مؤسسة الوسيط، وتقرير مفصل عن القضية، سواء من قبل الراحل بن زاكور أو محمد بنعليلو، إلا أن التجاهل كان هو العنوان، مما يطرح تساؤلا عريضا: لماذا يرفض المستشار الملكي التفاعل مع الملف وإعطاء جواب لمؤسسة الوسيط أو إعطاء تعليمات لوزارة الداخلية لإنصاف الرجل المظلوم ؟

فالرجل يشعر بأن المستشار الملكي عزيمان لم يقم بمسؤوليته وواجبه في هذا الملف، رغم أنه هو من طلب الملف لأول مرة من مؤسسة الوسيط واطلع على التوصيات التي أصدرتها، معتبرا أن صمت المسؤول السامي رغم توصله بعدة مراسلات، يزيد من تدميره نفسيا واجتماعيا ويزيد من معاناته الصحية، متهما الدولة ومؤسساتها برفض إنصافه والوقوف وراء معاناته لأكثر من عشرين سنة دون أي حل أو تجاوب.

حالة المستثمر العمراني الذي تعرض لإقبار مشروعه الاستثماري، تخلق انعدام الثقة لدى المستثمرين ورجال الأعمال المغاربة القاطنين في الخارج وحتى الأجانب، وهذا ما يجعل المئات من المهاجرين المغاربة يترددون في الاستثمار خوفا من ضياع رؤوس أموالهم في غياب الضمانات.

كواليس الأخبار

تحت الأضواء

بوانو يواصل فضح «تضارب المصالح»

التهراوي وبرادة.. وزراء الصفقات الكبرى أمام أدلة إدانة جديدة

الرباط الأسبوع

كشف عبد الله بوانو عن مجموعة من المعلومات والحقائق بالأرقام والوثائق، والتي تبرز «فضيحة» صفقة الأدوية بين وزير الصحة أمين التهراوي ووزير التربية الوطنية سعد برادة، مبرزا مجموعة من المعطيات التي تكشف تعاقد وزارة الصحة مع شركة «فارما بروم» وتحويلات مالية مهمة منذ سنة 2023.

واتهم رئيس المجموعة النيابية لحزب العدالة والتنمية، الحكومة التي يقودها عزيز أخنوش بـ«التطبيع مع الفساد» منذ سحبها للقوانين المتعلقة بمكافحته، مثل قانون الإثراء غير المشروع واحتلال الملك البحري والمقالع، وسقوط رئيس الحكومة في تضارب المصالح في صفقة تحلية مياه البحر، وتزويد المكتب الوطني للكهرباء بالفيول، معتبرا أنه مهد الطريق لبعض الوزراء للحصول على صفقات بدورهم والسقوط في تضارب المصالح.

وأوضح بوانو أن قضية استفادة وزير التعليم من صفقة الأدوية لم تكن في الحسبان أو تم التوجه إليها مباشرة، بل جاءت نتيجة بحث ودراسة قامت بها المجموعة النيابية لحزبه، لمشروع قانون المالية 2026، والذي عرض بالبرلمان للمناقشة، بهدف البحث عن بعض الإشكالات، لكن ما أثار الشكوك والتساؤلات هو الإجراءات المتخذة في قطاع الأدوية، خاصة وأن الحكومة أدرجت الأدوية في قوانين المالية السابقة: 2022 و2023 و2025، ثم في سنة 2026، تتعلق بتخفيض الإعفاءات الجمركية لـ 500 نوع من الأدوية، من 30 % إلى 2.5 %، مشيرا إلى أن المشكل ليس شخصيا مع الوزراء أو مع أي شركة كيفما كانت، بل إن الأمر يتعلق بمسار للبحث في الإجراءات تتضمنها قوانين المالية، مبرزا أن هناك شركة مغربية تشتغل منذ عقود في قطاع الأدوية، وكانت تنتج وتوزع مادة البوتاسيوم، وقامت بتوسيع المصنع وتقدمت بطلب إلى وزارة الصحة من أجل الحصول على الإذن لإعادة إنتاج وبيع الدواء، وظلت تنتظر 6 أشهر دون جواب من الوزارة، حيث تم تهميش الشركة بعد نفاذ المخزون وعدم التجاوب مع طلبها، وعوض منح الوزارة رخصة التصنيع والاستيراد للشركة صاحبة الإذن، منحت رخصة الاستعمال المؤقت لشركة «فارما بروم» التي كان يسيرها الوزير سابقا، مستغربا من توصل شركة الوزير بالمعلومة بخصوص النقص في مادة البوتاسيوم في القطاع العام والخاص، وكيف قامت بإعداد الملف في ظرف قياسي يتطلب بعض الوقت لمعرفة حجم الخصاص، لتحصل على الترخيص ضمن 350 رخصة منحت للشركات في هذه السنة.

وحسب بوانو، فإن شركة وزير التربية الوطنية والتعليم الأولي والرياضة «فارما بروم»، توجد في وضعية تحليل، حيث تشتغل فقط في الاستيراد، وتمتلك رخصة «مؤسسة صناعية»، لكنها في الواقع لا تصنع الدواء المطلوب (كلوريد البوتاسيوم)، بل تستورده، مبرزا أن الوزارة الوصية عوض أن تطرح طلب عروض دولي للاستيراد كما يقتضي القانون، تم منح هذه الشركة «رخصة مؤقتة للاستخدام»، لا سيما وأن صفقات وزارة الصحة 50 % منها تمر عبر «التفاوض المباشر» وليس عبر المنافسة بين الشركات، موضحا أن مسار «فارما بروم» التي تأسست في 2010، عرف تطورا ملحوظا خلال السنوات الثلاث الأخيرة، إذ عاشت وضعية مالية صعبة بسبب انخفاض رأسمالها لأقل من الربع، ولم تحصل على أي صفقة في سنة 2021، لكن في سنة 2024، حصل تطور في الشركة، إذ تم استوزار رئيسها في أكتوبر 2024، وفي فاتح نونبر قدم استقالته من الشركة، وتم تعيين مدير جديد بعده، لكن في ثاني دجنبر تلقت الشركة مساهمات وتبرعات من مساهمين آخرين بدون تحديد صفقتهم، مضيفا أن الشركة بعد ذلك حصلت على صفقات من الإدارة المركزية للصحة حوالي 3 ملايير في 2024، ثم ثلاثة ملايير ونصف في سنة 2025، بمجموع 47 مليون درهم في ظرف سنتين فقط، وأكد أن معاملات وأرباح «فارما بروم» تضاعفت، ومن ذلك تضاعف النشاط التجاري للشركة بـ 85 % خلال 2024، وتضاعفت الأرباح بثلاث مرات بعد أن بلغت 200 %، حيث حصلت على 39 % من الصفقات سنة 2024 و61 % في 2025.

وقدم بوانو مجموعة من المعطيات الدقيقة حول علاقة الوزير مساهما أو مسيرا لشركة «فارما بروم»، من بينها وثائق (محاضر اجتماعات الجمعية العامة للشركة) تحمل توقيعه وتواريخ لاحقة لتعيينه في الحكومة (مثلا تعين في أكتوبر 2024، وتوقيع محاضر في نونبر 2024)، إذ أن محاضر الشركة تؤكد حضوره لبعض اجتماعات مجلسها الإداري وغيابه عن بعضها في سنة 2025، معتبرا أن الاستقالة لم تكن قانونية أو مفعلة في السجل التجاري إلا بعد فوات الأوان وبعد تمرير صفقات، مما يثبت حالة تضارب المصالح الصريح.

وتحدث عبد الله بوانو عن وجود احتكار وأرباح فاحشة في سوق الأدوية، من خلال كشفه عن أرقام صادمة، حيث يتم استيراد مواد أولية أو أدوية بأسعار بخسة (درهم أو درهمين) ويتم بيعها للمستشفيات والعموم بأسعار خيالية (تصل لـ 290 درهما)، محققين هوامش ربح تصل إلى 25000 % في بعض الحالات، أو فوارق بـ 320 مليون درهم تكلفة إضافية ناتجة عن الفارق بين سعر الاستيراد وسعر البيع، وأشار إلى أن صفقات وزارة الصحة 50 % منها تمر عبر «التفاوض المباشر» وليس عبر المنافسة الشريفة، متسائلا عن الجدوى من الإعفاءات الجمركية إذا لم تنخفض أسعار الأدوية في السوق الوطنية رغم الإعفاءات الضريبية التي أقرتها الحكومة (TVA ورسوم الاستيراد)؟ وأين تذهب هوامش الربح الناتجة عن هذه الإعفاءات؟ كيف تم منح رخص «الاستخدام المؤقت» (ATU) لشركة معينة لاستيراد دواء، بدلا من اتباع مسطرة طلبات العروض الدولية لضمان الشفافية وأفضل الأسعار؟ كيف يوقع وزير على محاضر شركات خاصة بصفته مسيرا أو مساهما وهو يمارس مهامه الحكومية في نفس الوقت، ضاربا المادة 33 من القانون التنظيمي للحكومة بعرض الحائط؟ ولماذا تقف مؤسسات الرقابة (مجلس المنافسة، الهيئات الحكومية) عاجزة أو صامتة أمام هوامش الربح الفاحشة التي تصل إلى 25000 % في بعض الأدوية الحيوية ؟

ما خفي

تجري حاليا مباحثات مكثفة بين شركة «لوكهيد مارتن» الأمريكية وهيئة أركان القوات المسلحة، بعد التأخير الذي عرفه التسليم المرتقب لطائرات «إف 16» التي ينتظرها المغرب من المصنع الأمريكي، وقد تم الاتفاق على مراجعة الأسعار في حالة التأخر، إلا أنه لم يحصل شيء من كل هذا إلى حدود الآن(...).

منذ 31 أكتوبر وما بعده.. بدأت الأمم المتحدة تغير جلدها في الصحراء، من الاستفتاء إلى الاستعفاء(...)، حيث تقول المصادر أن البعثة بصدد تحويل مهامها التي كانت مرتبطة بالاستفتاء، نحو مهمة مراقبة أطوار وضع عملية الحكم الذاتي على أرض الواقع بشكل تدريجي.

بعد أن فشلت مشاريعهما المشتركة في مجال العقار، قرر كل من محمد بنصالح وسلوى أخنوش، زوجة رئيس الحكومة، الإعلان عن طلاق شراكتهما.

من خلاصات الدرس الأممي.. تبقى دولة مالي من بين البلدان التي جنت منها الرباط ثمارا محدودة جدا، حيث لم تتلق الدبلوماسية المغربية من مالي أي خطوة ملموسة لصالح الاعتراف بسيادته على الأقاليم الصحراوية، رغم كل الجهود التي بذلها المغرب لصالحها، ومنها اعتبار مالي كشريك مفضل.

جر وزير التعليم على نفسه موجة من السخرية، بل أيضا من التساؤلات عن المقصود(...)، بعد أن صرح بالحرف: «إن أردتم لأبنائكم تعليما جيدا.. أرسلوهم إلى مدرسة بعيدة، فقد أرسلني أبي إلى دولة بعيدة جدا لأدرس».

بمناسبة ذكرى المسيرة الخضراء والاستقلال، نظمت النقابة المهنية المغربية لمبدعي الأغنية، حفلا فنيا بتونس، بهدف تحريك المياه الراكدة(...)، إلا أن النقابة لم تتلق أي مساعدة في التنظيم من طرف السفارة، ولم تسمع منها ولو «مرحبا بكم» أو «أعانكم الله»، حتى جاء القنصل للحفل وعبّر للحاضرين خلال كلمته بأنه «هو صاحب التنظيم».

الموضوع الذي لم يقترب منه السياسيون في زمن الحسن الثاني

ماذا يمكن أن تقدم الأحزاب لملف الصحراء ؟

لم تكد تمر حتى 10 أيام على صدور قرار مجلس الأمن بتاريخ 31 أكتوبر 2025، والذي رسخ مبادرة الحكم الذاتي تحت السيادة المغربية.. حتى أعلن الديوان الملكي عن انعقاد اجتماع مع زعماء الأحزاب الوطنية الممثلة بمجلسي البرلمان، وقد خصص الاجتماع لموضوع تحيين وتفصيل مبادرة الحكم الذاتي في إطار السيادة المغربية، في أعقاب صدور قرار مجلس الأمن الدولي رقم 2797، والقرار الملكي لم يكن مفاجئا كما حاول البعض الترويج له، خاصة وأن الملك ما لبث منذ مدة ينادي الأحزاب بضرورة لعب دورها في الدفاع عن القضية الوطنية. يحاول هذا الملف تقديم أهم المحطات التي مرت منها قضية الصحراء بين الملكية والأحزاب السياسية، وهل ما زالت الأحزاب قادرة على تقديم الجديد في هذا الملف ؟

أعد الملف: سعد الحمري

> قضية الصحراء كانت قضية إجماع **بين الملكية والأحزاب منذ الاستعمار**

إن المتتبع لمواقف الأحزاب الوطنية من قضية الصحراء، يدرك أنها نشأت بالتزامن مع مطالب الملكية بالصحراء؛ فمنذ مرحلة الاستعمار بنت كل الأحزاب الوطنية الأولى، وهي: الحزب الشيوعي المغربي وحزب الاستقلال وحزب الشورى والاستقلال، وأحزاب المنطقة الشمالية، (بنت) مواقفها من قضية استقلال البلاد ضمن الحدود التاريخية للإمبراطورية الشريفة القوية، بل كانت مطالب الأحزاب بخصوص حدود المملكة التاريخية في بعض الأحيان، متقدمة على الملكية.

وحتى لما بدأت المفاوضات حول الاستقلال مع فرنسا وإسبانيا، كانت مسألة الحدود حاضرة لدى الأحزاب الوطنية؛ فبخصوص مسألة المفاوضات مع إسبانيا خلال سنة 1956، وخصوصا قضية الصحراء، اعتبر محمد بالحسن الوزاني، زعيم حزب الشورى والاستقلال، أن الاستقلال الذي لا يشمل المغرب كاملا ضمن حدوده التاريخية، هو استقلال ناقص، ودعا الأحزاب إلى التحرك من أجل المطالبة باسترداد باقي الأراضي، وعلى نفس الخطى، سار علال الفاسي، حيث قال في رسالة وجهها إلى الشبيبة الاستقلالية، أن المستقبل ما زال أمامهم من أجل العمل على استرجاع الصحراء، كما أكد على ضرورة استرجاع المغرب لكامل صحرائه، وأسس جريدة «صحراء المغرب»، ثم اعتمد هذا الأخير خريطة للمغرب تمتد إلى تمبكتو وإلى نهر السنغال، وكان من أبرز المطالبين بموريتانيا، منافسا بذلك الملكية في هذا المطلب.

ثم هناك محطة بارزة في تاريخ المغرب، والتي اعتبرت على الدوام أكبر تأكيد على إجماع الأحزاب إلى جانب الملكية على مغربية الصحراء، عندما تم تأسيس جيش التحرير بالجنوب، سنة 1956، بدعم ملكي وإرسال الأحزاب الوطنية منخرطيها من أجل المساهمة في هذا الجيش، وقد حقق جيش التحرير انتصارات مبهرة على الإسبان والفرنسيين.. فقد استعاد جيش التحرير منطقة آيت باعمران، غير أن هزيمته في معركة «إيكوفيون» أمام الإسبانيين والفرنسيين، أجل حلم تحرير الصحراء وموريتانيا..

وقد ظلت مطالب الأحزاب السياسية سليلة الحركة الوطنية كما هي، وهي المطالبة بالصحراء، حتى أن المؤسسين الأوائل لجبهة البوليساريو، ومنهم الوالي مصطفى السيد، كان على اتصال مع علال الفاسي وعبد الرحيم بوعبيد، لذلك عندما أعلنت إسبانيا نيتها تكوين دويلة جنوب المغرب ما بين سنة 1973 و1974، انخرط معظم زعماء الأحزاب بتلقائية في الدفاع عن مغربية الصحراء.. فقد شرع أعضاء من الحكومة في صيف عام 1974، بمعية بعض زعماء المعارضة، في زيارة إلى العواصم الأوروبية والآسيوية والإفريقية، لشرح بواعث وأحقية المغرب في استرجاع أقاليمه الصحراوية، وفيما يلي أسماء الزعماء الحزبيين الذين شاركوا في البعثات الملكية ذات الطابع الحزبي خلال سنة 1974 والمناطق التي زاروها: زيارة المحجوبي أحرضان، الأمين العام للحركة الشعبية، إلى إفريقيا جنوب الصحراء (أوغندا، كينيا، زامبيا...)؛ زيارة كل من عبد الكريم الخطيب، الأمين العام للحركة

11

ظلت مطالب الأحزاب السياسية سليلة الحركة الوطنية كما هي، وهي المطالبة بالصحراء، حتى أن المؤسسين الأوائل لجبهة البوليساريو، **ومنهم الوالي مصطفى السيد، كان على اتصال مع علال الفاسي وعبد الرحيم بوعبيد،** لذلك عندما أعلنت إسبانيا نيتها تكوين دويلة جنوب المغرب ما بين سنة 1973 و1974، **انخرط معظم زعماء الأحزاب بتلقائية في الدفاع عن مغربية الصحراء، وشرع أعضاء من الحكومة في صيف 1974،** بمعية بعض زعماء المعارضة، في زيارة إلى العواصم الأوروبية والآسيوية والإفريقية، لشرح بواعث وأحقية المغرب في استرجاع أقاليمه الصحراوية.

الوطنية الشعبية الديمقراطية الدستورية، وامحمد بوستة، الأمين العام لحزب الاستقلال، إلى الدول العربية (لبنان، الأردن، العراق، الكويت...)؛ زيارة عبد الرحيم بوعبيد، الكاتب الأول للاتحاد الاشتراكي إلى آسيا (الصين، الهند، باكستان...)؛ زيارة علي يعتة، الأمين العام لحزب التقدم والاشتراكية، إلى دول المعسكر الشرقي (الاتحاد السوفياتي، رومانيا...).

ولا شك أن التقارب الإيديولوجي للأحزاب مع الأنظمة المستهدفة، اعتبر محددا أساسيا في توجيه تلك البعثات، كما أن العلاقات الشخصية للمسؤولين الحزبيين مع مسؤولي الأحزاب الأجنبية، كانت تحدد بشكل كبير نوعية المهمة التي يقوم بها كل زعيم حزبي، ونوع الدولة التي يمكن توجيهه إليها، فبالنسبة للاتحاد الاشتراكي، وتبعا للعلاقة الجيدة التي كان يحظى بها زعيمه الراحل عبد الرحيم بوعبيد بالمسؤولين اليساريين الفرنسيين، أرسله الملك الراحل الحسن الثاني سنة 1976، ليشرح لمسؤولي الحزب الشيوعي الفرنسي والحزب الاشتراكي الفرنسي، أحقية المغرب في استرداد صحرائه، ونفس الأمر كان يحصل مع حزب الاستقلال وحزب التقدم والاشتراكية، وباقي الأحزاب، لا فرق في ذلك بين أحزاب الكتلة وأحزاب الوفاق باستثناء عبد الله إبراهيم، زعيم الاتحاد الوطني للقوات الشعبية، الذي لم يكن من بين زعماء المعارضة الذين شاركوا في البعثات الدبلوماسية الملكية في موضوع الصحراء.

وحتى عندما أعلن الملك الحسن الثاني نيته تنظيم المسيرة الخضراء أواخر سنة 1975، انخرطت في المبادرة كل الأحزاب بدون استثناء، وحتى أهم المفكرين المغاربة تقدموا بطلبات من أجل المشاركة، وعلى رأسهم المفكر الكبير عبد الله العروي، الذي كتب ضمن مذكراته «خواطر الصباح»، أنه فاجأ رجال السلطة عندما تقدم بطلب المشاركة في المسيرة الخضراء.

> منعطف سنة 1981..
> **نهاية دور الأحزاب في ملف الصحراء**

هناك حادثة واحدة فقط، عندما عارضت الأحزاب الملكية في السياسة الخارجية بصفة عامة وقضية الصحراء بصفة خاصة، وهي سنة 1981، عندما أعلن الاتحاد الاشتراكي عن معارضته صراحة قبول الملكية بمبدأ الاستفتاء، الذي اقترحه الاتحاد الإفريقي كحل لقضية الصحراء. يومها أقدم الملك الحسن الثاني على اعتقال زعماء الحزب وإيداعهم السجن لمدة سنة، غير أنه كان مضطرا للعفو عنهم بعد ضغوط دولية، خاصة من قبل فرنسا، ثم اعتذر الحسن الثاني للحزب سنة 1983، في خطاب ملكي بمناسبة عيد الشباب، حيث قال الملك الحسن الثاني بأنه لم يكن لديه الحق في القبول بالاستفتاء قبل أن يستفتي الشعب، وهو ما اعتبره القطب الاتحادي محمد اليازغي ضمن مذكراته بما يلي: ((اعتبرنا أن الرجوع للحق فضيلة، وشهادة لنا بصحة موقفنا ووطنيتنا، وأيضا ردا للاعتبار للظلم الذي لحق بنا باعتقالنا ومحاكمتنا.. اعتذار من الحسن الثاني للاتحاد الاشتراكي عن ذلك الظلم والإقرار بأن اعتقالنا كان تعسفا وقمعا)).

ورغم اعتذار الملك، إلا أن الاستفتاء ظل هو الحل المقترح، ولم يعارضه أي حزب منذ ذلك التاريخ، ويمكن القول بأن حادثة 1981 بين الملكية وحزب الاتحاد الاشتراكي قد أفهمت الأحزاب جيدا أنه لا يجوز لهم معارضة السياسة الخارجية للدولة الرسمية، ومنذ تلك المرحلة، أصبح ملف الصحراء حكرا على الملكية، حتى أنه في ظل كل التطورات التي عرفها الملف خلال سنوات التسعينات، لم نر أي دور للأحزاب، رغم الحراك الذي شهده المغرب خلال تلك المرحلة، حتى أن كل اللقاءات المهمة كانت بين ممثلين عن الملك أو هو نفسه، أو ولي العهد حينها والملك الحالي محمد السادس.

كان الملك محمد السادس واضحا أكثر من مرة، حيث دعا الأحزاب، خاصة خلال خطاب 6 نونبر 2009، إلى ضرورة تحمل مسؤوليتها كاملة في الدفاع عن الوحدة الترابية للبلاد، غير أنه لم نشهد أي مبادرات من طرف الأحزاب منذ ذلك التاريخ؛ فقد ظل الإجماع حول مبادرة الحكم الذاتي ولم تقم الأحزاب بأي مبادرات سوى عقد بعض الندوات وتثمين المبادرات الملكية بخصوص قضية الصحراء، حتى أنه خلال سنة 2013، **عندما ذهبت الولايات المتحدة إلى حد التلويح بفرض مراقبة «المينورسو» لوضعية حقوق الإنسان في الصحراء، ظلت الملكية وحيدة في مواجهة هذه التطورات دون تقديم حلول من طرف الأحزاب.**

محاولات الملك محمد السادس بعث دور الأحزاب السياسية في ملف الصحراء

ناصر بوريطة والوفد المرافق له في المفاوضات حول الصحراء

مع مجيء حكومة التناوب، وبداية حكم الملك محمد السادس وإعلانه عن مبادرة الحكم الذاتي، أعلنت كل الأحزاب مساندتها المطلقة للمبادرة رغم بعض الانتقادات التي أبدتها صحافتها بخصوص تدبير قطاع الدبلوماسية الرسمية للملف، ولم تحض البعثات الدبلوماسية الحزبية بأي أهمية مماثلة في الاستراتيجية الترابية مع طرح المغرب لمبادرة الحكم الذاتي؛ فمهمة الترويج لهذا المقترح تم قصرها على الأجهزة الرسمية للدولة، وقد ظهر ذلك واضحا من تركيبة الوفد المكلف بالقضية، والذي كان يضم غالبا كلا من وزير الداخلية آنذاك شكيب بنموسى، والطيب الفاسي الفهري، الوزير المنتدب سابقا في الشؤون الخارجية والتعاون ووزير الخارجية لاحقا، وفؤاد عالي الهمة الوزير المنتدب سابقا في الداخلية، ومحمد ياسين المنصوري، المدير العام للمديرية العامة للدراسات والمستندات، وبعض أعضاء المجلس الملكي الاستشاري للشؤون الصحراوية، وذلك سواء من خلال الجولات التي قام بها في العواصم العالمية لكسب تأييدها لمقترح المغرب، أو من خلال مشاركتها في المفاوضات التي أجراها المغرب مع جبهة البوليساريو بالولايات المتحدة الأمريكية مع استثناءات لا تكاد تذكر.

بيد أنه مع تعثر المفاوضات بين المغرب والجبهة الانفصالية في سنة 2009، ارتأت المؤسسة الملكية أهمية إشراك الأحزاب، سواء في الترويج لمبادرة الحكم الذاتي لدى العواصم الدولية، أو لتسوية بعض الخلافات الناشئة حول ملف الصحراء كما حصل مع ليبيا عندما أشركت جبهة البوليساريو في احتفالات الفاتح لسنة 2009، إذ تم إرسال كل من مصطفى المنصوري عن حزب التجمع الوطني للأحرار، ومحمد الشيخ بيد الله عن حزب الأصالة والمعاصرة، فضلا عن وزير الدولة بدون حقيبة، محمد اليازغي، إلى طرابلس، لرأب الصدع، ونفس الأمر لوحظ فيما يخص إشراك أحزاب الأغلبية والمعارضة في تدبير تداعيات ملف أميناتو حيدر.

كما كان الملك محمد السادس واضحا أكثر من مرة، حيث دعا الأحزاب السياسية وخاصة خلال خطاب 6 نونبر 2009، إلى ضرورة تحمل مسؤوليتها كاملة والاضطلاع بدورها في الدفاع عن الوحدة الترابية للبلاد، غير أنه لم نشهد أي مبادرات أو اجتهادات من طرف الأحزاب منذ ذلك التاريخ.. فقد ظل الإجماع حول مبادرة الحكم الذاتي، ولم تقم الأحزاب بأي مبادرات سوى عقد بعض الندوات وتثمين المبادرات الملكية بخصوص قضية الصحراء.. حتى أنه خلال سنة 2013، عندما ذهبت الولايات المتحدة الأمريكية إلى حد التلويح بفرض مراقبة بعثة «المينورسو» لوضعية حقوق الإنسان في الصحراء، ظلت الملكية وحيدة في مواجهة هذه التطورات، دون تقديم حلول من طرف الأحزاب السياسية.

وخلال السنة الماضية، وعندما احتدم نقاش جديد على خلفية مطالبة ستيفان دي ميستورا، المبعوث الشخصي للأمين العام للأمم المتحدة المغرب، بتقديم تفاصيل مشروع الحكم الذاتي الذي يقترحه، رد عليه ناصر بوريطة بأن المملكة ستقوم بذلك عندما تنضج الظروف، غير أن الجديد كان عندما دق الملك محمد السادس ناقوس الخطر خلال خطابه في افتتاح الدورة البرلمانية لشهر أكتوبر 2024، عندما وجه خطابه كاملا لآخر تطورات قضية الصحراء، كما دعا الغرفتين الأولى والثانية للبرلمان، إلى الانخراط الفعال والمسؤول في الدفاع عن القضية الوطنية.. يومها طرحنا سؤالا خلال ملف سابق: هل رأى الملك محمد السادس خلال خطابه أن الأحزاب السياسية لا زالت بعيدة عن التطلعات وأنها في حاجة إلى التطعيم بكفاءات جديدة؟ وهل المطلوب منها مستقبلا هو المساهمة في صياغة تصور حول شكل الحكم الذاتي الذي يقترح المغرب منحه في الصحراء، خاصة بعد مطالبة المبعوث الأممي وزير الخارجية بتقديم تصور لشكل الحكم الذاتي ؟

وقد اتضح ذلك فعليا، عندما استدعى القصر الأحزاب السياسية اليوم وطالبها بتقديم مقترحات حول الحكم الذاتي.. فهل هذه الأحزاب قادرة على تقديم حلول ومقترحات جديدة من شأنها إغناء المبادرة الملكية، أم أن مقترحاتها ستظل مجرد إنشاء لا يسمن ولا يغني من جوع، دون طرح مقترحات تجعل التجربة المغربية في الحكم الذاتي تجربة جديدة وفريدة تستحق الدراسة ؟

عندما احتدم نقاش جديد على خلفية مطالبة ستيفان دي ميستورا، المبعوث الشخصي للأمين العام للأمم المتحدة المغرب، بتقديم تفاصيل مشروع الحكم الذاتي الذي يقترحه، رد عليه ناصر بوريطة بأن المملكة ستقوم بذلك عندما تنضج الظروف، غير أن الجديد كان عندما دق الملك محمد السادس ناقوس الخطر خلال خطابه في افتتاح الدورة البرلمانية لشهر أكتوبر 2024، عندما وجه خطابه كاملا لآخر تطورات قضية الصحراء، كما دعا الغرفتين الأولى والثانية للبرلمان، إلى الانخراط الفعال والمسؤول في الدفاع عن القضية الوطنية..

المغـرب-إفـريقيا..
هل حان زمن الحقيقة والإنصاف ؟

• عبد الرفيع حمضي

في الثامن عشر من نونبر، لا يستعيد المغرب ذكرى استقلاله فقط، بل يستعيد أيضا لحظة إفريقية كبرى أعادت رسم ملامح القارة؛ فإغلاق المغرب لقوس الاستعمار قبل سبعين عاما، لم يكن حدثا معزولا، بل جزءا من موجة تحرر شملت إفريقيا بأكملها، قارة كانت تنهض بصعوبة بعد عشرات السنين من النهب الممنهج، والإقصاء السياسي، والنماذج الاقتصادية المصمّمة لخدمة العواصم الأوروبية لا شعوبها، كانت البلدان الإفريقية في تلك المرحلة تقف بين زمنين: زمن الهيمنة الذي ترك وراءه مؤسسات هشة، واقتصادا موجّها للخارج، وبنيات تعليمية وصحية شبه غائبة، وزمن آخر كان يراد له أن يكون بداية استرجاع السيادة وبناء الدولة الحديثة.

غير أن الاستقلال السياسي لم يكن نهاية التاريخ.. فقد خرج الجنود والمديرون والموظفون الاستعماريون، لكن البنية العميقة للعلاقة لم تتغير كما قال المفكر الكيني الكبير علي مزروعي: «الاستعمار لم يغادر إفريقيا حين خرج جنوده، بل حين خرجت القارة من لغته وروايته»، وهو قول دقيق، لأن التبعية ليست حدثا يُطوى، بل منظومة تمتد داخل الزمن، تعيد إنتاج نفسها عبر الأسواق الدولية، وشبكات الشركات العابرة للحدود، ونظام الدَّيْن الخارجي، والاتفاقيات التجارية غير المتكافئة، لذلك لم يكن غريبا أن تظل البنية الاقتصادية للقارة، رغم الاستقلال، مرتبطة عضويا بمصالح أوروبا، وأن يكون ما خرج من إفريقيا من ثروات يفوق أضعاف ما عاد إليها في شكل استثمارات أو تعاون.

بعد جيلين تقريبا على الاستقلال، تغيّر وجه القارة: نشأت طبقات وسطى جديدة، وتوسعت الجامعات، وتطورت البنية الصحية، وظهرت نخب فكرية وسياسية تعيد تعريف إفريقيا من منظور أبنائها لا من منظور المركز الأوروبي، وفي الوقت الذي كان فيه النمو السكاني الإفريقي يزداد حيوية، كانت أوروبا تدخل مرحلة شيخوخة ديمغرافية واقتصادية واضحة، فبدايات القرن 21 توحي بأن إفريقيا لم تعد مجرد هامش للسياسة العالمية، بل أحد محركاتها الأساسية، وأن سؤال العدالة التاريخية لم يعد ترفا فكريا، بل ضرورة لإعادة تنظيم علاقة غير متوازنة منذ قرون.

وتكشف الأرقام جزءً من هذا التاريخ المسكوت عنه.. فقد نهبت بريطانيا ما يقارب 260 مليار دولار من كينيا، و250 بليون من مصر، وقرابة 900 مليار من نيجيريا، وأكثر من 1.5 تريليون دولار من جنوب إفريقيا، أما فرنسا، فقد استخرجت من إفريقيا الغربية والوسطى، طوال الحقبة الاستعمارية، ما يُقدّر بخمس تريليونات دولار بين معادن وضرائب قسرية، ونقل قيم اقتصادية، وفي ليبيا، خلفت إيطاليا سجلا ثقيلا من السخرة ونهب الأراضي، بينما تحول الكونغو تحت الحكم البلجيكي إلى مختبر قاس لاستنزاف الثروات، حيث قدّرت بعض الدراسات حَجم النهب بأكثر من تريليون دولار..

ولهذا تبدو كلمات فرانتز فانون شديدة الدقة حين قال: «أوروبا ثرية بقدر ما أفقرت إفريقيا»، وهذه الجملة ليست اتهاما أخلاقيا، بل توصيفا لبنية اقتصادية عالمية كانت تقوم على استنزاف القارة، لذلك، فإن أي محاولة لبناء علاقة سليمة بين إفريقيا والعالم، تتطلب أولا الاعتراف بهذه الحقائق، وثانيا فهم آثارها التي ما زالت ممتدة حتى اليوم.

ولأن العدالة لا تُبنى على الصمت، فإن القارة في حاجة إلى مسارين متلازمين: مسار رسمي تقوده الدول والاتحاد الإفريقي، يُعنى بتوثيق الماضي، وتقدير حجم الخسائر، وفتح حوار متوازن مع القوى الدولية حول أسس شراكة جديدة؛ ومسار مدني يقوده المثقفون والجامعات والمؤرخون، لإعادة كتابة التاريخ من داخل إفريقيا، وإحياء الذاكرة الجماعية، وتصحيح صور شوهتها الدعاية الاستعمارية لعقود طويلة.

فقبل المطالبة بجبر الضرر، تحتاج إفريقيا إلى امتلاك سرديتها، وإلى إعادة تعريف ذاتها خارج الصور النمطية التي رُسمت لها، ذلك أن إفريقيا اليوم ليست القارة التي روجت لها المدارس الاستعمارية، بل فضاء جيوسياسيا صاعدا، شابا، ومليئا بالموارد والإمكانات، ومع هذا التحول العميق، يصبح طبيعيا أن تعود القارة إلى مساءلة تاريخها لا بروح الانتقام، بل بروح التأسيس لشراكة عادلة تقوم على الاعتراف والاحترام والمصالح المتبادلة.

ومن هنا تنبع فكرة تخصيص «يوم للحقيقة الإفريقية»: يوم تقول فيه القارة إن المصالحة لا تولد من النسيان، وإن العدالة لا تنفصل عن كشف الحقيقة، وإن العلاقة المتوازنة مع العالم لن تُبنى إلا على أساس الإنصاف.. يوم تعلن فيه إفريقيا أنها لا تطلب اعتذارا شكليا ولا تعويضا يُفرض من أعلى، بل تطلب احتراما لحقها في الذاكرة، واعترافا بنهب وقع، وإرادة لبناء مستقبل مختلف.

بهذه الروح، يصبح عيد الاستقلال في المغرب، كما في كثير من الدول الإفريقية، ليس فقط ذكرى سياسية، بل مناسبة لإعادة التفكير في علاقة القارة بماضيها وبالعالم، ولطرح سؤال ظل مؤجلا طويلا: هل حان زمن الحقيقة والإنصاف ؟

التنمية العادلة والتعمير

• عزيز الرباح

نشاهد منذ عقود المجهود الكبير والمضني الذي تبذله الدولة لمعالجة مخلفات الفساد في قطاع السكنى والتعمير، وما سمي بالسكن غير اللائق، الذي كلف عشرات المليارات من الدراهم وآلاف الهكتارات، وهدرا للزمن والجهد، وتسبب في ضياع فرص للتنمية بكل أبعادها، وفي عيش غير كريم، وكثير من المدن شاهدة على ذلك: مناطق قصديرية، وأحياء من البناء العشوائي نبتت في أراضي الدولة والجماعات السلالية، وحتى الخواص، داخل المدن وفي محيطها، بل وحتى في سواحل المملكة، أضف إلى ذلك انتشار تجمعات سكنية ومساكن معزولة، راقية وغير راقية، في القرى المحاذية للمدن.

كل ذلك حصل في أجود الأراضي من حيث الموقع والمؤهلات الطبيعية، وعلى مرأى من بعض المسؤولين في السلطة والجماعات وقطاع السكنى والتعمير. أقول البعض حتى أكون عادلا، لأن بعض المسؤولين من ولاة وعمال، وغيرهم، تصدّوا بحزم لهذا الإفساد الذي ترك - مع الأسف - آثارا سيئة على التنمية العمرانية والاقتصادية والاجتماعية، وعلى أمن المواطنين وجمالية المدن.

وحتى عندما تقرر محاربة السكن غير اللائق عبر مشاريع إعادة الإسكان أو إعادة الهيكلة، كانت النتيجة - في جزء مهم من هذه المشاريع - تجمعات سكنية تنعدم فيها بعض شروط العيش الكريم من حيث الأمن والأنشطة الثقافية والاجتماعية والاقتصادية.

وينطبق الحال نفسه على بعض مشاريع السكن الاجتماعي التي دعمت فيها الدولة شركات بملايير الدراهم وبآلاف الهكتارات التي حصلت عليها بأثمنة قليلة وتراخيص استثنائية، وبدل أن تقابل هذه الشركات هذا الدعم وما حققته من أرباح كبيرة بالتزام وطني ومنتوج سكني يحترم الإنسان ويساهم في التنمية، عمدت إلى تقديم تجزئات ومساكن بتصاميم تقليدية وجودة ضعيفة في البناء والبنية التحتية والمرافق.

وقد كلف ذلك جزءً كبيرا من المبادرة الوطنية للتنمية البشرية لسد الخصاص وبعث روح ثقافية واجتماعية، وحتى اقتصادية في المناطق الثلاث المذكورة: إعادة الإسكان، إعادة الهيكلة، والسكن الاجتماعي.

وكلف أيضا جزءً مهما من برامج تأهيل المدن الذي خصصت له عشرات الملايير من الدراهم، وصرفت خاصة في مشاريع الطرقات والساحات العمومية وشبكات الماء والكهرباء والتطهير السائل والمرافق المتنوعة والأسواق وغيرها، وكلف أخيرا مجهودا أمنيا متناميا من حيث المرافق والمعدات والموارد البشرية والحملات والتدخلات لمحاربة الإجرام والأنشطة المحرمة.

قد يكون البعض قد اغتنى على حساب الوطن والمواطن، وقد نفاجأ بحجم هذا الاغتناء إذا ما فُتح باب المحاسبة لكل الأطراف المعنية وفي مستويات عدة، وقد نفاجأ أيضا بحجم المجهود الوطني الضخم لمعالجة تداعيات هذا الإفساد في السكنى والتعمير الذي بدأ ينمو منذ أكثر من خمسة عقود، بسبب التواطؤ أو عدم الحزم، ورغم ذلك نستخلص من ذلك أربعة دروس:

1) أنه كلف الدولة والوطن والمواطن كثيرا من الجهد والعناء، ومظاهر سيئة وآثارا سلبية مستدامة؛

2) أنه عرقل مسار التنمية التي كانت في حاجة إلى هذا الكم الهائل من الأموال والأراضي والجهد التقني والإداري والأمني؛

3) أن الحزم الذي سلكه بعض المسؤولين وعالجوا به الظاهرة، هو حجة على الذين تكاسلوا وغضوا الطرف بحجج واهية أو تواطؤوا؛

4) أن بعض الحقوقيين والسياسيين والجمعويين والفاعلين والسلاليين والموظفين الذين كانوا يشجعون السكن العشوائي، قد ارتكبوا جرما في حق الوطن والمواطنين، وفي حق أنفسهم أيضا.

من طرائف القضاة والمحامين

نور الدين الرياحي

روي عن الرسول صلى الله عليه وسلم أنه قال: ((روحوا القلوب ساعة بعد ساعة فإن القلوب إذا كلت عميت))، وعن علي بن أبي طالب: ((أجموا هذه القلوب))، أي أريحوها من تعبها، وقد روي عن الرسول الكريم أنه كان يضحك حتى تبدو نواجده، وقال هشام بن عبد الملك: ((لقد أكلت الحلو والحامض حتى ما أجد لواحد منهما طعما، وشممت الطيب حتى ما أجد له رائحة، وأتيت النساء حتى ما أبالي امرأة، أتيت أمرا حائطا فما وجدت شيئا ألذ إليّ من جليس تسقط بيني وبينه مؤونة التحفظ)).

والحقيقة أن مجالس المحاكم والرسميات يغلب عليها هذا الواجب الذي كله شكليات تجعل بعض القضاة والمحامين تخرج أحيانا من أفواههم بعض الطرائف تجعل القاعات تضج ببعض القهقهات والضحك، فينقلب ذلك الجو الساخن بالمشادات وتفسير القوانين والعصبية، إلى جو يرجع بطبيعة الإنسان إلى فطرتها، فطرة حاجة هذا المخلوق إلى التنفيس عن نفسه عندما يشتد إغلاق الأبواب عليها.

ومن منا من المحامين والقضاة والمدرسين.. لم يعش في عدة مناسبات حوادث عفوية أو مقصودة لا زلنا نذكرها، وإخواننا في المشرق كتبوا عنها ووثقوها وأصبحت مرجعا في تقاليد وأعراف المهن، بل إن تواجدها أصبح ضروريا لتلين هذه النفوس الصلدة من طول الجلسات والتعب والعيش ساعات متعددة مع مآسي الإجرام والمخاصمات القضائية، التي يصبح القضاة والمحامون في حاجة إلى خبراء من أجل فهم وتقريب صورة الحقيقة التي يتفنن أصحاب المصالح في تغطيتها، فتتطلب جهدا نفسيا كبيرا وحرق أعصاب في فهمها.

فكم أصبحت مجالسنا محتاجة إلى شخصيات مثل نعيمان من أصحاب رسول الله صلى الله عليه وسلم، ليخففوا عنا بمزاحاتهم المشهورة المضحكة، وكان يسميها الرسول الكريم هنات نعيمان، كتلك الجرة من العسل التي أهداها للرسول وأتى بصاحبها ينتظر الثمن وبمجرد ما سمع صلى الله عليه وسلم مطالبة صاحبها بثمنها، سأل نعيمان فأجابه: كنت فقط أريد برك ولم يكن معي شيء، فأدى الرسول الكريم الثمن مبتسما.

ويحكى عن الراحل إميل جرجس لحود، الوزير والنائب والمحامي اللبناني الشهير، أنه في إحدى مرافعاته عن موكل متهم باغتصاب راشدة دون رضاها، طلب من موكله ألا ينطق بأي حرف وبدأ يرافع: «سيدي الرئيس؛ إني لا أطلب أي رأفة بهذا المتهم، لأن أمثاله يشكلون خطرا على الأخلاق والمجتمع»، وكانت الضحية المزعومة تنصت وكأن محامي خصمها أصبح مؤيدا لها، لكنه صاح في الأخير: «ومع ذلك سيدي الرئيس، أرى نفسي مضطرا لتبرئة ذمتي مع هذا الموكل المجرم الخطير عن الضرر الذي ألحقته هذه الضحية عندما مزقت بحذائها الحاد وهي تتعارك معه ساعة اغتصابها دفاعا عن شرفها، لحافه غالي الثمن، لكن الفتاة صرخت: كذب سيدي الرئيس، أنا لم أكن نائمة بحذائي فوق اللحاف حتى يطالبني بهذا التعويض». هنا اتجه إميل لحود المحامي الشاطر إلى رئيس المحكمة، وقال: «سجل سيدي الرئيس أن الضحية تعترف بأنها خلعت حذاءها عن طيب خاطرها وهي الراشدة قبل الصعود إلى سرير المتهم وتدعي أنه تم اغتصابها». وربح إميل دعواه.

وكم من قضايا مثل هذه الطرائف تمر بمحاكمنا، وليت القضاة والمحامين يوثقونها، وأذكر مرة أن المرحوم الأستاذ محمد التبر، وكان طرفا مدنيا في إحدى القضايا وكان خصمه المرحوم الأستاذ عفريت بناني، مؤازرا لمتهم، وكان من ذكاء ودهاء الأستاذ التبر أن خاطب المحكمة: سيدي الرئيس؛ إن محامي المتهم الذي يطالب بحضور الطرف المدني شخصيا أذكّره بأنه إذا حضر الماء يرفع التيمم، اللهم إذا كان الخصم على غير وضوء، فأنصحه بالتيمم على حجرة أخرى أو نمده بماء من عندنا ليتوضأ به ...

وكادت تمر جملة ذ. التبر دون أي إثارة لولا ثائرة ذ. بناني: سيدي الرئيس؛ كيف يحق للطرف المدني أن يشبه نفسه بالماء الطهور ويعتبر أننا على نجاسة تستدعي التيمم والماء؟ فضحك جميع من كان في القاعة، والتفت إلي ذ. التبر هامسا باسما وكنت في كرسي النيابة العامة قريبا منه: ماذا لو أيدت النيابة العامة الطرف المدني في المسألة العارضة المتعلقة بالوضوء، أليست المصلحة مشتركة؟ فأجبته إلا في الوضوء الأستاذ العزيز !

ولم يكن غرض ذ. التبر من تشبيه نفسه بماء وبأن موكله حجرة تيمم وإن حضر رفعت حاجة المحكمة إلى جواز الوضوء والتمسك بحضور موكله بقدر ما كان يريد استفزاز زميله الذي فهم مقصوده، وشرح للمحكمة نوايا أضحكت جمهور القاعة.

لكن ما كان يشفي القلب هو عند خروج المحاميين الشهيرين من المحكمة متعانقين مبتسمين، كل واحد يتحسس الصلعة الصغيرة للآخر: دعني أتيمم عليها زميلي العزيز لأتوضأ، ليجيبه الآخر بأنها ليست ملساء كصلعته، كناية على كبر السن.

فلو سجلت الطرائف الواقعة في المحاكم.. لكانت كتابا جديرا بالقراءة.

يتبع

أعاد ترسيم يوم 31 أكتوبر من كل سنة «عيد الوحدة» إلى الواجهة «طريق الوحدة» كأول مشروع تنموي بعد استقلال المغرب، وهي الطريق التي وحدت بين شمال المملكة وجنوبها في إطار أولى الخطوات لبناء مغرب ما بعد الاستعمار، وتوحيد المغرب من شماله إلى جنوبه، بعد ما عرفته البلاد من مؤامرات ومخططات لتقسيم الوطن ومحو الهوية العرقية والدينية والثقافية للمغاربة.. ولذلك جاءت «طريق الوحدة» لتجمع شمل المغاربة عبر ربوع المملكة، وهو نفس المغزى من «عيد الوحدة» الذي أقره الملك احتفاء بجمع شمل أبناء الوطن بعد مرور نصف قرن على قضية الصحراء(...).

بين «طريق الوحدة» و«عيد الوحدة»

الرباط. جميلة حلبي

((نبني الطريق والطريق تبنينا وتبني وحدتنا)).. هكذا سبق أن تحدث الراحل عبد الواحد الراضي لإحدى المحطات الإذاعية عن «طريق الوحدة»، باعتباره واحدا من المساهمين في تحقيق ذلك المشروع الضخم الذي أعاد رسم الخريطة المغربية، اقتصاديا وسياسيا، بعد الدمار الشامل الذي أحدثه الاستعمار في تلك الفترة من تاريخ المغرب، ذلك أن «طريق الوحدة» لم يكن مجرد تعبيد طريق في إطار إصلاح البنى التحتية، وإنما كان الهدف سياسيا استراتيجيا بالدرجة الأولى؛ سياسي لأنه جاء مباشرة بعد عودة الملك محمد الخامس من المنفى، حيث تقرر بناء الطريق سنة 1957 بالإعلان عن ذلك يوم 5 يوليوز من مدينة مراكش، باقتراح من القطب الراحل المهدي بنبركة، وساهم في بنائها شخصيا ولي العهد آنذاك الحسن الثاني، إلى جانب عدد من الشخصيات في عالم الفكر والثقافة والحركة الوطنية.. وذلك في إطار خطة الدولة نحو الإصلاح وكرد فعل على تقسيم المستعمر للبلاد على عدة مناطق، وكان منها الظهير البربري الذي كان الهدف منه تقسيم المغاربة بين البربر والعرب والإبقاء على المناطق الأمازيغية تحت النفوذ الفرنسي والمناطق العربية تحت قيادة السلطان المغربي.

والهدف الاستراتيجي للطريق، لأن المناطق التي كانت خاضعة للمستعمر الإسباني والفرنسي كانت تربطها طريقين اثنتين فقط، واحدة في الغرب بين سوق الأربعاء والقصر الكبير، والثانية تربط بين بركان ومليلية، ولذلك لم يكن هناك أمام الذين يسافرون أو بالنسبة لخطوط التجارة، سوى خيار الانتقال عبر واحدة من الطريقين المتوفرتين أو المخاطرة بالسفر عبر الجبال والغابات، وهو ما أضعف بشكل كبير المبادلات التجارية عبر ربوع المغرب في ذلك الوقت، لذلك جاءت «طريق الوحدة» لتربط شبكة الجنوب، خاصة الطريق الجهوية الذاهبة من فاس إلى تازة عبر أكنول وبورد، بالطريق الشمالية الرئيسية الرابطة بين شفشاون والحسيمة، وهي الطريق الاستراتيجية من الشبكة الطرقية الممتدة على طول جبال الريف شرق إقليم تطوان، حيث لم يكن قبل سنة 1957 أي اتصال طرقي عبر سلسلة جبال الريف بين الطريق الرئيسية الرابطة بين وزان وشفشاون والطريق الثانوية الرابطة بين تاوريرت وسلوان عبر سد مشرع حمادي، وبالتالي كان هذا المشروع نقطة انطلاقة لمشاريع أخرى مبرمجة بهدف تغيير البنى الوظيفية التقليدية للطرقات التي كانت ترتكز على خدمة مصالح المستعمر سابقا، وإعطاء الأولوية لبناء طرق بالأقاليم الشمالية والجنوبية لتصل إلى مستوى التجهيزات الموجودة بوسط وغرب المغرب.

فقد كانت «طريق الوحدة» إيذانا ببناء الإنسان بالتزامن مع بناء الطريق التي أمر الملك محمد الخامس بتشييدها من خلال خطاب وجهه لتجميع الشباب المتطوعين من مختلف مناطق البلاد، حيث ربط المشروع مدينة فاس بكتامة مرورا بتاونات، وتم إطلاق اسم «الوحدة» على هذه الطريق لتكون دلالتها سياسية أكثر منها مشروعا إصلاحيا، من خلال الربط بين الساكنة بشمال المغرب التي كانت تحت الحماية الإسبانية، وباقي المناطق الجنوبية التي كانت محتلة من طرف فرنسا، وبذلك سجل بناء «طريق الوحدة» كحدث غير مسبوق، لأنه لم يكن مجرد طريق بالمفهوم المادي لبناء الطرق، وإنما كان قبل ذلك صلة وصل بين أبناء الوطن من شماله إلى جنوبه ومن غربه إلى شرقه، فالمشروع كان ميدانا لتعبئة الشباب من أجل خدمة بلادهم ومجتمعهم، وأيضا لتعلم مهارات جديدة ومبادئ جديدة من أجل استيعاب واقع وتحديات مغرب الاستقلال، وذلك من خلال المحاضرات والدروس التي كانت تعطى للمشاركين بالموازاة مع أوراش البناء، في مخيمات كان يؤطرها عدد من الأساتذة، كمحمد عابد الجابري وعبد الواحد الراضي، وغيرهم.. والتي تضمنتها الخطوط العريضة للمحاضرة التي ألقاها المهدي بنبركة بمناسبة هذا المشروع، في شهر يونيو من سنة 1957، تحت عنوان: «مهمتنا في الحالة الراهنة»، والتي جاء فيها: ((غايتنا هي بناء مغرب جديد يعيد مجده التاريخي وتتحقق فيه لأبنائه الرفاهية الاقتصادية، بفضل طاقاته البشرية وخيراته المختلفة، والعدالة الاجتماعية بفضل حيوية جماهيره الشعبية وروح التضامن التي تتربى عليها، والاستقرار السياسي والازدهار العلمي بفضل نظام ملكي دستوري ينبني على مؤسسات ديمقراطية ناشئة عن تربيتنا الوطنية، ومن أعماق عقائدنا الدينية وتقاليدنا التاريخية الصحيحة...)).

انطلاقا من هذا التحليل المقتضب لـ«طريق الوحدة»، يتبين أن مشاريع البنى التحتية تساهم بالقدر

كانت «طريق الوحدة» إيذانا ببناء الإنسان بالتزامن مع بناء الطريق التي أمر محمد الخامس بتشييدها من خلال خطاب وجهه لتجميع الشباب المتطوعين من مختلف مناطق البلاد، حيث ربط المشروع مدينة فاس بكتامة مرورا بتاونات، **وتم إطلاق اسم «الوحدة» على هذه الطريق لتكون دلالتها سياسية أكثر منها مشروعا إصلاحيا، من خلال الربط بين الساكنة بشمال المغرب التي كانت تحت الحماية الإسبانية، وباقي المناطق الجنوبية التي كانت محتلة من طرف فرنسا.**

للنقاش

الكبير في إرساء دعائم الاستقرار السياسي، مثل ما قادت المشاريع التنموية الضخمة التي أطلقها المغرب على مدى خمسين سنة إلى المساهمة في حل قضية الصحراء، بفعل الأوراش التنموية التي شهدتها الأقاليم الجنوبية للمملكة، والتي غيرت وجه المنطقة حتى أصبحت قبلة للعديد من المستثمرين من مختلف الدول التي اقتنعت بوجهة النظر المغربية من خلال مبادرة الحكم الذاتي، التي قبلت بها الأمم المتحدة أخيرا ورسختها من خلال القرار رقم 2797، وذلك بعد ما شهدته وتشهده الأقاليم الجنوبية من إقلاع تنموي في كل المجالات، والمشاريع العملاقة، خاصة ميناء الداخلة الأطلسي، ومبادرة الأطلسي التي ستستفيد منها عديد الدول وليس المغرب فقط، إضافة إلى شبكة الطرق السيارة التي عززت الربط بين جميع مناطق المغرب وأصبح لها دور محوري في الدورة الاقتصادية الوطنية، ولا ننسى الموانئ التي جعلت من المغرب وجهة إيجابية للاستثمارات الأجنبية، خاصة ميناء الناظور غرب المتوسط، وميناء طنجة المتوسطي، وأيضا ميناء البيضاء وما عرفه من تحديث جعل منه منصة عالمية للتصدير والاستيراد، كما أن توجه المغرب منذ ما يزيد عن عشرين سنة، نحو الصناعات الثقيلة كصناعة السيارات وأخيرا الصناعات العسكرية.. كل هذا ساهم بشكل كبير في الثقة التي بات يحظى بها لدى المنتظم الدولي، خاصة بعد دخول العالم في النظام الجديد الذي يقوم على التحالفات الاقتصادية والتجارية، ولذلك كان المغرب يعمل باستراتيجية استباقية أمنت له عدة محاور، أهمها تجديد الاتفاقيات مع الاتحاد الأوروبي، وإعادة إحياء مجموعة من الاتفاقات التجارية مع روسيا، وأيضا مع الصين، ومع تركيا، وهو ما كانت الدولة تحت قيادة الملك محمد السادس تعمل عليه من خلال تنويع الشراكات، ووفر لذلك أرضية آمنة من خلال انخراط المغرب في محاربة الإرهاب ليس على المستوى الوطني فحسب، وإنما حتى على المستوى الدولي، وهو ما جعل البلاد ملاذا آمنا للاستثمارات الأجنبية، خاصة في الأقاليم الجنوبية التي أصبحت وجهة مناسبة لعدة شركات ومؤسسات أجنبية، ومن أجل ذلك عمل المغرب منذ عقود على تهييئ البنى التحتية اللازمة لذلك من شبكة الطرقات والطرق السيارة والقناطر كما هو الشأن عندما تم إطلاق مشروع «طريق الوحدة»، الذي تبعه إنشاء عدد من القناطر من أجل تيسير خطوط التجارة بين جميع المناطق، كما أن المملكة أطلقت الورش العملاق الخاص بالطاقات المتجددة والطاقات البديلة، والذي له دور كبير في المصداقية التي باتت بلادنا تحظى بها.. فكل هذه المشاريع ليست ذات أثر اقتصادي فقط، بل إن لها دورا سياسيا كبيرا لعب الدور الحاسم في تزكية مبادرة المغرب من أجل الحكم الذاتي لحسم ملف الصحراء، والتي أطلقها منذ سنة 2007، ليتم الحسم في هذا الملف أخيرا على مستوى الأمم المتحدة والذي عمر نصف قرن من المماطلة والمناورات السياسية التي كانت تحيكها بعض الدول وبعض الأطراف من أجل بتر الجزء الجنوبي من أرض المملكة رغم أن التاريخ القريب والبعيد يؤكد مغربية الصحراء.

> انطلاقا من «طريق الوحدة»، **يتبين أن مشاريع البنى التحتية تساهم بالقدر الكبير في إرساء دعائم الاستقرار السياسي، مثل ما قادت المشاريع التنموية الضخمة التي أطلقها المغرب على مدى خمسين سنة، إلى المساهمة في حل قضية الصحراء، بفعل الأوراش التنموية التي شهدتها الأقاليم الجنوبية للمملكة،** والتي غيرت وجه المنطقة حتى أصبحت قبلة للعديد من المستثمرين من مختلف الدول التي اقتنعت بوجهة النظر المغربية من خلال مبادرة الحكم الذاتي، التي قبلت بها الأمم المتحدة أخيرا ورسختها من خلال القرار رقم 2797، وذلك بعد ما شهدته وتشهده الأقاليم الجنوبية من إقلاع تنموي في كل المجالات..

إن بناء الوطن دائما ما يكون فيه بناء الأرض بالموازاة مع بناء الإنسان، وهو ما كان خلال الفترة ما بعد الاستعمار، إذ كانت «طريق الوحدة» إيذانا ببناء الإنسان قبل البنيات التحتية، وقبل بناء الاقتصاد، وذلك من خلال التعليم، الذي هو الحجر الأساس لبناء الأوطان.. فعند الاتفاق على بداية الأشغال، تم نصب مخيمات لقبول المتطوعين لأوراش البناء، حيث تم تجنيد 12 ألف شاب متطوع للعمل مدة ثلاثة أشهر، بنسبة 4000 شاب شهريا، حيث مثلت أوراش العمل مدارس للتكوين تلقى فيها المتطوعون دروسا تربوية وتداريب مدنية وعسكرية، ولذلك عرف المشروع مشاركة عدد من الكوادر المغربية في السياسة وفي عالم الفكر والثقافة، قدموا بالموازاة مع الأشغال دروسا تربوية للمتطوعين تحت شعار: «التجنيد والخدمة المدنية لبناء المغرب الحر المستقل»، وبذلك ساهمت «طريق الوحدة» في تكوين أطر جديدة للبلاد من خلال تلقي المتطوعين دروسا في الوطنية والاقتصاد والحرية..

وبين ذلك العهد والعهد الجديد.. مر المغرب بمراحل كثيرة من البناء، بناء الأرض والإنسان، وهو ما ساهم في التطور الحاصل في المملكة على جميع المستويات، وفي جميع القطاعات، كما عرفت البلاد هزات سياسية واقتصادية وكل مرة يخرج منها المغرب، ملكا وشعبا، سالمين أو بأقل الأضرار(...)، ومع بداية العهد الجديد، كان اهتمام الملك محمد السادس منصبا على تصفية ملف الصحراء، ولذلك لجأت الدبلوماسية المغربية إلى السرعة القصوى في تدبير الملف على المستوى الدولي كما على المستوى القاري، وكانت عودة المغرب إلى الاتحاد الإفريقي سنة 2017 مرحلة فارقة في قضية الصحراء على اعتبار قبول هذا المنتظم لجبهة البوليساريو كعضو فيه(...)، وهو ما عمل المغرب منذ العودة إلى مقعده الشرعي هناك، على شد انتباه العالم إلى طبيعة أطروحة الانفصال التي تتبناها الجزائر من خلال صنيعتها البوليساريو وحلفائها وداعميها.. وبفضل بناء الاقتصاد والتجارة، تم بناء مواقف سياسية واضحة، حتى أن بعض الدول التي كانت مترددة في دعم مغربية الصحراء، تبددت مواقفها الضبابية، وذلك عندما وجه الملك بمناسبة ثورة الملك والشعب في 20 غشت 2022، خطابا صارم اللهجة بالقول: ((إن ملف الصحراء هو النظارة التي ينظر بها المغرب إلى العالم، وهو المعيار الواضح والبسيط الذي يقيس به صدق الصداقات، ونجاعة الشراكات)).

وبعد ذلك، وبالضبط في تاريخ 6 نونبر 2023، وبمناسبة الذكرى 48 للمسيرة الخضراء، تم الإعلان عن مبادرة الأطلسي بهدف تعزيز ولوج دول الساحل إلى المحيط الأطلسي، والتي تؤكد استعداد المغرب لتقديم دعمه عبر إتاحة البنية التحتية الخاصة بالطرق، والموانئ، والسكك الحديدية، ولذلك جاءت مبادرة ميناء الداخلة الأطلسي، والطريق السيار السريع تزنيت-الداخلة، من أجل خلق مناخ استثمار سريع وفعال، وكانت المبادرة في أول الأمر موجهة إلى كل من مالي والنيجر وبوركينا فاسو وتشاد وموريتانيا، لكن مع مرور الوقت ووضوح جدية المبادرة، أكدت 20 دولة استعدادها الانضمام للمبادرة، ومؤخرا، وقبل شهر حسم ملف الصحراء في مجلس الأمن، أشاد وزراء خارجية البلدان الأعضاء في تحالف دول الساحل، في اجتماع لتتبع تفعيل المبادرة الملكية لتعزيز ولوج دول الساحل إلى المحيط الأطلسي، عقده الوزير ناصر بوريطة بنيويورك، بتاريخ 24 شتنبر 2025، أشاد رؤساء دبلوماسية النيجر ومالي وبوركينا فاسو وتشاد، بمبادرة الملك محمد السادس الرامية إلى تعزيز ولوج هذه البلدان إلى المحيط الأطلسي، وجددوا تأكيد انخراط بلدانهم بشكل كامل في هذه المبادرة الملكية التضامنية، والتزامهم بتسريع تفعيلها.

هذا الإجماع الذي حظيت به مبادرة الأطلسي ومقترح الحكم الذاتي، كان من أجل تحقيق الوحدة المغربية من شمال البلاد إلى جنوبها ومن شرقها إلى غربها، وهو ما توج بالإعلان عن «عيد الوحدة» كعيد يحتفل فيه المغاربة يوم 31 أكتوبر من كل سنة بوحدة الإنسان والوطن.

الرباط يا حسرة

«المعمرون» في حرفة المنتخبين

متى تعيد العاصمة السياسية الاعتبار لحرمة الانتخابات ؟

في آخر عملية انتخاب للحصول على مقعد في مجلس النواب عن دائرة شعبية في العاصمة جرت سنة 2024، فوجئ الملاحظون بعزوف ملحوظ من الناخبين، حيث سجلت أدنى نسبة مشاركة بحوالي 6 %، فكانت رسالة واضحة من الرباطيين إلى من تهمهم الانتخابات، التي فقدت روحها النضالية وهيمن عليها منطق احتراف مهنة نيابية مقابل مقايضة معلومة(...).

فهل تعيد العاصمة السياسية الاعتبار لحرمة الانتخابات؟ والجواب كان منذ سنة، عندما نزلت أحزاب بثقلها المادي والمعنوي في أحياء مشهورة بتجديد نمطها السكاني، حيث تخلصت نهائيا من أكبر الدواوير القصديرية في كل الجهة، وكانت تزود الساحة الانتخابية في كل استحقاق بحوالي 50 % من المصوتين.

فقد كانت نسبة 6 % من المصوتين في تلك الدائرة، قبل انفجار احتجاجات الشباب على الفساد المستشري في معظم القطاعات والإدارات المسنودة للمنتخبين المزكين من هيئاتهم الحزبية، وتحت ضغطها أحيل المشبوهون والمتورطون في الفساد على أنظار العدالة، وإن لم تكن منهم «فئة» الرباط، لبركة المادة 111 من القانون الجماعي، التي أعفت المنتخبين من تدبير وتحمل أعباء لا قدرة لهم على ضمان تسييرها بما يليق بعاصمة عظيمة يتواجد فيها ممثلو حكومات وشعوب العالم وعيون وآذان صحافتها عليهم، وحملها المشرّع للعامل؛ هذا الإعفاء لم يؤثر لا في تعويضات ولا امتيازات وكلائنا، إذ ظلت كاملة بالرغم من محدودية تدخلاتهم في دوراتهم المحصورة في 3 سنويا، الفقيرة في مردوديتها والفارغة من انتظارات المواطنين.

ومع ذلك أنتجت المجالس المنتخبة معمرين فضلوا احتراف المهام الانتخابية بعدما سلخوها من طبيعتها النضالية، واكتشفوا القن السري لتجديد بقائهم الدائم في الواجهة الانتخابية، بتغيير كل عربة استهلكت بنزينها وطاقات بطاريتها بأخرى في كل استحقاق، وأخرى ثم أخرى.. حتى أضحوا من «المعمرين» جلهم راكم ما يناهز 30 سنة من «التشعبط» بالكرسي، حتى كان ما كان من احتجاجات من شعب يرفض التحايل على الديمقراطية بأصواته، وكانت قبل سنة من اليوم محملة برسالة يتوسطها رقم 6 %.. فبأي عدد سيحذر خطاب الناخبين الرباطيين الانتخابات المقبلة ؟

والفاعلون الحزبيون لم تزعزعهم لا حناجر احتجاجات الشباب ولا رسالة تقهقر المساهمة في التصويت إلى أدنى حد بالرغم من الهرج والاستقواء من بعض الأحزاب لترأس الحكومة وكانت في ذلك التصويت حاكمة ومعارضة ولم تتمكن إلا من 6 % من أصوات حوالي 150 ألف ناخب، وبعد غضب الساكنة على السياسة والسياسيين والأحزاب أجمعين، كم ستكون النسبة المقبلة ؟

فالأحزاب لن تهتم بقوة النسبة إلا إذا حددت في العاصمة - وبصفة استثنائية - معاييرها في تقنين الحد الأدنى لصحة التصويت على الأقل بنسبة 30 % من المشاركين في التصويت من العدد المسجل في القائمة.

حديث العاصمة

انضمام الرياضة لوزارة السياحة ؟

بقلم: بوشعيب الإدريسي

في تقييم للاستثمارات التي شملت المجال الرياضي هنا في العاصمة، تتضح رؤية مستقبلية لإحداث قطب سياحي جديد يعتمد على هذا المجال الذي يستهدف حوالي المليار نسمة على المدى المتوسط، خصوصا في كرة القدم، بثلاث مركبات على النمط الدولي داخل المدار الحضري، وأفخم وأكبر ملعب في العالم سيكون جاهزا بعد شهور غير بعيد عن الرباط مركز السياسة الوطنية والدبلوماسية الكونية التي تبحث لها عن مكان في السياحة العالمية الهادفة إلى انتقاء النخبة المولعة بالفن الكروي، وبرياضات أخرى راقية جهزت لها المدينة ملاعبها وتجهيزاتها.. في انتظار «زلزلة» المنتخبين «غير المبالين» بهذه النهضة التي تطرق أبوابهم الموصدة، لتنبههم إلى واجباتهم المفروضة عليهم بسن سياسة - ما دام أنهم منخرطون في أحزاب سياسية - تؤطرهم وتوجههم إلى هذه النهضة التي جاءت بالتغيير ومنه انبثقت، فكان عليهم ومن منبر مجلس جماعة يمثل حاضرة أكاديمية ومتضلعة في العلوم السياسية وبخطى رزينة وثابتة، وهم صفوة أعضاء الأحزاب الحاكمة الذين قادوها إلى سدة الحكم التنفيذي ومتعوها بالقرار التشريعي في الغرفتين الدستوريتين، تقديم اقتراح «إحداث وزارة الرياضة والسياحة» ما دامت هذه السياحة يجذبها بكل تأكيد سحر مختلف الرياضات، وهل هناك أي سحر آخر مؤثر في البشر أكثر من هذا الجذب للحضور إلى تظاهرة رياضية في أقصى نقطة جغرافية في المعمور فقط من أجل المتعة الفرجوية؟ وقد لمسنا هذا السحر بتنقل الآلاف من المغاربة إلى العاصمة القطرية لتتبع مباريات مونديال 2022، وبعدها الجماهير الغفيرة سافرت إلى العاصمة الفرنسية لمتابعة منافسة كرة القدم في الألعاب الأولمبية، وغيرها، وسواء في الدوحة أو باريس، كانت الرياضة مجرد مفتاح فتح أبوابا كانت مجهولة أو فقط لا تثير أي اهتمام لاكتشاف كنوزهما، وبالفعل عاد إليها المتفرجون ولكن كسائحين، ونتطلع إلى كأس العالم السنة المقبلة في أمريكا وكندا والمكسيك، ودون شك لهذه الدول العظمى أهداف قد تكون من بينها: السياحة مقرونة بالرياضة.

فأينما كانت تظاهرات رياضية عالمية، هناك السلم والأمن والأمان والتسامح، فهل يستوعب منتخبونا هذه الرسائل المرموزة، فيتجندوا بالضغط على أحزابهم لإلحاق الرياضة كقاطرة للسياحة في وزارة واحدة «وزارة الرياضة والسياحة» ؟

الأمم الإفريقية في ضيافة الرباط

مليار و700 مليون إفريقي ينتظرون افتتاح «الكان»

تاريخ 21 دجنبر المقبل موعد مراسيم افتتاح الدورة 35 لكأس الأمم الإفريقية لكرة القدم في العاصمة الرباط، وبعد أيام ستحل بها 24 دولة تأهلت في القارة السمراء للتباري على الفوز بهذه الكأس الثمينة، ومليار و700 مليون مواطن إفريقي ينتظرون مراسيم الافتتاح في مدينة هي عاصمة الثقافة الإفريقية، وتحمل مشعل الدفاع عن هذه الثقافة ونشرها للتعريف بها في أرجاء العالم، وسيكون إشعاعها وتقدمها وتجديدها ومفاجآت تطورها في البرامج المواكبة لأكبر تظاهرة كروية في القارة، ولذلك تكون هذه المراسيم بمثابة فخر وافتخار لكل الأفارقة في 55 دولة المكونة للقارة، ومنها لأول مرة في مباريات هذا «الكان»، وفود ومجموعات وأفراد عبروا عن حضورهم لهذه الاحتفالات التي ستكون فريدة في تاريخ نهائيات كأس إفريقيا لكرة القدم منذ انطلاقتها سنة 1957، وطيلة مقامهم من 21 دجنبر 2025 إلى 18 يناير 2026، وما قبلها وبعدها، فهم في بلد كلفه الله بإمارة المؤمنين، لرعاية الديانات السماوية على مختلف مذاهبها وكتبها ورسلها، فكل وافد إلى هذه الإمارة من أجل المشاركة أو التشجيع أو التغطية الإعلامية، سيكون محل ترحيب وعناية المؤمن بالمؤمن، وسيلمسون ذلك هنا في عاصمة الثقافة الإفريقية، من خلال المرافق الكثيرة المسماة على مدن وعواصم ودول إفريقية، بل وحتى على القارة نفسها بساحة الوحدة الإفريقية، وعلى زعمائها الذين كافحوا واستشهدوا في سبيل تحريرها من العبودية، ولنا أكبر شارع في مقاطعة حسان التاريخية، يحمل اسم الزعيم باتريس لومومبا، وجل شوارع حي المحيط بأسماء إفريقية، ونحن متأكدون بناء على تحرياتنا، بأن عاصمتنا هي الوحيدة التي اهتمت بتسليط الأنوار الوهاجة على إفريقيا، لتتطهر من سموم الإشاعات المغرضة والمخدومة من جهات معادية مكلفة بتشويه وعرقلة نهضة الشعوب الإفريقية والبقية تعرفونها..

والعاصمة الرباط تخوض نضالات وتجابه تيارات الهدم وتقاوم محترفي الفساد وأغنياء الريع حتى لا تنشغل بمطبات عراقيلهم للتخلي عن المشاركة في قيادة القارة بأكملها إلى الوجهة التي تستحقها لتاريخها ونبل إنسانها ولمتطلبات أجيالها، فالأمم الإفريقية ستكون معنا هنا في الرباط حاضرة عبر مختلف وسائل الإعلام، ومسبقا نبشرها بأن العالم سيكتشف إفريقيا الجديدة من خلال مراسيم افتتاح «الكان» في نسخته 35 في الرباط.

أرشيف الرباط

وثيقة التآخي والصداقة

وثيقة تاريخية للتآخي والصداقة بين الرباط عاصمة المملكة المغربية ومدريد عاصمة المملكة الإسبانية، وقعت من قبل رئيسي مجلسي بلديتيهما بتاريخ 16 ماي 1988، وتتضمن 5 بنود، ينص البند الأول على: «يعلن الطرفان رسميا عن وجود روابط أخوية بين سكان مدينتي مدريد والرباط، ويقرران بالتالي توأمة المدينتين».

أسرار العاصمة

يظهر أن الأجواء مواتية ومشجعة لإقبال المستقلين عن التيارات الحزبية للترشح للانتخابات المقبلة، ففي آخر استحقاق لسنة 2024 بدائرة رباطية ومشاركة أحزاب الصف الأول الحاكمة والصف الثاني المعارضة، أبلغها الناخبون بأنهم «غير راضين»(...)، وربما هي إشارة لمن يهمه الأمر، لفتح الباب للمستقلين كتجربة ثانية بعد الأولى في انتخابات 1977، واكتسحوها ثم كونوا فيما بينهم حزبا كبيرا سنة 1978، و50 سنة مضت قد يكون التكنوقراطيون هم البديل.

ملفات أراضي شاسعة سبق لأحد مجالس العاصمة مناقشتها والمصادقة على تصاميم تهيئتها، وكان من المقرر إلحاقها بتراب مقاطعة أحدثت خصيصا لذلك، وكان رئيسها من المستثمرين الرئيسيين فيها، فكانت الإشارة الأولى منذ سنوات بتجميد تلك الملفات، ويدور الحديث اليوم عن أصداء الإشارة الثانية، ربما للإنصات للمفكرين المبتكرين لهذه الملفات.

اندهش دبلوماسيون أفارقة من السرعة الفائقة لتطور العاصمة الرباط وتجهيزها بالمشاريع الملكية لاستقبال المونديال في سنة 2030، خصوصا بعدما اطلعوا على مشروع «الريفييرا» الأول في القارة بطول 20 كلم، ستحدث فيها 3 شواطئ إضافية بين الهرهورة وقصبة الأوداية مع ربطها بشبكة الترامواي. إنها صحوة «الرباط الجديدة».

مساحة العاصمة الرباط هي الأصغر من كل مساحات العواصم الإفريقية بصفة عامة وعواصم المغرب الكبير بصفة خاصة، فهي لا تتعدى 166 كلم²، بينما طرابلس مساحتها 1507 كلم²، وتونس العاصمة 213 كلم² والجزائر العاصمة 1190 كلم² ونواكشوط 1000 كلم²، ومنذ حوالي 15 سنة بتر من المدار الحضري للرباط حي كيش الأودايـة، وكان تابعا لمقاطعة أكدال الرياض، وألحق بمدينة تمارة التي تتربع على مساحة 3400 كلم² ولا يزال المرسوم الصادر سنة 1983 للتقسيم الانتخابي يعتبره حيا رباطيا.

شهادات من الرواد

((**العلمانية** أحببنا أم كرهنا، تسري في البلاد العربية والإسلامية في أكثر من حيز من أحياز الحياة الاجتماعية والسياسية والقانونية، ولا أدل على ذلك من عَلْمنة النظام السياسي، بإقراره مفاهيم حديثة، كمفهوم الدولة، والدستور، وفصل السلط، وتولي المحاكم المدنية زمام النظام القضائي، واستبدال قضاة الشرع بالمحامين والقضاة المدنيين، واللجوء إلى الاقتراع العام ومشاركة الشعب عبر نوابه بدلا من اللجوء إلى أهل الحل والعقد، وسمو القانون الدولي، وهو لا يستند إلى مرجعية دينية، على قانون البلاد، ناهيك عن علمنة المعاملات التجارية والبنكية، وانخراط الدولة في نظام العولمة التي لا تروم القيم الإسلامية، فالحيز الديني في الأنظمة السياسية العربية ضيق جدا إن لم يكن منعدما)) انتهى.

فقرة من محاضرة للأستاذ الأكاديمي إدريس خليل في موضوع: «التباس المفاهيم في الخطاب السياسي العربي».

المرجع: كتاب «أحاديث الخميس» لأكاديمية المملكة (الصفحة 255).

الأسبوع الرياضي

استقالة بشرى كربوبي تحرج جامعة لقجع

أثار قرار الحكمة الدولية بشرى كربوبي اعتزال التحكيم، بعد مسار امتد لربع قرن، نقاشا واسعا داخل الأوساط الرياضية، بعدما تضمن إعلانها إشارات واضحة إلى وجود «اختلالات داخل المنظومة التحكيمية»، ما اعتبره متتبعون دليلا على تعثر السياسات الداخلية لتدبير القطاع داخل الجامعة الملكية المغربية لكرة القدم.

وأفادت كربوبي، في رسالة رسمية موجهة إلى رئيس الجامعة فوزي لقجع، بأنها واجهت «ممارسات غير مهنية» من قبل بعض الأطر والمسيرين داخل اللجنة الوطنية للتحكيم، مؤكدة أن هذه الظروف حدّت من قدرتها على مواصلة مهامها، ودفعتها إلى اتخاذ قرار الاعتزال النهائي.

وأكدت الحكمة الدولية أنها مثّلت المغرب في مختلف المحافل الدولية بكل مسؤولية واعتزاز، مشيرة إلى أن دعم الجامعة أسهم في تطوير مسارها المهني، مبرزة في الوقت ذاته العناية التي يوليها الملك محمد السادس للرياضة الوطنية، ولا سيما للعنصر النسوي.

وفي رسالتها، عبرت كربوبي عن أسفها لكون ما وصفته بـ«المضايقات» أفسد مسارا ظل «حافلا بالعطاء والالتزام»، معتبرة أن الوضع داخل بعض هياكل التحكيم الوطنية «لم يعد يسمح بمواصلة العمل بالوتيرة والجودة المطلوبتين».

ويأتي إعلان بشرى كربوبي الاعتزال، في سياق تزايد المطالب بإعادة تقييم منظومة التحكيم الوطنية، في ظل النقاش المستمر حول الحكامة الداخلية وطرق تدبير الموارد البشرية داخل الجامعة، وما إذا كانت هذه الآليات تستجيب لمتطلبات التطوير المهني ولانتظارات الساحة الرياضية.

هل يتدخل الوزير الوصي لرفع المعاناة عن لاعبي البادمنتون ؟

تعاني رياضة البادمنتون جمودا ووضعية مرتبكة، بسبب قرار الاتحاد الدولي توقيف الجامعة الملكية للعبة، حيث كشف النائب البرلماني فاضل براس عن معاناة الأبطال واللاعبين جراء هذا التوقف الاضطراري وحرمانهم من المشاركة في المنافسات الدولية، ووجه سؤالا كتابيا إلى وزير الرياضة سعد برادة، يتحدث فيه عن وضعية هذه الرياضة الوطنية منذ سنوات بعد قرار التوقيف الصادر عن الاتحاد الدولي، وعقوبة الإيقاف الدولي الذي يضر بصورة المغرب خارجيا وينعكس على مسار الرياضيين.

وتساءل النائب عن الإجراءات التي تعتزم الوزارة اتخاذها قصد إعادة هيكلة هذا الإطار وضمان استمرارية ممارسة هذه الرياضة في ظروف طبيعية تليق بطموحات الرياضيين.

حكيمي ينافس على جائزة فردية أخرى

أعلنت اللجنة المنظمة لجوائز «غلوب سوكر» عن ترشيح الدولي المغربي أشرف حكيمي للتنافس على جائزة «أفضل لاعب» في العالم برسم سنة 2025، كما تم ترشيح إلياس بن صغير (باييرليفركوزن) لجائزة «أفضل لاعب واعد»، وسيتم الإعلان عن الفائزين بالنسخة السادسة عشر لهذه الجوائز في دبي يوم 28 دجنبر، حيث فتحت الجهة المنظمة باب التصويت العام على تسع فئات رئيسية، كما تتم عملية الاختيار على مرحلتين، إذ انتهت الجولة الأولى للتصويت الجماهيري يوم 27 نونبر الجاري، لتنطلق الجولة الثانية لتحديد الفائزين النهائيين بناء على تصويت الجمهور وآراء لجنة تحكيم دولية مرموقة.

متى تدرك إسبانيا أن منافسة المغرب لا تقتصر على كرة القدم ؟

أثار المنتدى الدولي «ملاعب القمة»، الذي انعقد مؤخرا في العاصمة الإسبانية مدريد، موجة غير مسبوقة من النقاش والقلق في الأوساط الرياضية الإسبانية، بعدما تحول من لقاء تقني حول هندسة المنشآت الرياضية إلى مساحة كاشفة لموازين القوى الجديدة بين المغرب وإسبانيا ضمن ملف الترشح المشترك لتنظيم كأس العالم لكرة القدم 2030، وتجلت حدة التوتر بشكل خاص في ما يتعلق بموقع إجراء المباراة النهائية للمونديال، حيث أدرك المتتبعون الإسبان أن سباق احتضان هذا الحدث لم يعد محسوما كما كان يُعتقد، وأن المغرب بات يشكل ضغطا تنافسيا حقيقيا لا يمكن تجاهله.

وتعمقت هذه المخاوف خلال العرض الذي قدمه أندريا غباتي، كبير المهندسين في شركة «POPULOUS»، حيث استعرض تفاصيل الإنجازات المغربية في مجال تشييد الملاعب العملاقة، مشيرا إلى سرعة الإنجاز القياسية التي تميزت بها المشاريع المغربية، مستدلا على ذلك بملعب مولاي الحسن الذي شيّد في عشرة أشهر فقط، ومركب الأمير مولاي عبد الله الذي اكتمل في 24 شهرا، كما سلط الضوء على المشروع الأضخم الذي تخطى كل توقعات الحضور، وهو ملعب الحسن الثاني المزمع إقامته في الدار البيضاء بسعة 115 ألف متفرج، ليكون بذلك الأكبر في العالم.

ولم يكن العرض الهندسي مجرد وصف للمنشآت، بل حمل رسالة استراتيجية واضحة، مفادها أن المملكة لا تكتفي بتلبية متطلبات كأس العالم، وإنما تؤسس لحقبة جديدة من التفوق القاري والدولي في البنية التحتية، مستندة إلى قدرتها على تنفيذ مشاريع عملاقة بسرعة وصرامة تنظيمية عالية، وفي المقابل، فرضت هذه الإنجازات مقارنات تلقائية مع واقع المشاريع الإسبانية، التي لا تزال تواجه التأجيلات والجدل الإداري، وضعف التنسيق بين الجهات المحلية، مما وضع الجاهزية الإسبانية محل تساؤل.

وفي ضوء هذه التطورات، يُنظر إلى النجاح المغربي في الوفاء بالجداول الزمنية وتنفيذ مشاريع عملاقة، على أنه عامل حاسم في تغيير موازين القوى داخل ملف مونديال 2030 المشترك، فالمنافسة، كما أثبتها منتدى مدريد، تجاوزت الجانب الفني والرياضي البحت، لتشمل القدرة على التخطيط الاستراتيجي وسرعة التنفيذ، فالجاهزية البنيوية التي أظهرها المغرب بنجاح، باتت ورقة ضغط قوية تعزز موقعه التفاوضي، وتزيد من احتمالية استضافة مركب الحسن الثاني بمدينة بنسليمان للمباراة النهائية للمونديال.

تتويج أبطال سباقات الخيول في الدار البيضاء

توج الفرس «مشرف»، العائد لملكية الكواري خليفة بن شعيل، بلقب الجائزة الكبرى للملك محمد السادس للخيول العربية الأصيلة، والتي أقيمت يوم الأحد الماضي بحلبة الدار البيضاء-أنفا، ضمن فعاليات اليوم الثاني للملتقى الدولي للمغرب لسباقات الخيول 2025، كما شهد الملتقى فوز الحصان «لينو» (ملكية شولز يانيك) بجائزة ولي العهد الأمير مولاي الحسن (مسافة 1900 متر)، وفي المقابل، عادت الجائزة الكبرى للأمير مولاي رشيد (مسافة 1750 متر) للفرس «غادي أطلس» في ملكية «أطلس ستود»، مؤكدة بذلك المستوى التنافسي الرفيع الذي عرفته المنافسات بمشاركة نخبة من الخيول العربية الأصيلة.

المغرب طور كرة القدم ونسي باقي الرياضات

أنهت الرياضة المغربية مشاركتها في النسخة السادسة لبطولة ألعاب التضامن الإسلامي، محتلة المركز التاسع في الترتيب العام برصيد 26 ميدالية، وشارك المغرب في هذه الدورة بوفد رياضي ضم 76 رياضية ورياضي، تنافسوا ضمن 12 تخصصا رياضيا متنوعا، شملت ألعاب القوى، الجيدو، الكاراتي، التايكواندو، والمواي تاي، إضافة إلى تخصصات رياضية أخرى كرياضة الأشخاص في وضعية إعاقة والرياضات الإلكترونية، مما يعكس مشاركة واسعة للمغرب في مختلف فعاليات هذا الملتقى الرياضي الإسلامي، لكن يبقى السؤال المطروح: إذا كان المغرب لم يستطع تحقيق مراتب متقدمة في تجمع رياضي محلي، فكيف سيحقق نتائج إيجابية في الألعاب الأولمبية ؟

تحليل إخباري

الملك محمد السادس يستقبل الراحل اليوسفي ويعينه وزيرا أولا

رحلـــة فـي زمـــن
«الصحيـفة» و«لوجـورنال»

أخطر ملفات الصحافة في عهد الملك محمد السادس

أحمد بوز، الصحافي المشاغب والصارم، وصاحب المقالات البعيدة المدى(..)، هو نفسه الذي أصبح فيما بعد دكتورا، وخبيرا في القانون الدستوري، وأحد أطر جامعة محمد الخامس الذين لا يشق لهم غبار.. جمعه الزمان ذات يوم بصديقه محمد حفيظ، المناضل الاتحادي الذي اشتهر بالتنازل عن مقعد برلماني، قربانا للنضال ضد تزوير الإرادة الشعبية، وفي نفس عجلة ذلك الزمن كانت تدور أسماء أخرى ليس بالضرورة في نفس الدوامة، والتي اتخذت من الوفاء للديمقراطية منهجا لعقيدتها، غير بعيد عن المناضل محمد الساسي، الذي ظلمه الزمن وظلمه الحزب(..)، ولكن مع ذلك، لا يمكن إغفال أن تلك الفترة كانت أيضا فترة بزوغ صحافيين مثيرين للجدل، منهم أبو بكر الجامعي، الذي يشتهر اليوم بحواراته مع «جيل زيد»، والصحافي عبد العزيز كوكاس الذي ينهل من محبرة الأدب ليكتب في السياسة بأسلوب فريد لا يخلو من جرأة، بل إن هذا الأخير، الذي أسس جريدة «الأسبوعية الجديدة»، قاده إيمانه بحرية التعبير إلى درجة نشر حوار مع ندية ياسين، نجلة مرشد جماعة «العدل والإحسان» الراحل، تقول فيه إن «الملكية لا تصلح للمغرب»، وهو الحوار الذي نتجت عنه محاكمة، لم تنته بعد.. ولكن البرقية مفهومة(..). في ذلك الزمن بزغ نجم الصحافي نور الدين مفتاح، الذي قادته «الأيام» إلى تأسيس تجربة صحافية فريدة، ما زالت مستمرة إلى اليوم، ولا غرابة أن يتوج مسار الرجل بشبكة علاقات إعلامية أهلته على مدى سنوات لترأس «فيدرالية الناشرين» قبل أن يقع ما وقع(..).

إعداد: **سعـيد الريحاني**

مناسبة الحديث عن أحمد بوز ومن معه(..)، هو إصداره مؤخرا لكتاب تحت عنوان: «سنوات الصحافة»، في هذا الزمن الذي لم يعد فيه للصحافة نفس الطعم(..)، ولكن الصحافي يبقى صحافيا مهما حصل، وهو نفسه يقول: ((ما أخطه في هذه الأوراق من وقائع وأحداث، يعود للفترة الممتدة ما بين 2001 و2008، السنة الأولى التي التحقت فيها بـ«الصحيفة الأسبوعية» قادما من أسبوعية «النشرة»، والسنة الثانية هي التي غادرتها فيها، بل وغادرت العمل الصحافي ككل، قبل أن ينتهي بي المطاف حيث كان يجب أن أكون، التدريس الجامعي، الذي هيأت نفسي له وتعلمت وثابرت من أجل أن أحظى بشرف الانتماء إليه.. وها أنا قد قضيت فيه أزيد من خمسة عشر سنة، وانغمست فيه بكل ما أملك من طاقة وجهد، تدريسا وتأطيرا وبحثا، دون أن أفقد حاسة الاهتمام بالصحافة وبما يجري في عوالمها، لأن من يحب الصحافة كمن يصاب بمرض مزمن، أو كما يقول دوستوفسكي، يمكن للمرء أن يقول وداعا وكل شيء فيه يريد البقاء، وحتى لو أنني، ولا أظنني وحدي في ذلك، لم أعد أتمثل شراء جريدة، باعتباره تسجيل انتماء)) (المصدر: كتاب سنوات الصحافة/ أوراق من زمن الصحيفة ولوجورنال/ أحمد بوز).

الحق يقال أن الحديث عن التجربة الإعلامية لجريدة «الصحيفة» و«لوجورنال» في صيغتهما الورقية الأصلية(..)، هو حديث عن صحافة أخرى لا نرى مثيلا لها اليوم، حيث ((لم تكن الصحيفة ومعها توأمها لوجورنال، مجرد منبرين إعلاميين، بل إنهما كانا أشبه بحزب سياسي، لم نؤسسه وفق الإجراءات والشكليات والمساطر المطلوبة في تأسيس الأحزاب السياسية، ولكننا وجدنا أنفسنا منخرطين فيه وصانعين لاختياراته، ومدافعين عن خطه التحريري..)).

يقول الكاتب أحمد بوز، الذي ينتظر أن يشهد كتابه تفاعلا كبيرا في القادم من الأيام، بسبب تسليطه الضوء على ما كان يجري في قاعات التحرير الساخنة، عندما كان الزملاء يختلفون، وتتضارب وجهات نظرهم حول ما يجب أن ينشر وما لا يجب أن ينشر، ويختلفون حول العناوين وزوايا المعالجة، ومهام التحرير والإدارة.. وهي الخلافات التي لم تعد تعيشها قاعات التحرير الباردة اليوم، اللهم من الحسابات(..).

تلك الصحافة، ارتبطت بمرحلة معينة، يحكي عنها أحمد بوز كما يلي (تنشر «الأسبوع» فقرات من كتابه كما هي حفاظا على سلامة النصوص):

تجـربة فريـدة في زمن مختلف

((ما يعطي لهذه التجربة هذا البعد، هو أنها تأسست في مرحلة حساسة من تاريخ المغرب، حيث تزامن صدور العدد الأول من الصحيفة الجديدة، بتاريخ 11 شتنبر 1998، مع حدثين مترابطين ومتداخلين وعلى درجة كبيرة من الأهمية:

- الحدث الأول، يتمثل في وصول حزب الاتحاد الاشتراكي للقوات الشعبية المعارض حتى ذلك الوقت، في 4 فبراير 1998، إلى

تحليل إخباري

أحمد بوز يحكي عن رسالة الفقيه البصري التي «كشفت» تآمر الاتحاديين على الملكية

أحمد بوز

يحكي الكاتب: **ليس سرا إن قلت اليوم، بعد مرور أزيد من 20 سنة على حادث نشر «لوجورنال»، في عددها الصادر بتاريخ 25 نونبر 2000، للرسالة المنسوبة إلى محمد الفقيه البصري، إن قيادة الحزب المذكور (الاتحاد الاشتراكي)، وفي المقدمة الراحل عبد الرحمان اليوسفي، اعتبرت أن ذلك النشر كان بمثابة قنبلة وضعتها الأجهزة من أجل تفجير التناوب التوافقي،** وربما تقوى اعتقادهم هذا مع لجوء الأسبوعية نفسها إلى نشر غلاف تقول فيه: «على اليوسفي أن يرحل» (Youssoufi doit partir)، الشيء الذي يفسر رد الفعل القاسي لليوسفي تجاهها، إذ لم يكتف فقط بمنع الأسبوعية التي نشرت النسخة الأصلية والكاملة للوثيقة، بل لجأ أيضا إلى منع «الصحيفة الجديدة» و«دومان» رغم أنهما لم تنشراها، وإنما اكتفتا فقط بنشر مقاطع منها وتعليقات عليها.

قيادة الحكومة لأول مرة منذ حوالي 40 سنة على حكومة عبد الله إبراهيم، التي لطالما ظلت تقدم في أدبيات هذا الحزب باعتبارها الحكومة الوطنية الأولى في تاريخ المغرب، حيث لم يكن يفصل بين صدور الصحيفة وقيادة الحزب المعارض للحكومة، سوى سبعة أشهر، بكل ما أطلقه هذا الحدث من تطلعات بالنسبة لفئات عريضة من المجتمع نحو التغيير وطي صفحة الماضي، وما طرحه من أسئلة حول مدى قدرة هذا الحزب اليساري، الذي خبر مراحل وتجارب صعبة من تاريخه، حتى أن تيارات من داخله كانت قد انخرطت في المواجهة المباشرة مع الملكية، على أن يصنع التغيير وأن يكون في مستوى الآمال التي علقت عليه، وعلى قدر الشعارات التي ظل ينادي بها والرسالة التي كان يدافع عنها.

- أما الحدث الثاني، فيتمثل في انتقال العرش من الملك الحسن الثاني إلى الملك محمد السادس، بعد أقل من سنة على صدور الأسبوعية المذكورة، بكل الآمال والأحلام التي علقت عليه هو الآخر من أجل طي صفحة الماضي، والتأسيس لتجربة سياسية جديدة، قد لا تشكل بالضرورة قطيعة مع كل الإرث السياسي للملك الراحل، الذي تميز عهده بالكثير من الاحتقانات السياسية والاجتماعية، حيث رحل مخلفا وراءه مغربا ترسخت فيه مؤسسات الدولة، واستتب فيه الأمن إلى حد بعيد، وأخذ يعرف انفتاحا سياسيا ملحوظا، لكنه ظل يقبع في مراتب متأخرة في سلم تصنيف الدول، إن على صعيد التنمية السياسية أو الاقتصادية أو الاجتماعية، لكن يمكنها على الأقل أن تجعل الناس يشعرون بأن النظام يتغير وبأن الملكية تريد أن تحكم بطريقة أخرى، لا سيما وأن الملك الجديد لم يعرف عنه أنه كان منغمسا في دهاليز السياسة كما مارسها والده، وبالتالي، فلن يكون بالضرورة محكوما بصراعات الماضي وضغائنه وحزازاته وألاعيب شخوصه والفاعلين فيه)) (المصدر: كتاب «سنوات الصحافة»).

أسباب المنع..

يحكي الكاتب: ليس سرا إن قلت اليوم، بعد مرور أزيد من 20 سنة على حادث نشر «لوجورنال»، في عددها الصادر بتاريخ 25 نونبر 2000، للرسالة المنسوبة إلى محمد الفقيه البصري، إن قيادة الحزب المذكور (الاتحاد الاشتراكي)، وفي المقدمة الراحل عبد الرحمان اليوسفي، اعتبرت أن ذلك النشر كان بمثابة قنبلة وضعتها الأجهزة من أجل تفجير التناوب التوافقي، وربما تقوى اعتقادهم هذا مع لجوء الأسبوعية نفسها إلى نشر غلاف تقول فيه: «على اليوسفي أن يرحل» (Youssoufi doit partir)، الشيء الذي يفسر رد الفعل القاسي لليوسفي تجاهها، إذ لم يكتف فقط بمنع الأسبوعية التي نشرت النسخة الأصلية والكاملة للوثيقة، بل لجأ أيضا إلى منع «الصحيفة الجديدة» و«دومان» رغم أنهما لم تنشراها، وإنما اكتفتا فقط بنشر مقاطع منها وتعليقات عليها، بل إن مجلة «Demain» طرحت موضوع هذه الرسالة في صيغة تساؤل: هل شارك اليوسفي في الانقلاب ضد الملكية ؟ ورغم أن فتح الله ولعلو، القيادي في حزب الاتحاد الاشتراكي ووزير الاقتصاد والمالية آنذاك، قد اختار بعد مرور خمسة وعشرين سنة على الواقعة، وبعد وفاة عبد الرحمان اليوسفي، أن يقدم رواية جديدة لقرار منع «لوجورنال»، زاعما أن السبب لم يكن نشر رسالة الفقيه البصري، وإنما ملفا في العدد ذاته اعتبر مسا بشرف الجيش الملكي، وذلك حسب ما نسبه لليوسفي نفسه، فإن هذا التفسير، في نظرنا، لا يتجاوز كونه محاولة متأخرة لتبرئة اليوسفي من مسؤوليته في القرار. فهو يتجاهل خمس معطيات جوهرية في هذه القضية:

- أولا: أن حشر القوات المسلحة الملكية في تبرير هذا المنع، ليس جديدا؛ فبلاغ المنع هو نفسه برر قرار الحكومة بنشر مقالات وتعليقات استهدفت الأسس السياسية للمغرب والإساءة إلى المؤسسات الدستورية والقوات المسلحة المغربية وتهدف إلى زعزعة استقرار البلاد والنيل من المسار الديمقراطي، لكن ذلك لم يمنع من أن يرتبط ذلك القرار برسالة الفقيه البصري؛

- ثانيا: لو كان قرار المنع مرتبطا فعلا بما نشر في «لوجورنال» حول الجيش، فبأي منطق شمل المنع جريدتي «الصحيفة» و«دومان» هل نشرتا بدورهما موادا تعتبر مسيئة للمؤسسة العسكرية؟ الواقع يكذب هذا الزعم؛

- ثالثا: القاسم المشترك بين الصحف الثلاثة التي طالها القرار هو نشرها أو إعادة نشرها لرسالة الفقيه البصري.. فقد نشرت «لوجورنال» و«الصحيفة» نص الرسالة كاملا، في حين أعادت «دومان» نشر مقتطفات منها؛

- رابعا: ما هو معروف ومتداول - داخل الحزب وخارجه - وورد في عدد من المنابر الإعلامية في حينه، أن اليوسفي بمجرد صدور الرسالة، بادر إلى لقاء الفقيه البصري وطلب منه سحبها أو التبرؤ منها، وهو ما رفضه الأخير، وقد نشر هذا المعطى حينها نقلا عن الفقيه البصري نفسه، دون أن يصدر أي نفي أو تكذيب من اليوسفي؛

- خامسا، وأخيرا: ما أورده الراحل عبد العزيز النويضي، الذي كان شاهدا على تلك المرحلة من موقعه كمستشار للوزير الأول، في مذكراته، من أنه: كان في مكتب اليوسفي لما زاره مستشار الملك محمد السادس، أندري أزولاي، يوم جمعة، وقد فهم أن اللقاء كان خاصا، فاستأذن بالمغادرة، وفي اليوم التالي، أعلن عن قرار المنع، مرجحا أن يكون القرار قد أبلغ لليوسفي من طرف أزولاي، خاصة وأن اليوسفي كان مستاء من الرسالة، واعتبر نشرها بمثابة تقويض لجهوده في بناء الثقة مع المؤسسة الملكية.

رسالة الفقيه البصري

يحكي أحمد بوز عن رسالة الفقيه البصري، التي كادت أن تفجر المشاريع الإعلامية المذكورة، كما يلي: كانت الرسالة منسوبة إلى الفقيه محمد البصري، الذي كان لا يزال على قيد الحياة وقت نشرها، لكن دون أن يخرج لا ليؤكدها ولا لينفيها، وموجهة إلى زميليه وقتها في قيادة الاتحاد الوطني للقوات الشعبية، عبد الرحيم بوعبيد وعبد الرحمان اليوسفي، الشيء الذي جعل نشرها من طرف أسبوعية «لوجورنال» يثير ضجة كبيرة في الأوساط السياسية المغربية، خاصة بعد أن لجأت الحكومة في بداية دجنبر من سنة 2000 إلى اتخاذ قرار بمنع الأسبوعيات الثلاث.

ما أثار الضجة أكثر حول هذه الرسالة، هو توقيت نشرها وليس مضامينها

كانت النقطة التي أفاضت كأس الخلاف الجديد داخل «الصحيفة الأسبوعية»، وجعلت مع الأسف أربعة ممن ساهموا في التأسيس الثاني لها يغادرونها دفعة واحدة، حوار أجراه الزميل مصطفى حيران مع الهارب المغربي هشام المنظري، لكنه لم ينشر بقرار من أبو بكر الجامعي شخصيا، بعدما كان مقررا له أن يكون هو غلاف عدد ذلك الأسبوع من «الصحيفة الأسبوعية»، بما كان لذلك القرار من تأثير على صدور الجريدة في الوقت المقرر لها، **حيث كان مطلوبا منا في ساعة متأخرة من الليل، أن نبحث عن موضوع آخر ونعده ليكون غلافا للعدد، مع أن أبو بكر الجامعي كان يعتبر أن هذا القرار يجب أن ينفذ حتى ولو صدرت الجريدة بدون ملف.**

تحليل إخباري

في حد ذاتها، لأن جانبا منها كان معروفا ومتداولا في أوساط الطبقة السياسية، قبل أن يصبح في حكم المؤكد من خلال شهادتين: الأولى، مصدرها أحد مهندسي ذلك الانقلاب، الراحل عمر الخطابي، الذي لجأ مباشرة بعد منع الصحف الثلاثة، إلى إصدار بيان يقول فيه إنه هو مصدر المعلومات التي نشرتها «لوجورنال» حول ذلك الانقلاب، أما الثانية، فمصدرها إبراهيم أوشلح، أحد المقربين من عبد الرحمان اليوسفي ومن الفقيه محمد البصري، وأحد المنفيين السابقين بمعيتهما، الذي قال في حوار له: «أخبرني الفقيه بالانقلاب قبل شهر من وقوعه، قبل أن يضيف أن الفقيه البصري أرسل شقيقه بباقة ورد وتحية إلى أمقران، إشارة إلى موافقته على الانقلاب»، وأنه بعد مقتل أوفقير أوصانا اليوسفي قائلا: «اذكروا محاسن أمواتكم في الإذاعة».

فاللجوء إلى نشر تلك الرسالة، ولأول مرة، في ظل قيادة حكومة التناوب التوافقي من طرف عبد الرحمان اليوسفي، أحد أكثر الأشخاص المعنيين بها، وفي سياق انتقال العرش لملك جديد، لم يكن له أي تفسير آخر في نظر الكثير من المتابعين والمهتمين، وفي نظر قيادة حزب الاتحاد الاشتراكي على وجه الخصوص، سوى محاولة الإيقاع بين الملكية الجديدة والحزب المذكور، وقيادة انقلاب ضد الحكومة التي كان الملك الجديد قد زكى استمرارها في أول خطاب يلقيه بعد تسلمه العرش، الشيء الذي يفسر رد فعل الحزب تجاه تلك الرسالة، التي سربها قيادي سابق بشبيبته (عمر السغروشني) كان من المحسوبين في التصنيف الحزبي السائد وقتها على الفقيه البصري وعبد الرحمان اليوسفي، قبل أن يبتعد عنهما.

تعود الرسالة، التي ظل يحتفظ بها عبد الغني بوستة السرايري، أحد المنفيين المغاربة السابقين بفرنسا، قبل أن يسلمها إلى من سربها لأسبوعية «لوجورنال»، إلى بداية السبعينات من القرن الماضي، لتحكي لنا عن تفاصيل تخطيط مفترض لقياديين بحزب الاتحاد الوطني للقوات الشعبية وقتها، الذين سيؤسسون الاتحاد الاشتراكي لاحقا، وضمنهم عبد الرحيم بوعبيد والفقيه محمد البصري وعبد الرحمان اليوسفي، للانقلاب على نظام الحسن الثاني بمعية الجنرال أوفقير.

وتورد على لسان كاتبها المفترض، الراحل محمد الفقيه البصري، عددا من المعلومات والتفاصيل التي جرى تبادلها في تلك الفترة بين المهندسين المفترضين للانقلاب الثاني على الملكية.

محمد حفيظ وفؤاد عالي الهمة خلال الحوار الوطني حول الاعلام والمجتمع في المغرب .

أبو بكر الجامعي خلال ندوة صحافية بعد صدور حكم على لوجورنال في قضية محمد بنعيسى .

نور الدين مفتاح ، علي المرابط ، أبو بكر الجامعي وعبد العزيز كوكاس ، خلال ندوة صحافية بعد منع لوجورنال ، الصحيفة ودومان في قضية رسالة الفقيه البصري .

علي المرابط وأبو بكر الجامعي خلال ندوة صحافية بعد منع لوجورنال ، الصحيفة ودومان في قضية رسالة الفقيه البصري .

البلاغ الصادر بتوقف «الصحيفة» مؤقتا عن الصدور

صورة جماعية لطاقم الصحيفة ، ويظهر في الصورة من اليمين إلى اليسار : سعيد الوزان ، أحمد بوز ، محمد ولد لعظم ، محمد حفيظ ، ناصر جبريل ، خالد الورعي ، غفور دهشور ، حياة بولكوش ، نجية زمات ، عبد العزيز كوكاس ، نعيمة السريدي ، نور الدين ينمالك ، حسن مناوي ، حياة الشعل ، المرحوم اليزيد الحداد .

■ جرد ذكريات من أيام «الصحيفة» و«لوجورنال» (المصدر: كتاب سنوات الصحافة)

الانفجار الكبير.. حوار مع المنظري

بضعة أشهر على هذا التعايش.. حتى انفجر الخلاف من جديد داخل «الصحيفة الأسبوعية»، حيث سيؤدي هذه المرة إلى القطيعة، بعد أن غادر كل من عبد العزيز كوكاس وسعيد الوزان، في غشت 2003، ملتحقين بمصطفى حيران، الذي لم يعد إلى الجريدة منذ حادث عدم نشر حوار هشام المنظري، واختفت بالتالي أسماء هؤلاء الثلاثة من ترويسة الجريدة انطلاقا من العدد 126 الصادر بتاريخ 5 شتنبر 2003.

وبعد مدة ليست بالطويلة، غادر أيضا نور الدين بنمالك، الذي سيلتحق بالعمل بالهيئة العليا للاتصال السمعي البصري.

ولم يبق من فريق الإنقاذ إلا أنا وغفور دهشور وخالد الورعي، وإن كان ذلك لم يجعلنا نحتاج إلى فريق إنقاذ جديد، لأن هيئة التحرير كانت قد توسعت، وتعزز طاقمها التحريري بصحافيين شباب ستصبح لهم هم الآخرون بصمتهم في استمرار هذا المنبر الإعلامي وسيفرض نفسه ضمن سوق للأسبوعيات أصبح تنافسيا بشكل كبير، بعد صدور جرائد أسبوعية أخرى، مثل «الجريدة الأخرى»، التي أسسها كل من علي أنوزلا وتوفيق بوعشرين، قبل أن يشتريها أحمد رضى بنشمسي، ناشر أسبوعية «تيل كيل» ويحولها إلى «نيشان». هذا دون أن ننسى أن رئيس التحرير السابق لـ«الصحيفة الأسبوعية»، منذ انطلاقتها الثانية ومدير تحريرها إلى حين مغادرتها، أطلق هو الآخر تجربة إعلامية جديدة ممثلة في أسبوعية «الأخبار المغربية»، وكان ذلك بمعية الكاتب والإعلامي والسفير السابق عبد القادر الشاوي، قبل أن يخوض غمار تجربة صحافية أخرى ممثلة في «الأسبوعية الجديدة».

كانت النقطة التي أفاضت كأس الخلاف الجديد داخل «الصحيفة الأسبوعية»، وجعلت مع الأسف أربعة ممن ساهموا في التأسيس الثاني لها يغادرونها دفعة واحدة، حوار أجراه الزميل مصطفى حيران مع الهارب المغربي هشام المنظري، لكنه لم ينشر بقرار من أبو بكر الجامعي شخصيا، بعدما كان مقررا له أن يكون هو غلاف عدد ذلك الأسبوع من «الصحيفة الأسبوعية»، بما كان لذلك القرار من تأثير على صدور الجريدة في الوقت المقرر لها، حيث كان مطلوبا منا في ساعة متأخرة من الليل، أن نبحث عن موضوع آخر ونعده ليكون غلافا للعدد، مع أن أبو بكر الجامعي كان يعتبر أن هذا القرار يجب أن ينفذ حتى ولو صدرت الجريدة بدون ملف.

لم يكن لنا موقف مبدئي من استجواب هشام المنظري أو نقل أخبار عنه، حيث سبق لنا أن نشرنا معلومات تتعلق به وأجرينا حوارا معه، كما قمنا لاحقا بإعادة نشر آخر حوار أجرته معه Le Journal Hebdo قبل أن يلقى حتفه، حيث عنوناه بـ«هذه قصتي مع القصر»، لكن بالنظر إلى المسار الذي اتخذته قضيته، وطبيعة التصريحات التي أضحى يقدمها.. ومن باب الاحتياط، أصبح تداول أخبار عنه أو إجراء حوارات معه، يحاط بكثير من الحذر، ويفرض علينا ممارسة نوع من «الرقابة الذاتية»، لا سيما في المرحلة الأخيرة من حياته التي كثف فيها من خرجاته، وأضحى النظام الجزائري يستغلها في صراعه مع المغرب، وهذا بالضبط هو السبب الذي دفع أبو بكر الجامعي إلى الإقدام على هذه الخطوة غير المسبوقة من جانبه، حيث لم يكن من عاداته أن يتدخل في الجوانب التحريرية لـ«الصحيفة»، فبالأحرى أن يطلب عدم نشر مادة إعلامية.

صحافة ما بعد 16 ماي.. مصطفى العلوي وآخرون

في كتابه «سنوات الصحافة»، يتحدث أحمد بوز عن تلك الأجواء التي تلت أحداث 16 ماي الإرهابية(..)، حيث وجدت الصحافة نفسها في قلب أحداث متشابكة، من الضغط على حزب العدالة والتنمية لتقليص صفوفه، وصولا إلى ملفات ساخنة، منها ملف بلعيرج، وملفات أخرى كانت مرتبطة بقوانين ما بعد 16 ماي.. بل إن قيادة حزب الاتحاد الاشتراكي وبعضهم أعضاء وقتها في حكومة إدريس جطو، مثل محمد اليازغي، طالب في تصريحات أدلى بها إلى «القناة الثانية»، بحل حزب العدالة والتنمية، لأنه «يشكل خطرا على التجربة الديمقراطية في البلد».

يعطي بوز أيضا مثالا بمحمد الكحص، الذي سيقول بصريح العبارة إنه مع مقولة «لا ديمقراطية مع غير الديمقراطيين»، إلى الدرجة التي دفعت الباحث محمد ضريف إلى أن يتحدث عن أن «هناك من يمارس التكفير الديني وهناك من يمارس التكفير السياسي».. وحتى بعد مرور أزيد من سنتين على أحداث 16 ماي، ظلت أجواء هذا الحادث تطارد الحزب، حيث أصبحت سلوكات ومواقف قياديه ومنظماته الموازية، وما ينشر في إعلامه، موضوع مراقبة شديدة من لدن معارضيه، أو ما كان يطلق عليهم «الاستئصاليين». لذلك، فقد كان نشر جريدة «التجديد» لمقال حول زلزال شرق آسيا بعنوان: «غضب الله يضرب الشواذ الجنسيين والمتاجرين بالأطفال»، منطلقا لإثارة حملة إعلامية كبيرة حول الحزب، قادتها على وجه التحديد «القناة الثانية».. وإلى جانب حزب العدالة والتنمية، أصبحت تنظيمات «إسلامية» أخرى هي كذلك على رادار السلطة.

وستتابع نجلة الشيخ عبد السلام ياسين، الزعيم الروحي لجماعة «العدل والإحسان»، بتهمة ثقيلة تتعلق بـ«إهانة المقدسات والإخلال بالنظام العام»، على خلفية تصريحها لجريدة «الأسبوعية الجديدة» بأن «النظام الملكي لا يصلح للمغرب»، وأنها تميل إلى تفضيل «نظام جمهوري إسلامي يقوم على أساس الشورى»، وستستمر محاكمتها لعدة سنوات دون أن يتمخض عنها صدور أي حكم، بعدما كانت قد دفعت السفارة الأمريكية بالرباط إلى إبلاغ السلطات المغربية بانزعاجها من هذه المتابعة انطلاقا من تقديرها أن نادية ياسين عبرت عن موقفها في إطار حرية التعبير ولم تدع إلى العنف لتغيير النظام.

وبقدر ما وفر تسارع هذه الأحداث مادة غنية للاشتغال بالنسبة للصحافة عموما وللصحافة المستقلة على وجه الخصوص، جعل هذه الأخيرة في مواجهة مباشرة مع السلطات، حيث وجدت نفسها هي الأخرى محكومة بقانون «ما بعد 16 ماي» وبتداعياته المختلفة. فقد توبع بنفس القانون مصطفى العلوي، مدير «الأسبوع الصحفي»، على خلفية نشره رسالة مجهولة موقعة من طرف شخص يسمي نفسه «القعقاع»، يتبنى من خلالها تفجيرات الدار البيضاء، تنظيم يطلق على نفسه اسم «الصاعقة»، حيث حكم عليه بالسجن سنة موقوفة التنفيذ بتهمة «إخفاء وثيقة من شأنها أن تسهل البحث عن جناية أو جنحة»، بعدما قضى قيدوم الصحافيين حوالي شهر تحت الحراسة النظرية، وكان من الممكن أن تلقى أسبوعيتا «لوجورنال إبدو» و«الصحيفة الأسبوعية» نفس المصير لولا أن مدير نشرهما أبو بكر الجامعي، فضل أن يحضر لدى الشرطة لكي يخبرها بالرسالة التي توصل بها بدل أن يعمد إلى نشرها (المصدر: كتاب «سنوات الصحافة»/ الكاتب أحمد بوز).

الراحل مصطفى العلوي

كواليس أخرى

الغلوسي في تصريح خطير:

مافيات وشبكات الفساد تدفع البلد نحو المجهول

الرباط. الأسبوع

الغلوسي

دعا محمد الغلوسي، رئيس الجمعية المغربية لحماية المال العام، إلى محاربة شبكات الفساد وإطلاق حملة قوية لتنظيف المجتمع من «مافيا الفساد» التي أصبحت ترى المغاربة مجرد جمهور، وقال: «صنبور الريع والفساد والمنافع وخدمة المصالح الخاصة، ظل مفتوحا في وجه هذه المافيات وطرد الأخيار والنزهاء إلى الهامش، واحتلت الكائنات المتعفنة التي سلطت على رقاب المغاربة وأصبحت تستعمل المؤسسات وتتآمر ضدنا لمهاجمة وعزل والتضييق على كل من يكشف فسادها ويعري حقيقتها النتنة. إنها مافيات وشبكات تدفع البلد نحو المجهول».

ويدعو الغلوسي إلى «تفكيك هذه الشبكات الخطيرة التي باتت تهدد الأمن والاستقرار والنظام العام، وتفتك بالأمل والثقة والمستقبل، وتشيع الخوف حتى أصبح الناس يعتبرون أن التعايش مع الظلم والتمييز قدر محتوم لا مفر منه»، وأشار إلى أن «المواطن المغربي أصبح يعيش حالة من الخوف والقلق، وأن دموع المظلومين لا تجف، وهم يرفعون الدعاء تضرعا إلى الله لإنصافهم من الظلم والتمييز».

وقال رئيس الجمعية المغربية لحماية المال العام: «إن الفساد الممنهج والحكرة واستغلال مواقع السلطة لمراكمة الثروة، باتت تدفع البلاد إلى الهاوية»، مضيفا أن «المغرب بلد جميل ورائع، غير أن اللصوص والفاسدين ينغصون الحياة على الناس»، ويطالب بالحفاظ على الوطن والاستقرار والأمن الاجتماعي، عبر إعمال العدالة والمساواة أمام القانون، والتصدي بحزم لجرائم الفساد والرشوة والإثراء غير المشروع ونهب المال العام.

الحكومة تجمع النقابات لتمرير وصفة «مريبة» حول إصلاح التقاعد

الرباط. الأسبوع

قررت الحكومة توجيه الدعوة إلى المركزيات النقابية، للاجتماع مع اللجنة التقنية المكلفة بملف إصلاح صناديق التقاعد، يوم 17 دجنبر 2025، لدراسة الأبعاد المالية وتحديد نقاط الخلل.

وحسب مصادر مطلعة، فإن هناك تباعدا كبيرا بين رؤية الحكومة في الإصلاح، والمركزيات النقابية التي تتمسك بالحفاظ على المكتسبات المحققة خلال السنوات الماضية، الشيء الذي يؤكد صعوبة التوصل إلى اتفاق بخصوص إصلاح أنظمة التقاعد، لا سيما وأن المشروع الذي تحمله الحكومة يمس بحقوق ومكتسبات الموظفين والعمال.

وتضيف المصادر نفسها، أن هناك توجها حكوميا واضحا نحو تعديل سن الإحالة على المعاش ليصبح 65 سنة بدلا من السن المعمول به حاليا، والرفع من الاقتطاعات ومساهمات الموظفين والعمال المقتطعة من أجورهم لصالح صناديق التقاعد، وتخفيض المعاشات وإعادة النظر في قيمة المبالغ الممنوحة للمتقاعدين.

ويعتبر ملف إصلاح أنظمة التقاعد من الملفات الحارقة التي تحاول الحكومة الهروب منها، والبحث عن صيغة مع المركزيات النقابية للتوافق أو التوازن، قصد الحفاظ على استقرار الصناديق واستدامتها، أو تأجيل الملف إلى ما بعد الانتخابات.

FBI تحقق مع رجل أعمال من حزب أخنوش

الرباط. الأسبوع

أطلق مكتب التحقيقات الفيدرالي بالولايات المتحدة الأمريكية، مذكرة بحث في حق يوسف منضور، للتحقيق معه في قضية النصب والاحتيال عن طريق شركاته، التي أبرمت عقودا مع عدد من الوكالات الفيدرالية واتفاقيات تعاون مع مقاولات صغيرة منذ سنة 2019.

وأوضح بلاغ لـ FBI، أن يوسف منضور، الذي سبق أن اشتغل جنديا في القوات الأمريكية، ويشتغل حاليا منسقا إقليميا لحزب التجمع الوطني للأحرار بإقليم صفرو، فتح تحقيقا للبحث عن ضحايا محتملين لهم شركات صغيرة تربطهم علاقة عمل مع شركات رجل الأعمال المغربي، لأخذ أقوالهم وتمكينهم من الحصول على حقوقهم القانونية.

يذكر أن يوسف منضور كان متزوجا من برلمانية، ويشغل منصب المنسق الإقليمي لحزب الأحرار في إقليم صفرو، كما يترأس نادي وداد صفرو، وسبق أن رغب في الترشح لرئاسة فريق اتحاد طنجة.

منضور

بنموسى يشكو قلة الأطر في مندوبية التخطيط

الرباط. الأسبوع

اشتكى شكيب بنموسى من النقص الذي تعرفه المندوبية السامية للتخطيط في الموظفين والأطر، بسبب إحالة عدد كبير منهم على التقاعد، خاصة الأطر المتوسطة المكلفة بالمهام الميدانية للبحوث الإحصائية، دون تعويضهم.

وأوضح بنموسى أن هذا النقص في عدد الموظفين النظاميين بالمؤسسة، دفع المندوبية للجوء إلى المناولة في أداء المهام المرتبطة بالبحوث الإحصائية بالمندوبية، حيث أن الحاجة إلى المناولة تأتي كذلك نتيجة التوسع المستمر في مهام المندوبية، وأشار إلى أن عدد المحالين على التقاعد بلغ خلال الفترة 2021-2025 حوالي 430 موظفا، مقابل 195 منصبا جديدا فقط، ما خلف عجزا قدره 235 منصبا، وتوقع المندوب أن يصل عدد المحالين على التقاعد في الفترة 2026-2028 إلى 307 موظفين، مع حاجيات إضافية لإنجاز البحوث تقدر بحوالي 323 موظفا.

وحسب شكيب بنموسى، فإن المندوبية تعتمد في إنجاز البحوث الإحصائية، على موظفيها بشكل كامل في مختلف مراحل العمل دون اللجوء لمكاتب الدراسات، بينما يتم الاستعانة بالأعوان المؤقتين لتعزيز فرق الموظفين في مرحلة جمع المعطيات الميدانية، تحت إشراف ومتابعة مباشرة من الأطر المركزية والجهوية.

بنموسى

«لجنة سرية» لتأسيس مؤسسة اجتماعية في وزارة السعدي

الرباط. الأسبوع

السعدي

يعم استياء في صفوف موظفي غرف الصناعة التقليدية، بسبب سعي بعض الجهات إلى تأسيس مؤسسة الأعمال الاجتماعية بعيدا عن المقاربة التشاركية والتشاور مع الهيئات النقابية.

في هذا السياق، تطالب النقابة الوطنية لموظفي غرف الصناعة التقليدية، التابعة للكونفدرالية الديمقراطية للشغل والفيدرالية الديمقراطية لموظفي غرف الصناعة التقليدية، كاتب الدولة لحسن السعدي، بالتدخل الفوري والحاسم لإيقاف ما سمته بـ«المهزلة»، حفاظا على حقوق ومكتسبات موظفي غرف الصناعة التقليدية وضمانا لعدم العبث بملفهم الاجتماعي.

واستغربت النقابتان من تداول مراسلة مجهولة تدعي صفة اللجنة التحضيرية لمؤسسة الأعمال الاجتماعية لموظفي غرف الصناعة التقليدية وجامعتها، معتبرتين أن هذه المراسلة تتدخل في قضايا تهم الموظفات والموظفين دون أي تفويض أو شرعية، ما يطرح علامات استفهام حول هوية الجهة التي تقف وراءها.

ودعت النقابتان إلى إخراج المؤسسة المشتركة بين الوزارات للأعمال الاجتماعية إلى حيز الوجود، واتخاذ خطوات صارمة لوقف أي تصريح أو ترخيص قد يمنح للجهات المجهولة من أجل مباشرة إجراءات تأسيسية تتم خارج الشرعية القانونية والتنظيمية.

كواليس جهوية

ما يجري ويدور في المدن

سلا

عامل سلا يرفض دعوات لفتح ملف المستفيدين من سوق الصالحين

التويمي

الأسبوع

عاد ملف سوق الصالحين بسلا إلى الواجهة من جديد، بعدما تم طرحه خلال اللقاء التشاوري الذي جمع عامل المدينة، عمر التويمي، مع الفعاليات المنتخبة والجمعوية للتداول في الآفاق التنموية بالمدينة.

وطرح المستشار الجماعي كمال الكوشي، ملف سوق الصالحين أمام عامل المدينة، والمشاكل التي رافقت افتتاحه بعد استفادة أشخاص غرباء وزوجاتهم من المحلات التجارية بينما تم إقصاء العشرات من التجار والمهنيين الذين كانوا يمارسون أنشطتهم في «سوق الكلب» سابقا خلال العقود الماضية، حيث أبدى العامل التويمي انزعاجه رافضا طرح الموضوع خلال اللقاء التشاوري، معتبرا أن الملف تمت تسويته بتنسيق مع الوالي محمد اليعقوبي.

وقد حاول عامل المدينة الهروب من الموضوع من خلال الحديث عن حسم القضاء في الشكايات المقدمة إليه لصالح الإدارة، وأن بعض الخلافات أو الشكايات تتعلق بنزاع بين بعض الشركاء فيما بينهم، وهو ما جعله يتعرض للانتقادات من قبل فعاليات المدينة.

وبالرغم من مطالب فعاليات منتخبة والسلطات، بالكشف عن لوائح الأسماء المستفيدة من المحلات التجارية بسوق الصالحين، الذي كلف بناءه ميزانية تقدر بحوالي 34 مليار سنتيم، إلا أن وزارة الداخلية لم تفرج عن اللوائح لكشف الحقيقة والإجابة عن التساؤلات المطروحة حول استفادة أشخاص لا علاقة لهم بالسوق القديم قبل إصلاحه.

عين على الشمال

إعداد: زهير البوحاطي

مختصرات شمالية

يعاني عدد كبير من المواطنين من طول انتظار حافلات النقل الرابطة بين تطوان ومارتيل، حيث تمر الحافلات مكتظة عن آخرها، مما يدفع السائقين إلى عدم التوقف لبقية الركاب الذين ينتظرون لساعات، انطلاقا من مطار سانية الرمل وصولا إلى باب العقلة بتطوان.

كما يعمد بعض السائقين إلى ملء الحافلات بالكامل منذ المحطة الأولى بمارتيل دون ترك أي أماكن شاغرة للركاب الموجودين على طول المسار، وهو ما يزيد من معاناة المواطنين ويعقد تنقلاتهم اليومية بين المدينتين.

تطرح تساؤلات عديدة حول الجهة التي تحمي شركة «ميكومار» المفوض لها تدبير قطاع النظافة، والمهيمنة على هذا القطاع بجهة الشمال، خاصة في ظل التراجع الكبير الذي تعرفه جودة الخدمات دون أي تدخل فعلي من المجالس المنتخبة لمراقبة وتتبع أداء الشركة.

وفي عمالة إقليم وزان، امتنعت الشركة عن تزويد العمال بالملابس الخاصة بفصل الشتاء، مما اضطرهم إلى مواصلة العمل بملابس صيفية رغم موجة البرد القارس التي تعرفها المنطقة، كما رفضت الشركة في وقت سابق تسلم رسالة احتجاج من العمال، ولم يتم ذلك إلا بعد تدخل عون قضائي.

وأمام هذا الوضع، يطالب عدد من المواطنين والمهتمين بتدخل السلطات المعنية لفرض المراقبة وتتبع ظروف اشتغال عمال هذه الشركة، التي أصبحت تتحكم في قطاع النظافة بعدد من مدن الشمال دون احترام التزاماتها التعاقدية.

فشل عمالة تطوان في تفعيل التشاور حول برنامج التنمية

المنصوري

أثار اللقاء التشاوري الذي عقدته عمالة إقليم تطوان في إطار تنفيذ التعليمات الملكية الداعية إلى إشراك المواطنين والاستماع لمقترحاتهم في إعداد الجيل الجديد من برنامج التنمية الترابية المندمجة، موجة من الاستياء وسط ساكنة عدد من الأحياء التابعة لملحقة سيدي طلحة.

فبدل أن يكون اللقاء مناسبة لفتح باب النقاش أمام الفئات المتضررة وإفساح المجال لممثلي الساكنة للتعبير عن انتظاراتهم، عمد المسؤولون عن الملحقة الإدارية بسيدي طلحة إلى الاستعانة بأشخاص لا تربطهم أي علاقة حقيقية بقضايا التنمية المحلية، إضافة إلى استقطاب باعة من سوق «بلاصا الباريو» فقط بهدف ملء القاعة وإنجاح اللقاء شكليا، حسب تصريحات عدد من المواطنين.

ويأتي هذا في وقت تعيش فيه أحياء مثل الباريو، أرض المصطفى، وكدية الحمد.. أوضاعا مقلقة بسبب تدهور البنية التحتية وغياب الحد الأدنى من الخدمات الأساسية.

فالملعب القريب من حي الباريو تحول إلى خراب بعدما تلاشت تجهيزاته وتدهورت أرضيته، ناهيك عن المساحة الخضراء المحاذية له التي اختفى عشبها بالكامل، كما تحول سوق القرب في الحي نفسه إلى مطرح للنفايات ومكان لتجمع أشخاص مشبوهين، إلى جانب انتشار الكلاب الضالة التي تزعج الساكنة.

وتؤكد ساكنة الأحياء المذكورة أنها لم تشعر أصلا بعقد هذا اللقاء، في خطوة اعتبرها العديد منهم متعمدة خوفا من حضورهم ورفع الاحتجاجات بخصوص الأوضاع المزرية التي يعيشونها منذ سنوات، مستغربين إقصاء المتضررين الحقيقيين ودعوة أشخاص لا علاقة لهم بالمنطقة ولا بمعاناة سكانها، وهو ما اعتبروه محاولة لتمرير اللقاء في أجواء شكلية دون الخوض في العمق الحقيقي لمشاكلهم.

ويتساءل المواطنون عن جدوى هذه اللقاءات إذا كانت لا تعكس الواقع ولا تنقل صوت الساكنة، مؤكدين أن أي برنامج تنموي لن ينجح إلا بإشراك المتضررين الفعليين لا عبر تجييش الحضور أو صناعة مشهد تشاوري بعيد عن الواقع.

انهيار منزل في طنجة يبعث ملف الدور الآيلة للسقوط

عاد ملف المنازل الآيلة للسقوط بمدينة طنجة إلى الواجهة من جديد، عقب الحادث المروع الذي شهده حي كورزيانة الأسبوع الماضي، حيث انهار منزل قديم ومهجور بشكل مفاجئ متسببا في إصابة شابين كانا يمران بجانبه لحظة وقوع الانهيار، إذ أصيب أحدهما بجروح بليغة نقل على إثرها على وجه السرعة إلى المستشفى لتلقي العلاج.

ورغم الأصوات المتزايدة منذ سنوات مطالبة بإصلاح وترميم المنازل المتداعية التي تشكل خطرا حقيقيا على سلامة السكان، إلا أن الوضع لا زال على حاله. فما زال عدد من المواطنين يعيشون وسط أحياء تضم منازل أشبه بقنبلة موقوتة قد تسقط فوق رؤوسهم في أي لحظة دون سابق إنذار.

وتشير شهادات المواطنين إلى أن التساقطات المطرية الأخيرة ساهمت بشكل كبير في تفاقم الوضع، بعدما تجمعت المياه فوق سطح المنزل، مما أدى إلى انهياره فوق المارين.

وفي مشهد يعكس حجم الإهمال، أظهر مقطع فيديو متداول تدخل مجموعة من شباب الحي لإزالة مخلفات الانهيار، في ظل غياب تام لمصالح الوقاية المدنية والجهات المعنية، وهو ما أثار موجة استياء واسعة بين السكان الذين عبروا عن غضبهم من استمرار تجاهل هذا الملف الخطير.

ويطالب سكان كورزيانة وباقي الأحياء العتيقة، بضرورة التدخل العاجل لإحصاء المنازل المهددة بالسقوط، واتخاذ إجراءات فورية قبل وقوع كوارث جديدة، مؤكدين أن أرواح المواطنين ليست مجالا للتجارب، ولا يمكن انتظار سقوط ضحايا آخرين حتى تتحرك الجهات المسؤولة.

كواليس جهوية

القنيطرة

حقوقيون يستنكرون الإقصاء والانتقائية في ملفات إعادة الإسكان

الأسبوع

ناشدت الرابطة المغربية للمواطنة وحقوق الإنسان، عامل إقليم القنيطرة، عبد الحميد المزيد، للتدخل في تسوية ملف السكن بمنطقة عين السبع وباقي المقصيين بمدينة القنيطرة، والذي يستدعي معالجة جدية ومسؤولة بالنظر لما يعكسه من مطالب عادلة واحتجاجات سلمية متواصلة تعبر عن معاناة فئات واسعة من السكان.

وكشفت الرابطة عما سمته «اختلالات واضحة شابت تدبير هذا الملف، سواء على مستوى معايير الاستفادة، أو ضبط لوائح المستحقين، أو التحقق من الحالات الاجتماعية التي تتطلب أولوية واعتبارا خاصا، وهو ما يجعلنا نؤكد على ضرورة فتح تحقيق مسؤول وشفاف من شأنه إعادة الأمور إلى نصابها وإنصاف ذوي الحقوق، خصوصا الفئات الهشة التي تنتظر حلا عادلا ومنصفا»، تقول نفس المصادر.

وذكرت الرابطة واقعة «المقدم» الذي أنهى حياته في ظروف غامضة، تاركا خلفه عشرات البقع والمشاريع، وهي حالة تستوجب التوقف عندها بجدية لما تحمله من دلالات وتداعيات

على صورة المرفق العام وثقة المواطنين.

وسجلت الرابطة الحقوقية بإيجابية التحولات الملحوظة في التعاطي مع عدد من الملفات خلال الفترة الأخيرة، وما عرفته المدينة من أوراش تنموية مهمة، غير أن هذه الدينامية تبقى رهينة بمعالجة جذرية لملف السكن، وفتح قنوات تواصل مؤسساتي منتظم مع الفاعلين الحقوقيين والمجتمع المدني، داعية إلى الإنصات للمحتجين سلميا، وتبني مقاربة تشاركية تضمن حلولا عادلة ومستدامة لمطالب الساكنة، واعتماد منهجية شفافة ومسؤولة في معالجة الملفات الاجتماعية الحساسة، مع وضع مصلحة المواطن في صلب القرار الإداري، مؤكدة استعدادها للانخراط المسؤول في معالجة هذا الملف بما يحفظ الحقوق.

أكادير

بداية متعثرة على وقع الاحتقان في المستشفى الجامعي

الأسبوع

ظهر ارتباك كبير مع انطلاقة متعثرة للمستشفى الجامعي محمد السادس الجديد بأكادير، الذي يعتبر أكبر المؤسسات الاستشفائية في الجهة، في ظل احتقان يسود الأطر الإدارية والصحية، بسبب الصعوبات في الولوج وتوزيع مواقع العمل.

وحسب مصادر مطلعة، فإن الإشكال يتعلق بغياب التنظيم داخل البنايات وتداخل الاختصاصات، وغياب الوضوح بالنسبة للخدمات ومنهجية العمل داخل الأقطاب الطبية والإدارية، في ظل غياب إدارة موحدة قادرة على تنظيم العمل بين مختلف التخصصات والبنايات والمصالح، كما أن الموظفين ينتظرون صدور وثائق التعيين الرسمية داخل المستشفى الجامعي الجديد، بينما يعاني آخرون من غياب الاستقرار والالتحاق الرسمي.

في هذا السياق، أبدى المكتب المحلي للنقابة الوطنية للصحة العمومية، التابعة للفيدرالية الديمقراطية للشغل، قلقه من الوضعية الكارثية التي يعرفها المستشفى بسبب التدبير الإداري العشوائي، في غياب التنسيق بين الأقطاب المسيرة، مما تسبب في تأخير تفعيل عدد من الخدمات الأساسية، منتقدا استمرار مشاكل ولوج الموظفين والمستخدمين، بسبب عدم تفعيل البطائق المهنية وجوازات المرور، إضافة إلى فوضى الحركة الانتقالية الداخلية التي لم تعلن نتائجها رغم التحاق موظفين جدد.

وطالبت النقابة بإصدار وثائق تنظيمية تضبط مهامهم، وبتسوية الوضعية وتحسين ظروف العمل والإسراع في تنفيذ مذكرات التعيين الخاصة بالقابلات والمروضين الطبيين، وتوفير خدمات صحية تليق بالمواطنين داخل مستشفى جامعي يراد منه تطوير الخدمات والعلاجات في الجهة.

تلكس

توجد دائرة الحوزية في منطقة خالية، إذ على المرتفقين التنقل لمسافات بعيدة من أجل القيام بنسخ الوثائق، في ظل عدم وجود أي مكتبة أو محل يقدم خدمة «الفوطوكوبي»، ليبقى السؤال المطروح: ما الهدف من بناء دائرة على أرض بعيدة عن المواطنين ؟

أرفود

مؤسسات تعليمية تعيش الاكتظاظ أمام تجاهل المديرية الإقليمية

الأسبوع

تعرف بعض المؤسسات التعليمية في مدينة أرفود اكتظاظا كبيرا منذ عدة سنوات، بفعل تزايد عدد التلاميذ القادمين للثانويات من عدة جماعات ترابية منها جماعة عرب الصباح زيز.

وحسب مصادر محلية، فإن الازدحام داخل الأقسام يؤثر على ظروف التمدرس وجودة التعلمات، كما يخلق مشاكل لدى الأساتذة الذين يصطدمون بصعوبة تنظيم التلاميذ وتوزيع الحصص الدراسية، الشيء الذي جعل جمعية حقوقية تطلب من المديرية الإقليمية بالراشيدية، العمل على إحداث ثانوية في جماعة عرب الصباح.

وحسب مراسلة جمعية الدفاع عن حقوق الإنسان، فمشكلة الاكتظاظ تمتد لتشمل البنيات التربوية والداخلية للمؤسسات، إلى جانب بعد المسافة وصعوبة التنقل بين عرب الصباح زيز وأرفود، باتا سببا رئيسيا يدفع العديد من الأسر إلى الامتناع عن إرسال بناتهم لإكمال تعليمهن، مما أدى إلى ارتفاع مقلق في نسب الهدر المدرسي، خاصة في صفوف الفتيات.

وتطالب الجمعية المديرية الإقليمية للتعليم، بالتدخل العاجل من خلال الاستجابة لمطلب إحداث نواة تأهيلية بإعدادية النهضة والذي سيعمل على تقريب خدمات التمدرس من أبناء وبنات المنطقة، وبالتالي، التخفيف من الضغط الكبير المسجل على الثانويات الحالية.

مراكش

محنة منخرطي الضمان الاجتماعي في مراكش

عزيز الفاطمي

هل يعلم المدير العام للصندوق الوطني للضمان الاجتماعي مدى معاناة المنخرطين بمراكش المدينة؟ حيث فرضت عليهم رحلة الشتاء والصيف عبر تنقلات شاقة ومكلفة إلى وكالة سيدي يوسف بن علي، من أجل قضاء أغراضهم المرتبطة بالصندوق، مع العلم أن المسافة الفاصلة بين سيدي يوسف بن علي وحي باب دكالة التابع ترابيا لمقاطعة المدينة، تتجاوز 10 كيلومترات.

ويضطر المنخرط الذي بلغ من الكبر عتيا، والمصاب بأمراض مزمنة، وذوو الاحتياجات الخاصة، إلى قطع مسافة تتجاوز 20 كيلومترا ذهابا وإيابا عبر وسيلة من وسائل النقل قد تكلفه 60 درهما وزيادة، ناهيك عن مدة الرحلة وظروفها ومدة الانتظار داخل الوكالة التي تستعمل طرقا متعبة في زمن الرقمنة والذكاء الاصطناعي، ويتنقل المرتفق من كرسي لآخر عدة مرات للوصول للموظفة المكلفة بالإرشادات والتوجيه، وهو ما يزيد من رفع الضغط وتوتر الأعصاب، كما نخبركم السيد المدير العام، أن المساحة الجغرافية لمقاطعة المدينة تناهز 6200 متر مربع وعدد سكانها يناهز 189.367 نسمة.

أمام هذه الحالة المكلفة والمتعبة، وجب التفكير بجدية في فتح وكالة لصندوق الضمان الاجتماعي بمقاطعة المدينة رأفة بالمنخرطين القاطنين بمقاطعة المدينة، مع العلم أنه غير مرحب بهم بالوكالة الموجودة بمقر المندوبية الجهوية الكائن بشارع المزدلفة، حيث يتم التحقق من هويتهم بالإدلاء ببطاقة التعريف لموظف أمام مدخل المندوبية بمساعدة حارس أمن خاص، ومنها يصدر قرار الموظف إما بالسماح بالدخول أو الرفض غير المبرر، ولذلك يجب العمل على تدليل الصعاب على المتقاعدين وتجنيبهم أعباء وتكاليف التنقل، وتصحيح الوضع مع استحضار التوجيهات الملكية الرامية إلى تقريب الإدارة من المواطنين والاهتمام بالعنصر البشري وصون كرامته والنداء موجه إلى والي جهة مراكش أسفي عامل عمالة مراكش، خطيب الهبيل.

كواليس جهوية

الدار البيضاء

تحريك مشروع بناء مستشفى مولاي رشيد على طاولة امهيدية

الأسبوع

أصبح مشروع المركز الاستشفائي بعمالة مقاطعات مولاي رشيد بالدار البيضاء، غامضا بسبب الجمود الذي يحيط به، مما يطرح تساؤلات كثيرة لدى الساكنة التي تراهن عليه لتنويع العرض الصحي وإنهاء معاناة المرضى والشيوخ والنساء الحوامل.

فالمشروع الذي تم وضعه منذ سنوات في عهد الحكومات السابقة والولاة السابقين، أصبح حاليا يعيش الجمود ولا توجد أي مؤشرات على قرب بداية الأشغال أو الشروع في إنجازه على أرض الواقع، رغم أن عمالة مقاطعة مولاي رشيد تعيش منذ عشرات السنين خصاصا كبيرا في المؤسسات الصحية، إذ يضطر المواطنون والمرضى إلى التوجه إلى عمالات أخرى، مثل مستشفى سيدي عثمان أو ابن رشد أو غيره من المؤسسات التي تعرف خصاصا كبيرا بدورها.

وسبق أن وجهت فعاليات جمعوية نداءات إلى والي الدار البيضاء محمد امهيدية، من أجل التدخل والضغط على وزارة الصحة من أجل إعطاء الضوء الأخضر لانطلاق المشروع، حيث قامت الجمعيات مؤخرا بتجديد الطلب من خلال اللقاء التشاوري الأخير الذي جمعها بالوالي بخصوص إحداث المستشفى الإقليمي المنتظر، لا سيما وأن الأرض المخصصة لإقامته موجودة ضمن تصميم التهيئة منذ سنة 2023.

امهيدية

وتطالب الفعاليات المحلية بوضع أجندة محددة من أجل الشروع في بناء المستشفى، الذي يمكن أن يساهم في تخفيف معاناة آلاف المرضى وذويهم، ويقلل العبء على مستشفى سيدي عثمان، ويسمح بتوفير العلاج والخدمات الصحية عن قرب ويضمن لسكان المنطقة حقهم في العلاج والكرامة الصحية.

أزيلال

سد بين الويدان محطة سياحية مهددة بالجفاف بعد استنزاف موارده

الأسبوع

تطرح وضعية سد بين الويدان حاليا الكثير من علامات الاستفهام حول أسباب تراجع منسوب مياهه، هل بفعل الجفاف وقلة التساقطات، أم بفعل تحويل موارده المائية إلى جهات أخرى أو إلى الضيعات الكبرى ؟

ففي ظل قلة التساقطات، فقد السد طاقته المائية بنسبة 80 في المائة، الشيء الذي يعتبر كارثة بيئية كبيرة تهدد كل شيء، وتثير مخاوف كبيرة من تحوله إلى منطقة قاحلة، فالسد ظل منذ سنة 1948 من أهم المواقع السياحية ليس بإقليم أزيلال وحده، وإنما بالنسبة للمغرب، لأنه يساهم في جذب السياح الأجانب والزوار المغاربة من كل المناطق، لكن وضعيته الحالية تدق ناقوس الخطر.

ويقوم السد بدور مهم في تحريك العجلة الاقتصادية والاجتماعية في المنطقة، من خلال تزويد الأراضي الفلاحية بمياه الري، إذ يتم سقي الآلاف من الهكتارات من منطقة تادلة إلى قلعة السراغنة، لكن في ظل تراجع منسوب السد، أصبحت الأنشطة الزراعية في خطر وحتى فرص الشغل تتراجع في غياب حلول ناجعة.

ومن جهة أخرى، يعد السد محطة مهمة في إنتاج الطاقة الكهربائية بالمنطقة، كما يوفر فرصا كبيرة للشغل في مجال السياحة والأنشطة الترفيهية، من خلال السباحة وركوب الدراجات والقوارب، ومنتزه طبيعي يستقطب الزوار، ومصدر اقتصادي مهم لسكان قرية بين الويدان، مما يتطلب البحث عن حل لربط السد مع أحواض مائية أو سدود أخرى من أجل الحفاظ على موارده المائية.

شفشاون

فشل مشروع بناء مرآب عمومي وسط المدينة

الأسبوع

يتواصل تعثر بناء مرآب تحت أرضي بمدينة شفشاون لتخفيف الضغط على شوارع المدينة، إذ منذ أزيد من سنة على بداية المشروع، لا زالت نسبة الأشغال لا تتعدى 50 في المائة بعدما حددت 8 أشهر فقط كمدة للإنجاز.

هذا الوضع خلق استياء كبيرا لدى ساكنة المدينة والزوار، بسبب بطء الأشغال، دون تدخل الجهات المعنية للوقوف على المشاكل الحاصلة في المشروع، والتي يقال أن سببها وجود عيون مائية كثيرة تحت الساحة الكبرى، الشيء الذي يؤكد أن إقامة المشروع في هذا المكان لم يكن مناسبا تضاريسيا وجغرافيا.

وفي ظل تعثر المقاولة في الأشغال، يستمر تجاهل الجهات الأخرى المشاركة في الإنجاز، مثل مكتب الدراسات والمهندسين والمختبر والعمالة، مما يطرح التساؤل حول أسباب اختيار هذا المكان الذي خصص لبناء المرآب في الوقت الذي يعرف فيه الجميع أن المدينة تضم منابيع مائية كثيرة في باطن الأرض.

للإشارة، فالمشروع يتم إنجازه في إطار شراكة بين الجماعة وعمالة شفشاون وجهة طنجة الحسيمة، ووكالة تنمية الشمال، بقيمة مالية تبلغ 21 مليون درهم، لاستقبال 200 سيارة على مساحة أرضية تبلغ 7200 متر مربع.

عين على الشرق

إعداد: زجال بلقاسم

الشلل الاقتصادي يضرب سبتة ومليلية وسط إجراءات مغربية لتقنين العبور

تعيش مدينتا سبتة ومليلية المحتلتين، واحدة من أشد الأزمات الاقتصادية عمقا منذ عقود، تتجلى في الشلل الذي أصاب الحركة التجارية على مستوى المعابر الحدودية؛ ففي الوقت الذي باتت فيه ممرات الجمارك شبه خالية، تشير التحليلات إلى أن هذا الوضع نابع من غياب رؤية استراتيجية واضحة لدى مدريد، في مقابل إجراءات مغربية محسوبة تستهدف إعادة ضبط وتقنين القواعد التجارية مع الثغرين، وإنهاء حالة الفوضى الاقتصادية غير المقننة التي سادت لعقود على حساب مصالح المملكة.

ويأتي هذا التراجع الاقتصادي مصاحبا لبرود واضح في التنسيق السياسي الثنائي على أعلى المستويات؛ فمنذ توقف استئناف حركة الجمارك التجارية بشكلها المعتاد قبل أشهر، تصف الرباط هذه المرحلة بكونها مرحلة انتقالية، مرجعها تردد مدريد في إبداء الاحترام الواضح للسيادة المغربية كاملة، فغياب اللقاءات الملكية لسبع سنوات، وتراجع استقبال رئيس الحكومة الإسبانية في الرباط منذ فبراير 2023، دفع العديد من الأطراف الإسبانية للاعتراف بجمود في مسار العلاقات الثنائية، خاصة بعد أن تجنبت الحكومة الإسبانية الاعتراف الصريح والواضح بمغربية الصحراء، مما يزيد من الضبابية في الموقف الإسباني.

من جهتها، تؤكد الرباط أن ما يجري ليس تشددا، بل هو جزء من سياسة سيادية تستهدف تصحيح مسار غير طبيعي دام عقودا، حيث كان الاقتصاد الموازي القائم على التهريب يلحق خسائر جسيمة بالموانئ المغربية ويضر بالتجارة الوطنية المنظمة، وعليه، تهدف السياسة المغربية الجديدة إلى إنهاء التهريب المعيشي نهائيا، وتقنين العبور وفق معايير جمركية دولية شفافة، وفرض الاحترام الكامل للسيادة المغربية، وتعتبر هذه الشروط جزء غير قابل للتفاوض من استراتيجية إعادة وضع الاقتصاد الوطني في إطاره الصحيح.

هل تسببت النفايات البحرية في هجرة الأسماك من سواحل الناظور ؟

دقت المؤشرات الصادرة عن المكتب الوطني للصيد البحري ناقوس الخطر في الناظور، حيث كشفت الإحصائيات الأخيرة عن انكماش حاد في نشاط الصيد الساحلي والتقليدي، مما يطرح تساؤلات جدية حول صحة المنظومة البيئية البحرية في المنطقة.

فمع متم أكتوبر 2025، سجل ميناء الناظور تراجعا في كميات المفرغات بلغت 2890 طنا، أي بانخفاض ملموس قدره 13 % مقارنة بالفترة ذاتها من العام الماضي (3310 أطنان)، ولم يقتصر التدهور على الكميات فحسب، بل امتد إلى القيمة السوقية الإجمالية التي انخفضت بدورها بنسبة 5 % لتستقر عند 125.79 مليون درهم، ما يؤكد تأثير هذا التذبذب على سلاسل الإمداد والأسواق المحلية.

وبتفحص دقيق لتفاصيل الإفراغات، يتضح أن التراجع شمل غالبية الأصناف الحيوية، مما يشير إلى اضطراب واسع في المخزون السمكي، حيث سجلت الأسماك السطحية هبوطا بنسبة 11 % لتصل إلى 523 طنا، في حين لم يسلم السمك الأبيض من الانكماش بنسبة 2 %، مسجلا 796 طنا، كما كان لمنتجات رأسيات الأرجل والقشريات نصيبها من التدهور، حيث انخفضت كمياتها بنسبتي 12 % و20 % على التوالي، مما يفاقم من الضغوط المالية واللوجستية على مهنيي الصيد في الناظور، والذين باتوا يواجهون شحّا في المصيد مقابل ارتفاع تكاليف التشغيل.

ويأتي هذا التراجع ليطرح تساؤلات حول العوامل الكامنة وراء «هجرة» الثروة السمكية من سواحل المنطقة، وفقا لتقديرات مهنية، وفي مقدمة هذه التساؤلات، تبرز فرضية التدهور البيئي وتأثير التلوث والنفايات الصناعية والبحرية، التي يرجح أنها تضغط بشكل متزايد على دورات التكاثر والبيئة الحاضنة للأسماك، مما يفرض ربط هذه الأرقام بتدهور جودة المياه تحقيقا بيئيا معمقا لتحديد ما إذا كانت العوامل البشرية هي الدافع الرئيسي لهروب الأصناف التجارية نحو مناطق بحرية أكثر نقاءً، أو ما إذا كانت التقلبات المناخية هي الفاعل الأوحد.

كواليس جهوية

سطات

نقابة مخاريق تتهم مندوب الصحة باستخدام أسلوب «تصفية الحسابات»

هراوي نورالدين

يعيش قطاع الصحة بسطات على صفيح ساخن، بعد أن فجّرت الجامعة الوطنية للصحة، المنضوية تحت لواء الاتحاد المغربي للشغل، في بيان شديد اللهجة، جملة من الاتهامات الموجهة للمندوب الإقليمي لوزارة الصحة، معتبرة أنه «حوّل منصبه إلى أداة لتصفية الحسابات ومحاصرة الأصوات النقابية الحرة».

وتقول الجامعة الوطنية للصحة، أن «المندوب الإقليمي انشغل منذ تعيينه، بمحاولة هندسة مشهد نقابي هش ومتحكم فيه، بدل الانكباب على معالجة أعطاب المنظومة الصحية بالإقليم»، مؤكدة أنه «استمر في نسج ملفات كيدية ضد مناضلين معروفين بمواقفهم الجريئة»، وسعى إلى «خلق جو من التخويف داخل المرافق الصحية، عبر تدخلات غير مبررة تمس الحق في التعبير والاحتجاج».

وحسب المصدر النقابي، فإن «المسؤول الإقليمي الأول بالصحة، لم يكتف بمحاولات الضغط على المنخرطين في الجامعة الوطنية، بل تجاوز ذلك إلى التدخل في الشؤون الداخلية للتنظيم النقابي، وتمرير تقارير مغلوطة وانتقائية، في محاولة للنيل من مصداقية الصوت النقابي الحر بالإقليم».

غير أن أكثر النقاط إثارة للجدل، وفق نفس المصدر، كانت خلال محطة احتجاجية دعت إليها الهيئة النقابية للصحة للدفاع عن مركزية الأجور؛ ففي سلوك وُصف بأنه «سابقة على المستوى الوطني»، أصدر المندوب الإقليمي تعليمات لمسؤولين محليين بـ«إعداد لوائح المضربين» قبل ساعة من موعد الوقفة الاحتجاجية، ما اعتبرته النقابة «محاولة صريحة لتخويف شغيلة الصحة، وتحويل وقفة قانونية إلى إضراب وهمي يراد به تبرير العقاب الإداري التسلطي»، مضيفة أن هذا التصرف يعكس «سوء فهم فاضح للمساطر القانونية المنظمة للاحتجاج»، ومحاولة لزرع الرعب في صفوف الأطر الصحية التي قررت الانخراط في الوقفات الاحتجاجية المعلنة، الأمر الذي عمق الهوة بين الإدارة والموظفين، ورفع منسوب الاحتقان داخل القطاع، يوضح المصدر ذاته.

ودعت الهيئة النقابية التي يترأسها الميلودي مخاريق، وزارة الصحة إلى التدخل العاجل لتصحيح المسار، وفتح تحقيق شفاف في ما وصفتها بـ«الخروقات التي تطال الحقوق النقابية والاختلالات التدبيرية»، محذرة من أن «استمرار هذه الممارسات سيُقوّض السلم الاجتماعي داخل المؤسسات الصحية بالإقليم، ويدفع العاملين نحو أشكال نضالية أكثر حدة».

تزنيت

استياء المختصين الاجتماعيين من قرارات المديرية الإقليمية

الأسبوع

تعرف المدارس بإقليم تزنيت احتقانا كبيرا في صفوف الأطر التربوية، بسبب تزايد المهام والتكليفات التي طالت المختصين الاجتماعيين للعمل في أكثر من مؤسسة تعليمية ونقلهم خارج مؤسساتهم دون استحضار طبيعة أدوارهم.

وانتقدت فعاليات نقابية هذه المهام التي جاءت في توقيت متأخر من السنة الدراسية، وخارج التصور المهني، مما خلق ارتباكا كبيرا في متابعة الحالات الاجتماعية للتلاميذ وصعوبة كبيرة في ضمان المواكبة اليومية والاستمرارية من قبل المختصين الاجتماعيين داخل المؤسسة التعليمية.

وحسب نقابة الجامعة الوطنية للتعليم، فإن تزايد المهام والتنقيلات تمت بشكل غير متوازن لا يضمن الاستقرار، وتستعمل كمبرر لسحب المختصين الاجتماعيين من مؤسساتهم الأصلية لتغطية خصاص بمؤسسات أخرى، مؤكدة أن الاستقرار المهني للمختصين الاجتماعيين شرط أساسي لضمان جودة الدعم الاجتماعي داخل المؤسسات، وأن القرارات العشوائية لا تؤدي إلا إلى المزيد من الفوضى التنظيمية.

طاطا

سكان جماعة بإقليم طاطا يشتكون من خطورة شاحنات المناجم

الأسبوع

تعيش ساكنة جماعة تزغت بقيادة أسافن إقليم طاطا، معاناة كبيرة بسبب الشاحنات التي تنقل مواد المناجم والتي تمر عبر المسالك الجبلية الضيقة نحو منطقة البودرار، حيث يشكل هذا النشاط ضررا كبير للسكان على مستوى البنية الطرقية.

وحسب مصادر محلية، فإن الطريق الرابطة بين الطريق الوطنية رقم 7 ودوار أنكارف في اتجاه بوزاريف، أصبحت غير صالحة ولا تتحمل الحمولات الثقيلة للشاحنات، لكونها مخصصة فقط لعبور السيارات والشاحنات الصغيرة والنقل المزدوج، مؤكدة أن ضغط الشاحنات والحمولات الكبيرة أدى إلى تآكل جوانب الطريق بشكل كبير، ما يجعلها مع مرور الوقت غير آمنة.

كما أصبح السكان يواجهون خطرا كبيرا بسبب المرور العشوائي للشاحنات دون احترام الأسبقية، إذ يضطرون للتوقف في جانب الطريق عند التقابل مع سائقي الشاحنات، في وضعية صعبة تعرضهم للخطر، أمام عدم وعي السائقين أو منحهم حق الأسبقية لتفادي أي ضرر.

ويطالب سكان المنطقة بتدخل الجهات المسؤولة لمعالجة الوضع، عبر تنظيم حركة الشاحنات التي تخرج من المناجم وتحسين وضعية الطريق وإصلاحها، ووضع لوائح التشوير التي تضمن سلامة الساكنة وفك العزلة عنهم.

فاس

صراعات انتخابية حول التزكيات بين النخب السياسية

الأسبوع

برزت خلافات وصراعات داخل المكاتب الإقليمية لأحزاب التحالف المشكلة لمجلس مدينة فاس، خاصة حزب التجمع الوطني للأحرار والأصالة والمعاصرة والاستقلال، مع قرب الانطلاق المبكر لتوزيع منح التزكيات الانتخابية وإعداد اللوائح.

وحسب مصادر مطلعة، فإن صراع التزكيات انطلق في دائرتي فاس الشمالية والجنوبية، بعد ظهور تيارين، الأول يقوده المنتخبون القدامى وأصحاب النفوذ، والتيار الجديد الغاضب، والذين يطالبون بتجديد النخب السياسية وفسح المجال للمناضلين الذين يظلون صلة الوصل مع المواطنين.

ورغم المشاكل التي يعرفها مجلس جماعة فاس بسبب سيطرة العمدة عبد السلام البقالي، ومقربيه على زمام الأمور، إلا أن محطة الانتخابات المقبلة بدأت تؤثر على البيت الداخلي لكل من «البام» والأحرار، بسبب رغبة التيار الغاضب في الحصول على الفرصة للعمل على التغيير، خاصة وأن الشارع الفاسي غاضب بسبب ضعف الحصيلة الانتخابية للتحالف الحالي، وتعثر المشاريع والبرامج وتزايد المشاكل الاجتماعية بالمدينة.

ويبقى للاعتقالات التي أسقطت مجموعة من المنتخبين في فاس، تأثير كبير على الناخبين الذين فقدوا الثقة في النخب الحالية التي تقوم بتدبير المدينة، لا سيما بعد المتابعات الثقيلة المرتبطة بالفساد المالي والإداري، والتي أدت ببعض الوجوه إلى السجن.

وأمام الوضعية الحالية، يتساءل الرأي المحلي عن التغييرات التي يمكن أن تقوم بها القيادات بمجلس جماعة بفاس، ويطالب بتجديد النخب السياسية وتنظيف نفسها من الوجوه التي لها علاقة بالريع أو مرتبطة بأسماء سقطت في قضايا فساد، فهل تلجأ إلى البحث عن أسماء جديدة، أم أن منطق القرابة والولاءات سيبقي نفس الوجوه القديمة ؟

أصداء أزمور

شكيب جلال

يسود غضب في صفوف عدد من الشباب الذين تقدموا بطلب الاشتغال في شركة النظافة بأزمور، وذلك لأن رئيس المجلس البلدي قام بتوظيف ثلاثة من مقربيه الذين يشتغلون معه في الحملات الانتخابية دون الأخذ بعين الاعتبار باقي الطلبات.

تعرض مولد كهرباء للسرقة والتخريب، وأصبحت الطريق الوطنية رقم 1 و101 الرابطة بين أزمور والجديدة تعيش في ظلام كلي، مما يعرض المارة والسيارات للخطر، خاصة على مستوى مدارة «العكبة الحمرة» و«القامرة»، وهي الطريق التي تربط بين الطريق السيار ومكان معرض الفرس بالجديدة، والغريب أن المولد تم وضعه فوق أرض المقبرة في منطقة خالية من الحراسة.

وقع عراك بين سجينين اثنين من نواب رئيس المجلس البلدي داخل سجن سيدي موسى، النائب الثاني والنائب الثالث، المعتقلين بتهمة الرشوة واستغلال النفوذ، حيث تم نقل الأخير إلى المستشفى لتلقي العلاج، فيما أسباب الشجار ترجع إلى تبادل التهم حول من كان سببا في الاعتقال الذي انتهى بإدانتهما، بينما تم الحكم على مستشار بأربعة أشهر.

تعتزم جمعية دكالة ورابطة المجتمع المدني بأزمور، تنظيم لقاء تواصلي يوم ثالث دجنبر المقبل، للتعريف بالمؤهلات السياحية للمدينة، بمشاركة خبراء في المجال ومرشدين سياحيين، بهدف إعطاء دفعة قوية للسياحة والتعريف بمؤهلات المدينة الثقافية والتاريخية في اللقاء الذي سينظم في دار الصانع.

العدد: 1766 من 28 نونبر إلى 4 دجنبر 2025

الريـــاضة.. ليست كرة القدم وحدها

عثمان محمود

أهو تنقيب موفق عن المواهب الكروية، واستثمار جيد لقدراتها ومهاراتها، فكانت عند حسن الظن خلال إجراء المباريات التي تشد الاهتمام؟ أهي نهضة كروية اعتمدت استراتيجية مدروسة فلاح هذا الإشعاع الذهبي الذي أثنى عليه القريب والبعيد؟ أهي حقا مسايرة ناجحة للركب العالمي الذي أولى العناية القصوى لكرة القدم وجعل منها اللعبة الشعبية التي تدر الأموال الطائلة على الخائضين غمارها، لاعبين وتقنيين ومستثمرين.. ؟

قد يكون هذا وغيره وراء ما صار يصطلح عليه في الإعلام المحلي بالصحوة الكروية التي حلقت بنا في السنوات الأخيرة في أجواء العالمية الباهرة، وشدت إلينا الانتباه، وأبهجت الجماهير العريضة على أرض هذا البلد المعطاء بأبنائه وبناته، لكن يبقى التحذير واجبا ولازما في ظل هذه النشوة الغامرة حتى لا يجرف تيار رياضة كرة القدم الهادر باقي الرياضات ليصل بها إلى درجة الإهمال المطلق الذي يجعل من حضورها في حياة الناس باهتا، وتمثيلها لنا في الملتقيات القارية والدولية ضعيفا ومخيبا للآمال؛ فالرياضة لا ينبغي مطلقا أن تحصر في كرة القدم، ولا شيء غير كرة القدم، بحيث نراها تحظى - كما يقال - بنصيب الأسد على الصعيد الإعلامي، وكذا على مستوى البنية التحتية التي تخص وتهم المجال الرياضي.

إن هذا التركيز المكثف على كرة القدم على حساب باقي الرياضات، فيه تقصير واضح في حق مواهب وقدرات كان من الأولى رعايتها بالشكل الذي يسير بها على درب النجومية التي تصنع الألقاب، وتزيد من التعريف ببلدنا الكريم في الملتقيات القارية والدولية.. فكيف لنا أن ننسى، على سبيل المثال لا الحصر، ما أحرزه أبطالنا الكبار في دورات أولمبية متعاقبة، وفي حلبات سباقات العدو ذات الصبغة الدولية، بما فيها ماراطون مدن عالمية مشهورة؟ وكيف لنا ألا نتذكر الأيام الربيعية الجميلة التي كان يزيد في بهجتها وحبورها طواف المغرب للدراجات الهوائية، والذي لطالما استقطب أبطالا من دول مختلفة، وحظي على مدار أعوام طويلة بتغطية إذاعية فريدة، وقس على ذلك الملاكمة في أيام مجدها وعزها، وغيرها من الرياضات الفردية والجماعية التي غيبها عدم الاهتمام الحقيقي من قبل الأندية والجماهير والإعلام، وكل ذلك كما سبقت الإشارة إليه زاد في منسوب الزخم الكبير الذي تعيش في كنفه كرة القدم، حيث باتت تتمتع بعناية فئة عريضة من مختلف طبقات المجتمع ذكورا وإناثا، صغارا وكبارا، وهو أمر لافت، يتطلب، ولا شك، تظافر الجهود للدفع بالأندية الرياضية داخل مدننا وقرانا إلى إعطاء كل الرياضات ما تستحقه من الرعاية التامة والعناية المدروسة، وهذا لا يتأتى إلا إذا توفرت الملاعب المتنوعة بمواصفات تشجع على مزاولة هذه الرياضة أو تلك، وبالموازاة مع هذا كله، وجب العمل الدؤوب على ترقية مادة التربية البدنية بيداغوجيا فتولي حينها الجانب النظري ما يستحق من الدراسة جنبا إلى جنب مع ما هو تطبيقي، حسب المراحل العمرية للتلاميذ، عوض أن يقضوا في الغالب الدقائق المعدودة لحصص تلك المادة راكضين وراء كرة القدم، هذا فضلا عن إعداد تقنيين في مختلف الرياضات، فيكون لهم دورهم الفعال داخل الأندية المحلية، وفي ملاعب القرب الخاصة بمزاولة رياضات متعددة، بما فيها كرة القدم.

عالم الرياضة رحب، ومواهب المهتمين به والعاشقين لشتى فروعه، موجودة، يبقى فقط التعريف بكل الأنواع الرياضية المشهورة على قدم المساواة، وإعداد الملاعب والأطر المؤهلة للتنقيب أولا عن تلك المواهب، ومن تم تعهدها والسهر عليها، والسير بها على درب البطولة والنجومية، حتى يزداد تألق أبطالنا في شتى صنوف الرياضات، فيكون لنا التواجد الوازن والأمثل في أشهر الملتقيات، والفوز بأرفع الجوائز، وعلى الخصوص في الألعاب الأولمبية؛ فقد أضحت دول بعينها تستعد لها بالشكل المرغوب، فتحصد النتائج الباهرة كل أربع سنوات، على مدار الدورات المترادفة، والشاهد الأوحد الذي لا ترد شهادته، هو سبورة الميداليات.

سؤال النقد المؤسسي في المغرب..
لماذا الاهتمام المفرط بالرواية ؟

بنعيسى **يوسفي**

لا زال السؤال الكبير يطرح نفسه في الحقل الأدبي المغربي لحدود اليوم، وهو هل هناك نقد مؤسسي في المغرب؟ ولا زالت الإجابات عنه تتراوح بين من يقرُّ بذلك، وبين من يقول أننا لا زلنا بعيدين عن هذا المبتغى، وأن الأمر في حاجة إلى عمل كبير، هل هذه المدة الزمنية التي مرت منذ ظهور أولى بوادر النقد الأدبي في المغرب مع مطلع القرن العشرين وما تم تحقيقه والتراكمات التي حصلت في هذا الصدد، كافية بأن نقول أن هناك نقدا أدبيا حقيقيا ذا نكهة أو هوية مغربية - إن صح التعبير - آخذ في التطور والتبلور إلى حدود اليوم، أم أن ما نراه اليوم من نقد أدبي وإن كان بأقلام مغربية خالصة، فإنه تشتم منه رائحة التأثر الكبير بالمشرق تارة وبالغرب تارة أخرى، على اعتبار أن المشرق، بشكل خاص مصر ولبنان، كان دائما هو السباق في استلهام والتعاطي مع التجارب والمناهج الغربية في هذا المجال الأدبي وحتى في باقي المجالات الفكرية الأخرى ويراكم في ذلك مادة أدبية كبيرة، وبعد ذلك يتسنى للمغرب الانخراط في هذه التجارب المشرقية والسير على نهجها؟ فلا زال هناك من يتحدث رغم تراجع مستويات النقد في المشرق نفسه، وعن تبعية المغرب له في انتظار أن يحقق استقلاليته في المستقبل، وإن كان من النقاد المغاربة من يرفض هذه الأحكام التي يعتبرونها مجرد انطباعات وأحكام قيمة تجاوزها الزمن، وتسير في تكريس عقدة الآخر أو تفوق الأجنبي، فلا مناص إذن من التخلص منها، لأنها تعتبر عنصر تشويش لا يسمح للتجربة النقدية المغربية بأن تستقيم وأن تنعم بالقوة اللازمة لتثبيت دعائم مدرسة نقدية مغربية مؤسّسة، وإن بعد مرور قرابة قرن من الزمن على أولى إرهاصات النقد الأدبي المغربي إلى اليوم، رغم بعض البياضات التي عرفها هذا المسار، والتي لا يشكك فيها أحد، هل يصح لنا أن نتحدث عن عدم وجود مدرسة نقدية مغربية حقيقية ؟

الواقع، إن كان من حق المهتم والمتتبع للسيرورة الأدبية والنقدية المغربية وما يعتمل فيها، أن يطرح من الأسئلة ما يراه مناسبا، وهل من حقه أن يتماهى مع الرأي والقناعة السائدة، أو له رأي مخالف، خاصة وأن الكثير من النقاد المغاربة تلمس في نبرة خطاباتهم أنهم لم يصلوا إلى الذروة وإلى القمة بعد، وأن المعمار والصرح لا زالت تنقصه بعض اللبنات حتى تكتمل صورته ويأخذ شكله النهائي، وأن ثمة أمور في هذا الحقل المتشعب لا زالت لم تتحقق بعد، ولكن رغم ذلك، تجد السواد الأعظم منهم في جواب عن السؤال الذي نثرناه في البداية، يجازف بالقول أنه يجوز لنا الحديث دون غضاضة عن وجود نقد أدبي مؤسسي في المغرب مكتمل الأركان، وتمظهراته لا تخطئها العين، وتتجلى في مجموعات البحث التي تشتغل بالجامعات ضمن حقول معرفية، حددته كل مجموعة على حدة، وإن كانت تشتبك فيما بينها على مستوى الخلفية والأفق، نذكر هنا: اشتغال مجموعة بحثية نقدية على الصورة الأدبية في شفشاون، رغم أن هذه المدينة لا تتوفر على كلية؛ في فاس ومكناس بما هما قطبان متكاملان على عدة أصعدة، حيث الاشتغال على قيمة «موضوعة الجسد وتجلياتها في النصوص الأدبية مغربيا»؛ في الرباط والدار البيضاء حيث هيمنة أطروحة الخطاب السردي، وذلك بتوفرهما على مختبر للسرديات يُعنى بذلك؛ في أكادير، هناك الأدب الشخصي، فضلا عن مجموعة البحث في القصة القصيرة، ومجموعة البحث في الأدب الحديث، وقس على ذلك جميع الكتابات النقدية الفردية التي يكون من ورائها نقاد كبار، صار النقد عندهم «حرفة وصنعة» دون غيرها، قانتين في محرابه، كالعوفي ويقطين وعقار وغيرهم كثير.. وإذا كانت الأمور تبدو بهذا الشكل، ويمكن الاطمئنان إليها، فما سمات ومواصفات هذه الممارسة النقدية، أو التجارب البحثية في مجال قراءة النصوص الأدبية، رواية وقصة بالتحديد؟ ما سر إقبال النقد المغربي على الرواية والمدونة السردية عامة، هل لأن الزمن زمن الرواية بدون منازع، وديوان العرب لم يعد الشعر، بل القص والحكي والرواية، أم هناك شيء آخر ؟

إنه رغم هذا الاهتمام الكبير وغير المسبوق للنقاد المغاربة بالمتن السردي والتركيز عليه، وإهمال باقي الأجناس الأدبية الأخرى، بمبرر أو بدونه، تبقى هناك العديد من الأسئلة عالقة تحتاج إلى أجوبة، وهي تتعلق بالدرجة الأولى بمدى نجاح هذا الاهتمام المبالغ فيه بالسرد وهل أعطى ما كان منتظرا منه، ثم ما مدى نجاح أيضا كل المقاربات النقدية (النقد الجديد، الظاهرتي، الموضوعاتي، التفكيكي، السيميائي، الشكلاني..) التي يعتمد عليها هؤلاء النقاد في كتاباتهم النقدية عامة، وفي قراءة النص الروائي أو النص الشعري على قلتها في المقام الثاني؟ ما مدى إقناعها للمتلقي وحمله على اقتناء الكتاب؟ وما منسوب جرأة نقادنا وهم يتناولون بالقراءة وبالدرس والغوص في ثنايا هذا المتن السردي، أو هذا النص الشعري أو غيرهما، في قول الحق والصدح بالرأي، أي في إحقاق معنى النقد والمقاربة الواصفة، مما يعني فرز الغث من السمين، وتقويم عمل أدبي بعد تقييمه والجهر بالحقيقة، بما يفيد التنويه بهذا وإبراز مكامن ضعف وتهافت ذاك، بشكل موضوعي ومحايد ومنصف ؟

قد يكون هذا الاهتمام النقدي بالرواية في المغرب عملا محمودا، وهو لا يختلف كثيرا عما يقع في العالم، وقد يتحقق بفضله تراكم كمي ونوعي، وهذا أمر مرغوب فيه، لكن نخشى أن يشكل ذلك من منظور الآخر الذي يترصدنا تقليلا من شأن النقد المغربي مقارنة مع النقد في باقي البلدان العربية على الأقل، وأن النقد الذي يهتم بمجال أدبي دون غيره، قد لا يمكن تصنيفه نقدا حقيقيا ومؤسسا، وهنا نجد أنفسنا أمام إشكال أو ورطة، كيف السبيل للتخلص منها؟ والواقع يجب الالتفات إلى هذه الإشكالية، ومحاولة إيجاد التوازن بين الأجناس الأدبية كلها، لأن عدم الاهتمام النقدي بهذا المجال الأدبي أو ذاك، هو أولا فتح باب الفوضى وترك المجال مواربا لمن هب ودب للدخول إلى عالم الأدب والخوض فيه وهو غير مسلح بالحد الأدنى من أدوات الكتابة الأدبية، ثم ثانيا هو إعلان تدريجي عن موت هذا الجنس الأدبي المهمل نقديا، وحكم عليه بالإعدام. وهذا له تأثير مباشر على المنظومة الأدبية برمتها التي لا يمكن أن تحيا مبتورة الأطراف، فالنقد الأدبي في النهاية ما هو إلا آلة لتنقية الساحة الأدبية من الشوائب ومن الطفيليات، ومن أشباه الأدباء، الذين لا ترصدهم أعين النقاد فيعيثون في هذا الحقل فسادا.

أسس الحكم الذاتي بألمانيا الاتحادية
في ضوء المشروع المغربي

فؤاد **البهلول**

شكل صدور قرار مجلس الأمن الدولي رقم 2797، والذي وضع خطة الحكم الذاتي المغربية كأساس لتسوية النزاع المفتعل حول الصحراء، منعطفا تاريخيا بعد نصف قرن من الصراع، وأقر «حكما ذاتيا حقيقيا» للأقاليم الجنوبية تحت السيادة المغربية، ليفتح النقاش حول ملامح الحكم الذاتي وأسس تحيينه، ويبقى نموذج الحكم الذاتي بألمانيا الاتحادية أكثر واقعية وأقرب تنزيلا للمقترح المغربي.. فما هي الأسس التي ينبني عليها ؟

- المادة 20 من القانون الدستوري الألماني، الفقرة 1: «جمهورية ألمانيا الاتحادية هي دولة فيدرالية وديمقراطية واجتماعية»؛ من خلال هذه الفقرة، يقر المشرع الألماني صراحة بمبدأ الدولة الاتحادية والمبادئ البنيوية للدولة.

- «إن الألمان في الولايات وبمحض حقهم في تقرير مصيرهم بحرية، أقروا إتمام وحدة ألمانيا بحرية، لذلك فإن هذا القانون الألماني ساري المفعول على كافة الشعب الألماني»؛ في الجملة الثانية من ديباجة دستور 1949، أكد المشرع الألماني تمتع الولايات (16 ولاية) بالسيادة والقدرة على ممارسة السلطة السيادية داخل أراضيها بواسطة أجهزتها ومؤسساتها الخاصة في إطار ما يسمح به الدستور الألماني.

- «تكون ممارسة الصلاحيات الحكومية وإنجاز المهام الحكومية من اختصاصات الولايات ما لم يخص هذا القانون الأساسي أو يسمح بغير ذلك»؛ تشكل المادة 30 المعيار العام لترتيب الاختصاصات، وهي آلية دستورية لتوزيع السلطة بين مختلف مستويات الحكم.

- «الولايات لا تتمتع بسلطة التشريع في الشؤون التي تندرج ضمن اختصاصات السلطة التشريعية»، وهو ما أكدت عليه المادة71 من الدستور الألماني كحد فاصل بين اختصاصات البرلمانات المحلية وبرلمان الاتحاد.

- «يجب أن يتفق النظام الدستوري في الولايات مع مبادئ دولة جمهورية ديمقراطية واجتماعية تحكمها سيادة القانون»؛ في هذا القانون الأساسي تكون للشعب جهة تمثله من خلال انتخابات عامة.

من خلال هذه المواد، تتضح معالم لامركزية الأنظمة التي تقوم على توزيع واسع للسلطات بين المركز والجهات، ويبقى النموذج الألماني القائم على الفيدرالية أكثر صلابة واستقرارا تدير من خلاله الولايات 16، جزءً كبيرا من الشؤون الداخلية عبر حكومات وبرلمانات محلية بحكامة جيدة.

يتبع

ريورتاج

المعطلون بين جحيم الحياة واستغلال لوبي الخواص وعراقيل الحكومة

تعيش شريحة كبيرة من حاملي الشهادات الجامعية المعطلين، ظروفا اجتماعية صعبة في مواجهة تكاليف الحياة، والبحث عن المستقبل المفقود والوظيفة العمومية في ظل حكومة الباطرونا، التي تفكر في مصالح المدارس الخاصة على حساب استقرار ومستقبل الشباب الذين حرمتهم الظروف الاجتماعية من إكمال الدراسة في سن مبكرة أو الحصول على وظيفة قارة.

الرباط الأسبوع

عاد المعطلون من جديد لتنظيم وقفات احتجاجية في العديد من المدن للمطالبة بالتوظيف والإدماج في الشغل مثل ما كان حاصلا في عهد حكومة عباس الفاسي، خاصة وأن من بينهم من يحمل شواهد عليا في الفيزياء، والرياضيات، والكيمياء، والبيولوجيا، والفلسفة، وعلم الاجتماع، وعلم النفس.. لكنهم يصطدمون بأبواب مغلقة وآفاق مظلمة في عهد الحكومة الحالية التي حرمت عشرات الآلاف من المشاركة في مباريات التوظيف بسبب تسقيف السن، الذي تعتبره العديد من المنظمات الحقوقية والتنسيقيات معيارا غير دستوري وغير قانوني، لكونه يحرم فئة واسعة من المثقفين والباحثين وخريجي الجامعات من الوظيفة أو الحق في الشغل.

في نفس السياق، يقول إبراهيم بنعيسى، عضو تنسيقية «الكرامة للمعطلين»: «نحن مجموعة من الطلبة الحاصلين على شواهد عليا، تم إقصاؤنا من اجتياز مباريات الوظيفة العمومية، وبشكل أخص مباراة التعليم التي تم تسقيفها منذ سنوات، الشيء الذي جعلنا نخرج للمطالبة بحقوقنا الدستورية والقانونية، وكذلك في إطار الحقوق والمضامين والاتفاقيات التي وقعت عليها الحكومات المغربية، عبر إدماج الشباب وتوفير مناصب الشغل لهم، لا سيما وأنه في مختلف البلدان الأخرى التي تحدد سقف الأعمار في 55 سنة، ونجد أن الحكومة وقعت على هاته الاتفاقيات لكن لا تلتزم بها، وهناك تناقض من خلال عدم تنفيذها، معتبرا أن الشباب حاملي الشهادات لهم خبرة متراكمة من خلال شواهد الماستر والدكتوراه التي تخول لهم المساهمة في تعليم جيد، ويكون لنا تعليم في المستوى، وهذا ما جعل شباب تنسيقية الكرامة يخرجون للشارع للمطالبة بالحقوق الدستورية خاصة وأن الفصل 31 ينص على أنه لكل مواطن الحق في الشغل بدون قيد أو شرط».

وأضاف نفس المتحدث: «تقدمنا بعدة مراسلات لعدة وزارات، قمنا بمراسلة الكاتب العام السابق والوزير، لكننا فوجئنا بآذان صماء بدون تجاوب، وواصلنا المسار النضالي، ثم تدخلت وزارة الداخلية وأحالت ملفنا على الوزارة الوصية لتدارس الملف، خصوصا وأنه لمدة 7 أشهر لم يكن هناك تجاوب مع مطالبنا، وسابقا قمنا بمراسلة مؤسسة الوسيط وهيئة تحالف الشباب، ولم نتلق أي إجابة، معتبرة أن الصلاحية تبقى من اختصاص الوزارة التي تعتمد بعض الشروط رغم أنها غير موضوعية ومخالفة للدستور ولقانون الوظيفة العمومية الذي يحدد السن في 45 سنة، وهذا هو المشكل الذي وقعت فيه الوزارة وما زالت مستمرة فيه»، مشيرا إلى أنه في سنة 2021، كانت هناك أزمة عالمية بسبب فيروس «كورونا» والكثير من العاطلين وفقدان الناس لمناصب الشغل، وجاءت هذه الحكومة بشعارات اجتماعية رنانة، لكن أول قرار كان هو إقصاء الشباب حاملي الشواهد الجامعية من اجتياز مباريات الوظيفة العمومية.

بدوره، صديق محمد، واحد من الشباب المعطلين حاملي الشهادات، حاصل على الإجازة تخصص رياضيات يقول: «حرمت من اجتياز مباراة التعليم لأن عمري أكثر من 35 سنة، والمفارقة أنني حرمت في سنة 2021 من اجتياز المباراة عندما كان عمري 30 سنة، وتم إقصائي من المشاركة في المباراة مع العلم أنه في مباراة التعليم يطلبون العدد ولا يقومون حتى بالانتقاء، بمعنى أن هذا الإقصاء ممنهج ومفروض علينا رغم النقص الكبير في أساتذة الرياضيات، وفي نفس الوقت يقولون أنهم ليسوا بحاجة إليهم، والهدف دفعنا إلى القطاع الخصوصي، لأن المدرسة العمومية لا تهمهم، حيث تم تكويننا وتأطيرنا للعمل في القطاع الخاص»، مشيرا إلى أن هناك حديثا يروج عن عرض من الوزارة إلى المتقاعدين للعودة للتدريس، لمن يريد منهم، بمعنى أن المسؤولين ليس لهم مشكل مع السن وإنما هناك هدف آخر يروم خدمة القطاع الخاص.

وأضاف المتحدث ذاته، أن المسؤولين عند تحديد السن في 30 سنة، يعتبرون أن الشباب فوق 35 سنة لا يتوفرون على الكفاءة، وهذا يدل على أن الوزارة والحكومة تفكر فقط في صندوق التقاعد الذي يتم التفكير في إصلاحه بممارسة الضغوط، وفرض القرارات على فئة الشباب عوض تفعيل ربط المسؤولية بالمحاسبة لكل من تورط أو له ارتباط باختلالات مالية، مشيرا إلى أن المدارس الخاصة تقوم باستقبال حاملي الشهادات، لكن الإشكال يكمن في أن مجالها غير مهيكل ولا يضمن الاستقرار الاجتماعي والوظيفي، لذلك يطالب بالإدماج في الوظيفة العمومية قائلا: «هذه البطالة طالت صراحة وتؤثر علينا نفسيا وتحطمنا معنويا وتفرض علينا الفقر المدقع، لهذا نجد بعض الناس لقمة سائغة أمام أصحاب المال ويبيعون أصواتهم مقابل 200 و500 درهم بسبب الفقر، وآخرون يستغلون حاجتهم لشراء أصواتهم».

من جهتها، سعاد حاصلة على ماستر في نظرية الآداب تخصص رياضيات، ترى أن «إقصاء حاملي الشهادات العليا بدأ في سن ثلاثين سنة في سنة 2021، مما حرمهم من المشاركة في أي مباريات لها علاقة بمجالهم، ثم بعد ذلك رفع السن إلى 35 سنة من قبل وزارة التعليم، مما زاد من إقصائهم وإجبارهم على البقاء في البطالة، بسبب القرارات التي كانت مجحفة في حقهم بعد رفع السن في كل مرة دون إتاحة الفرصة لهم للمشاركة مثل بقية الشباب في المباريات واعتماد الامتحان كمعيار للنجاح والانتقاء بدون شروط مقيدة»، مطالبة بالإدماج المباشر في التعليم كبديل لهذا الإقصاء وتمكين العاطلين الذين حرموا من اجتياز المباراة من الحصول على شغل قار يضمن لهم الكرامة والاستقرار.

وحسب نفس المتحدثة، فإن جميع المباريات مسقفة وتخصصاتنا غير مطلوبة في جل الوزارات، رغم أننا سهرنا الليالي وقضينا أياما وشهورا من أجل الحصول على هذه الشواهد عن جدارة واستحقاق، واليوم نحن عرضة للبطالة والأجر في القطاع الخاص هزيل لا يتعدى 1500 درهم، نشتغل في ظروف مزرية بدون كرامة ودون الحد الأدنى للأجر، وهناك من يستغل المعطل سنة كاملة في التدريب ويؤدي المهام ويدرس الأقسام مثل بقية الأساتذة، لهذا لا بد من رفع السن إلى 45 سنة وفق قانون الوظيفة العمومية، ويجب السماح للجميع باجتياز المباراة سواسية مثل علوم التربية وطلبة الإجازة الأساسية».

أما منير رشيد، حاصل على الإجازة في الفيزياء، فيؤكد أن «تنسيقية المعطلين متمسكة بالإدماج في أسلاك الوظيفة العمومية، سواء الذين تجاوزت أعمارهم 30 و35 أو الذين تجاوزوا 45 سنة، لأن الشغل حق يكفله الدستور المغربي، وبالتالي لا مفر من هذا الحق، الذي يستوجب من رئيس الحكومة والمسؤولين الحكوميين، أن يطبقوا القانون على الجميع، فأي طالب حاصل على الإجازة أو الماستر أو الدكتوراه، من حقه الحصول على شغل قار لتأسيس أسرة»، مضيفا أن «القطاع الخاص لا يشغلنا بالوثائق ولا يعطينا ضمانات الشغل القار، يمكن أن تشتغل هذه السنة وفي السنة المقبلة يتم التخلي عنك، وهذا ما يجعل التعليم الخصوصي هو المستفيد، والوزير يقول أنه يريد التشاور مع القطاع الخاص قبل رفع السن إلى 45 سنة، فهل الخواص يتحكمون في التعليم العمومي في ظل تراجع المؤشر».

وقال المتحدث ذاته: «نحن في تنسيقية الكرامة نناضل منذ 11 شهرا أمام البرلمان والوزارة الوصية، ونناشد الحكومة بالالتفاتة لهذه العطالة انطلاقا من تصريحات رئيسها الذي وعد بتوفير مليون منصب شغل ضمن البرنامج الانتخابي، ولكن على أرض الواقع لم يصلوا إليه، ولو تم تحقيق هذا الهدف، سنرى أشخاصا تجاوزوا خمسين سنة ربما يتم تشغيلهم وفق كوطا، وبالنسبة للحكومات السابقة، خاصة في عهد حزب الاستقلال والعدالة والتنمية، كانوا يوظفون الناس الذين تجاوز عمرهم 45 سنة أو المشاركة في المباريات، فلماذا لا تفكر الحكومة الحالية في ذلك؟ إذن، مليون منصب شغل يبقى على الأوراق فقط، وبالنسبة لـ 600 ألف منصب شغل، تبقى غير قارة مثل برنامج أوراش، ويعود الخريج للبطالة، أو العمل الموسمي في الضيعات الفلاحية مقابل 120 درهما، التي لا تضمن له الاستقرار».

وتبقى فئة المعطلين من حاملي الشواهد الجامعية أكثر فئة في المجتمع تعيش التهميش على جميع المستويات، رغم أنها تعتبر قاعدة كبيرة للنخبة المثقفة والباحثين والأكاديميين والمحللين، لكن الحكومة والأحزاب التي تقودها أصبحت لا تعترف بدور حاملي الشهادات في بناء المجتمع، فهل تعيد النظر في سياستها التعليمية وتفتح آفاقا أمام هذه الفئة المقصية من أجل الوصول إلى الحق في العمل بناء على الكفاءة والتجربة والمساواة بين جميع الشباب دون تمييز ؟

وقد أبدت الشبكة الوطنية للحقوق الشغلية، تضامنها مع المعطلين من تنسيقية الكرامة، وما يتعرضون له من تضييق وانتهاكات خلال احتجاجاتهم السلمية، منذ 23 يناير الماضي، للمطالبة بحقهم في الشغل والعيش الكريم، بسبب الإقصاء غير المبرر من مباريات التوظيف العمومي وعلى رأسها مباريات التعليم.

ودعت الهيئة الوزارة الوصية والحكومة، إلى فتح حوار جاد ومسؤول مع المعطلين، ووضع حلول عملية ومنصفة بدل التمادي في سياسة التجاهل والإقصاء والهروب إلى الأمام، مجددة موقفها في الدفاع عن الحقوق الشغلية ورفض كل أشكال الهشاشة، معتبرة أن قضية حاملي الشهادات المعطلين هي معركة مفتوحة من أجل العدالة الاجتماعية والكرامة.

متابعات

أين اختفى شباب «جيل زد» ؟

يطرح اختفاء حركة «جيل زد» الكثير من التساؤلات العميقة لدى المختصين والمحللين، حول أسباب تواري شباب الاحتجاج عن الأنظار لمدة شهر ونصف، ما طرح العديد من السيناريوهات والفرضيات حول هذا الجمود أو الغياب عن الساحة، بعدما أثار الحراك العديد من النقاشات السياسية والاجتماعية في الساحة وحرك المياه الراكدة بين السياسيين والفاعلين، وأتاح للإعلام فرصة الانفتاح ومناقشة العديد من القضايا والمواضيع السياسية التي كانت غائبة عن المشهد السياسي.

إعداد: **خالد الغازي**

يتساءل العديد من المتتبعين والمواطنين عن أسباب اختفاء حراك «جيل زد»، وتوقف الشباب عن الوقفات الاحتجاجية والخرجات والمطالب الاجتماعية التي لقيت تفاعلا وتجاوبا من قبل الرأي العام، والتي يرى البعض أنها تتطلب إصلاحات عميقة وإرادة سياسية لدى الدولة والحكومة من أجل تبديل السياسات العمومية، والعودة إلى تفعيل آليات تنزيل النموذج التنموي الذي يتضمن العديد من التوصيات والإصلاحات التي لم تر النور على أرض الواقع.

فقد ساهمت عدة أحداث متتالية عرفها المغرب في تراجع وتيرة وحماس شباب «جيل زد»، لا سيما بعد الخطاب الملكي الذي تناول مجموعة من القضايا الاجتماعية وبرامج التنمية الترابية التي طلب من الحكومة إعدادها، بين المجالات الحضرية والقروية، ويتعلق الأمر بتشجيع المبادرات المحلية والأنشطة الاقتصادية، وتوفير فرص الشغل للشباب، والنهوض بقطاعات التعليم والصحة، وتأهيل المجال الترابي، كما شكل قرار مجلس الأمن رقم 2797، يوم 31 أكتوبر المنصرم، لصالح سيادة المغرب على الأقاليم الجنوبية، نقطة تحول في مسار احتجاجات شباب «جيل زد» بعد تفاعل المغاربة ومنهم الشباب مع القرار واحتفالاتهم بالحدث، وبفوز منتخب الشبان بكأس العالم في الشيلي.

ترى رقية أشمال، أستاذة القانون العام بجامعة محمد الخامس بالرباط ومهتمة بقضايا الشباب، أن سيرورة الدينامية الأخيرة لاحتجاجات شباب «جيل زد» في المغرب تطرح محورية السؤال المتعلق بمدة هذا الحراك، ووتيرته وطبيعة التحول من الشرارة إلى الأفول؟ والجواب عن هذه العناصر، يتطلب التجرد من الانطباعات اللحظية ويحيلنا في ذات الآن إلى محاولة استيعاب طبيعة العلاقة بين الجيل الجديد والسياسة، وبكيفية تفاعل الدولة مع الديناميات الاجتماعية الجديدة.

وتضيف نفس المتحدثة، أن الدراسات الحديثة في علم السياسة تفسر الحركات الاحتجاجية بكونها تعيش بدورها دورات على خمسة مراحل؛ حياة تنتقل من الصعود إلى المأسسة أو الانحسار والتراجع، وهو ما عبر عنه المنظر الأمريكي سيدني تارو، بمفهوم «دورة الاحتجاج»، وتبدأ الموجة عادة باندفاع عفوي مصحوب بابتكار تكتيكي كبير، تقوده فئات جديدة غير مؤطرة، قبل أن تدخل في مرحلة الخفوت بفعل مجموعة من العوامل منها: السياق السياسي؛ تآكل الأشكال التعبوية؛ طبيعة رد الفعل الرسمي في التفاعل والاحتواء؛ وانعدام التفكير في التنظيم والمأسسة التي يمكن أن تستثمر في التراكم الحاصل بتحويله إلى فعل سياسي مؤسس، موضحة أن موجة «جيل زد» في التجربة المغربية هي ترجمة ملموسة لهذه الدورة، انطلقت من الفضاءات الرقمية، عبر منصات مثل «ديسكورد»، إذ تمكن الشباب من تجاوز وسائط التنظيم التقليدية، وعملوا على تحقيق تعبئة سريعة الانتشار والامتداد بلغة ومنهجية مستفيدة من التراكم الحاصل في الأجيال الجديدة من الاحتجاج بالمغرب منذ حركة «20 فبراير» إلى حراك الريف، بالإضافة إلى التحرك السريع للقنوات العمومية في مواكبة الدينامية عبر استضافة شباب ينتمون لهاته الفئات، مع تخصيص برامج خاصة لفاعلين حكوميين، أسهمت هاته المواكبة في تغذية المناطق البيضاء لهاته الفئات، كما عملت على تهدئة الرأي العام، بل وحمست تعطشه للاستزادة من مساحات النقاش العمومي.

وقالت أشمال أن «تفاعل الدولة مع الحراك جاء على نحو تراكمي، يزاوج بين الضبط والصرامة الأمنية لتقييد أعمال العنف والتخريب، وأحيانا أخرى اتسمت بالتجاوز في هذا التعاطي بالمقاربة الأمنية، تم الجمع لاحقا بين إجراءات ضبط محدودة ورسائل تضمنت إجراءات مرتبطة بالإصلاح وتسريع بعض البرامج الاجتماعية، وأيضا الضمانات القانونية لتوسيع وتحفيز المشاركة السياسية للشباب، وكذا ضمانات تخليق الحياة السياسية ومنها محاربة الفساد، مشيرة إلى أن التعاطي السريع والعملي مع مطالب «جيل زد» عبر اتخاذ إجراءات، ساعد على احتواء التوتر وخفوت احتجاجات الحركة، لا سيما وأن المبادرات المعلن عنها تم تقديمها من قبل المؤسسة الملكية، سواء من خلال خطاب افتتاح الدورة التشريعية الخريفية للبرلمان، أو من خلال التوجهات الكبرى للمجلس الوزاري، خاصة وأن مطالب الحركة كانت تتجه نحو هاته المؤسسة على اعتبار أنها الوحيدة التي تحظى بأعلى معدلات أسهم الثقة لدى الحركة.

متابعات

وأكدت المتحدثة ذاتها، أن الاحتجاجات الشبابية واكبت تواتر النقاش العمومي وتوسيعه واحتضانه من قبل القنوات العمومية، كما أفردت عددا من المبادرات الحزبية والمدنية كإطلاق فضاءات النقاش العمومي بمعايير تخضع للجودة والملاءمة مع الأجيال الجديدة لمنصات التفاعل الرقمي والواقعي، إلا أن هاته الدينامية بدورها حاولت أن تواكب مستجدات الحياة السياسية المغربية، وتفاعل الشعب المغربي في لحظات عاطفية عفوية مع القرار الأممي 2797 الذي انتقل بقضية الصحراء المغربية من مستوى الشرعية الوطنية إلى المشروعية الوطنية، وأيضا محاولة هاته الوسائط مواكبة مستجدات الدخول السياسي المرتبط بشق مشروع ميزانية 2026، وأيضا مستجدات قانون الانتخابات..

من جانبه، اعتبر المصطفى المريزيق، أستاذ علم الاجتماع بجامعة مولاي إسماعيل بمكناس، أن تراجع صوت «جيل زد» في الفضاء العام خلال المدة الأخيرة، لا يعني انسحابا كاملا بقدر ما يعكس تحولا عميقا في أنماط المشاركة والتعبير؛ فعدد من العوامل البنيوية والاجتماعية أسهمت في إعادة تشكيل هذا الصوت، سواء عالميا أو في المغرب.

وأبرز المريزيق مجموعة من النقاط والأحداث التي كان لها تأثير على حراك شباب «جيل زد» الأخير: أولا، تشتت القضايا وضعف الهوية المشتركة، إذ بعد موجات تعبئة واسعة حول المناخ والعدالة الاجتماعية وحقوق الأقليات، تفرعت أولويات «جيل زد» بشكل كبير؛ هذا التشتت أضعف فكرة «الجبهة الشبابية» التي كان بروزها قويا قبل سنوات، وأدى إلى انتقال الاهتمامات نحو قضايا فردية وأكثر ظرفية. ثانيا، الإرهاق الرقمي والنفسي، حيث أن انغماس الشباب في متابعة المحتوى السياسي على المنصات الرقمية خلق شعورا بالإنهاك واللاجدوى، مضيفا أن التعرض المستمر للأخبار السلبية، إلى جانب بطء وتيرة التغيير، دفع الكثير من الشباب إلى الانسحاب المؤقت أو إلى خفض مستوى نشاطهم، بالإضافة إلى أن تحولات المنصات وانتشار المحتوى الترفيهي وهيمنة الخوارزميات التي تدفع نحو الترفيه والتفاهة، مع زيادة الرقابة والتضييق، أدت إلى تراجع انتشار المحتوى السياسي والاجتماعي للشباب، وبذلك أصبح تأثير موجات الضغط الرقمية أضعف مقارنة مع ما سبق.

وأوضح نفس الأستاذ الجامعي، أن هناك عوامل أخرى يؤكدها الواقع المغربي كل يوم، مرتبطة بالأزمة المعيشية، وارتفاع تكاليف السكن، والبطالة، وصعوبة الاندماج الاقتصادي، وهو ما يدفع الشباب إلى التركيز على الاستقرار الفردي بدل الانخراط السياسي الواسع، كما أن الفجوة بين الشباب والمؤسسات الرسمية تجعل التعبيرات الرقمية، رغم قوتها، تتحول إلى تأثير محدود داخل القنوات التقليدية، مشيرا إلى أن «جيل زد» اليوم يتجه نحو مبادرات صغيرة محلية، مثل مشاريع مجتمعية، ريادة أعمال شبابية، أو أنشطة تطوعية، ورغم أن هذه الأشكال أقل صخبا إعلاميا، إلا أنها تعبر عن نضج جديد في أساليب المشاركة.

وأكد المتحدث ذاته، أن صوت «جيل زد» لم يخفت بقدر ما تغيّرت طبيعته، وانتقل من موجات جماعية صاخبة إلى حراك هادئ ومتنوع، محكوم بضغوط اقتصادية وتحولات رقمية وبحث دائم عن طرق جديدة لممارسة الفعل الاجتماعي، في انتظار تحقيق وعود المسؤولين الذين خرجوا بالعشرات يطالبون بالحوار في عز أيام انطلاقة الحركة.. وفي انتظار الإفراج عن المعتقلين، وفتح حوار ونقاش جدي ومسؤول حول القضايا الشبابية، خاصة بعدما جاء البلاغ الملكي الصادر عقب الاجتماع الوزاري الأخير، والذي حمل العديد من الأولويات ومطالب الشباب، التي ساهمت في دخول الحركة في مرحلة انتظار تفعيل التوجهات الملكية، مذكرا بما شهده المغرب في المدة الأخيرة من تطورات تتعلق بقضية الصحراء على ضوء قرار مجلس الأمن المتعلق بالحكم الذاتي تحت السيادة المغربية، الأمر الذي جعل حركة «جيل زد» تحترم فرح المغاربة بهذه النقلة النوعية وفضلت عدم التشويش على الاحتفالات بتأييد الحكم الذاتي، وفرحة المغاربة بتتويج منتخب الشبان بكأس العالم.

في ظل التطورات الأخيرة التي عرفتها الساحة الوطنية، مرت حركة «جيل زد» بعدة أخطاء وأحداث شغب واعتقالات ومحاكمات، جعلت الكثير من الشباب يفضلون الابتعاد عن الحركة خوفا من الاعتقال أو بضغوط من أسرهم، كما أن بعض الخلافات التي وقع فيها شباب منصة «ديسكورد»، الذين كانوا يتحكمون في الشباب، خلقت انقسامات وخلافات داخلية بسبب إقصاء الآراء، الشيء الذي أدى إلى نفور وتباعد بين أغلبية التنسيقيات الجهوية مع توجهات القيادة الافتراضية، وضيوفها الذين خلقوا للحركة مشاكل مع الشباب العادي ومع الحركة الأمازيغية، الشيء الذي دفع بعض التنسيقيات في مختلف المدن للانسحاب أو تعليق مشاركتها في الوقفات الاحتجاجية، بسبب انحراف الحراك عن مساره الأول.

ومن الأحداث التي أثرت كثيرا على حراك «جيل زد»، ما حصل من متابعات قضائية في المحاكم لشباب الحراك السلميين الذين تمت محاكمتهم بتهم ثقيلة، منهم الذين كانوا في الصفوف الأولى للحراك، ومنهم المتورطون في أعمال الشغب والتخريب الذين أفسدوا على الحراك مساره وصورته لدى المغاربة، حيث أن النيابة العامة تحدثت نهاية شهر أكتوبر عن توقيف 2480 متهما، منهم 1473 في حالة اعتقال، واجهوا ملاحقات قضائية على خلفية احتجاجات الشباب، وهو ما يبرز أن حجم الاعتقالات كان واسعا ضدهم أمام المحاكم بناء على تحقيقات مستعجلة ومتابعات بالغت في تكييف الوقائع والأحداث (محاكمة ثلاثة شبان بسبب قمصان تحمل عبارتي «الحرية لفلسطين» و«الصحة والتعليم للجميع»، محاكمة شاب من كلميم بتهمة التحريض على الاحتجاجات قبل بداية الحراك، متابعة شبان سلميين في أكادير من شباب الحراك)، وهذا يدل على أن هذه المقاربة الأمنية والقضائية دفعت المئات من الشباب إلى التواري عن الأنظار والانسحاب في صمت من الحراك ومن الشارع، والاقتصار على النضال الافتراضي في مواقع التواصل الاجتماعي، كما أن انخراط الشبيبات الحزبية أثر سلبا على حراك «جيل زد»، بسبب ركوب البعض على الحراك وتحويله إلى منصة لخدمة بعض الأحزاب والسياسيين.

لقد ترك حراك «جيل زد» نقطة مهمة، تكمن في أنه كشف نفاق الأحزاب والنخبة السياسية، والتي سارعت إلى الركوب على الموجة واستغلال الحراك الشبابي لتغيير خطابها السياسي والظهور في القنوات والفضاءات، خاصة المسؤولين الحكوميين وقيادات أحزاب التحالف الحكومي التي حاولت احتواء الوضع أو الظهور بوجه السياسي المستمع والمنصت، إلى جانب بعض السياسيين من المعارضة، حيث تم استغلال القنوات العمومية لتمرير خطاباتهم(...)، لكن كل شيء اختفى وعادت الحكومة إلى عادتها القديمة بعدما وعدت بالتغيير والتجديد والإصلاح ومحاربة الفساد، ليترك شباب «جيل زد» العديد من الأسئلة التي تبقى أرضية للتوقف عند هذه المحطة الاحتجاجية العابرة.

مرت حركة «جيل زد» بعدة أخطاء وأحداث شغب واعتقالات ومحاكمات، جعلت الكثير من الشباب يفضلون الابتعاد عن الحركة خوفا من الاعتقال أو بضغوط من أسرهم، كما أن بعض **الخلافات التي وقع فيها شباب منصة «ديسكورد»، الذين كانوا يتحكمون في الشباب، خلقت انقسامات وخلافات داخلية بسبب إقصاء الآراء،** الشيء الذي أدى إلى نفور وتباعد بين أغلبية التنسيقيات الجهوية مع توجهات القيادة الافتراضية، وضيوفها الذين خلقوا للحركة مشاكل مع الشباب العادي ومع الحركة الأمازيغية.

ترك حراك «جيل زد» نقطة مهمة، تكمن في أنه كشف نفاق الأحزاب والنخبة السياسية، والتي سارعت إلى الركوب على الموجة واستغلال الحراك الشبابي لتغيير خطابها السياسي والظهور في القنوات والفضاءات، خاصة المسؤولين الحكوميين وقيادات أحزاب التحالف الحكومي التي حاولت احتواء الوضع، أو الظهور بوجه السياسي المستمع والمنصت، إلى جانب بعض السياسيين من المعارضة، حيث تم استغلال القنوات العمومية لتمرير خطاباتهم(...).

الأسبوع
الأسبوعية رقم 1 في المغرب منذ 1965
لنشر جميع إعلاناتكم
التجارية | الإدارية | القانونية | طلبات العروض
على الجريدة أو الموقع
يرجى الاتصال بالوكيل الوحيد
Dounia Presse
pub@alousboue.ma
06 22 84 92 81
لتحميل قائمة أسعار الإعلانات
alousboue.ma/pub

إقتصاد

تورط 50 ألف مقاولة في بيع فواتير وهمية

تتجه المديرية العامة للضرائب نحو تطوير أساليبها في الرصد والردع، مع وضع مقاربة جديدة للتحفيز على الامتثال الجبائي وتشديد العقوبات على المخالفين، وذلك عبر وضع البيانات والتكنولوجيات الحديثة في صلب السياسة الضريبية.

ووفقا لمعطيات صادرة عن مديرية الضرائب، فقد وضع «قسم تحليل المخاطر والبرمجة»، التابع للمديرية، خريطة طريق لبناء إدارة ضريبية ذكية واستباقية وقادرة على التنبؤ بحالات الغش الضريبي، ما يمثل نقطة تحول استراتيجية كبرى نحو إدارة ضريبية أكثر فعالية وشفافية، حيث يرتكز هذا التحديث على تحويل القسم المذكور إلى مركز للتحليل قادر على استباق المخاطر وتوجيه عمليات المراقبة بدقة أعلى، مع إحداث علامة «المساهم المواطن» التي ستخصص للمقاولات النموذجية ضريبيا.

وفيما يتعلق بتعزيز الردع، ينتظر أن يتم تشديد العقوبات في حالات الغش الجسيمة (مثل الفواتير الوهمية، والغش في الضريبة على القيمة المضافة)، كما تعتمد هذه الخطة على الاستغلال الاستراتيجي للبيانات، واستخدام التكنولوجيات المتقدمة.

من جهة أخرى، كشفت المديرية أن هذا التوجه يأتي بعدما رصدت، في مجال الاحتيال والخسائر الضريبية، أكثر من 50 ألف مقاولة مغربية متورطة في بيع فواتير وهمية، كما أن الخسائر الإجمالية للغش الضريبي تقدر بنحو 850 مليار سنتيم (8.5 ملايير درهم)، مرتبطة أساسا بسوء استغلال الضريبة على الشركات.

وللتصدي لهذه الظواهر، تعمل المديرية على تطوير قاعدة بيانات متكاملة للمخاطر على شكل مستودع بيانات ضريبي، مع وضع مؤشرات مخاطر قطاعية وسلوكية واضحة، ورفع معدل الاستهداف الفعال لعمليات المراقبة بنسبة 20 في المائة في غضون عامين.

فلاش

نفى رئيس مجلس المنافسة، أحمد رحو، توصل المجلس بأي مشروع مرسوم يهم تحديد أثمنة الأدوية، وذلك في الوقت الذي تعيش فيه الساحة النقابية للصيادلة على وقع توتر متزايد، وجاء هذا التصريح في وقت تصر فيه النقابات المهنية، خاصة الاتحاد الوطني لصيادلة المغرب، على أن وزارة الصحة أبلغتها رسميا بانتظارها رد مجلس المنافسة بخصوص المشروع، وهو ما زاد من الغموض حول مسار الوثيقة ومآلها.

وفي ظل تضارب التصريحات، يبقى مصير مرسوم تسقيف أثمنة الأدوية معلقا، وسط انتظار موقف رسمي من مجلس المنافسة وتوضيحات من وزارة الصحة بشأن الجهة التي تملك النص حاليا.

بنك المغرب يواجه صعوبات في تحريك عجلة الاقتصاد

وفق دراسة حديثة للمركز المغربي للأبحاث وتحليل السياسات، يواجه بنك المغرب صعوبات واضحة في تحريك عجلة الاقتصاد الحقيقي، على الرغم من الإجراءات المتخذة لتخفيض سعر الفائدة الرئيسي.

وأوضحت الدراسة أن السبب لا يكمن في خلل تقني، بل في تراكمات هيكلية عميقة في النظام البنكي والاقتصادي والاجتماعي والثقافي للمملكة، مشيرة إلى أن القطاع البنكي المغربي ما زال يهيمن عليه ما يعرف بـ«أوليغوبولي» أو احتكار القلة، مما يمنح البنوك قدرة كبيرة على تحديد شروط الاقتراض بعيدا عن توجيهات السياسة النقدية، مؤكدة أن الأبناك غالبا ما تتفاعل بشكل أقل مع انخفاض الفائدة مقارنة بارتفاعها، ما يحد من فاعلية السياسة النقدية كأداة لتعزيز النمو الاقتصادي.

وشددت الدراسة على ضرورة تطوير أدوات تمويل متنوعة، مثل التمويل التشاركي، والتمويل الأخضر، والتمويل الرقمي، معتبرة أن تنويع القنوات التمويلية يعزز انتقال أثر السياسة النقدية إلى الاقتصاد الحقيقي بشكل فعال، كما حذرت الدراسة من أن غياب التنسيق بين السياسة النقدية والسياسة المالية قد يؤدي إلى نتائج متضاربة، ويحد من فاعلية الإجراءات في تحقيق النمو والاستقرار الاقتصادي.

«بنك إفريقيا» يؤزم وضعية مجموعة الجعفري

تتواصل فصول الأزمة التي تضرب مجموعة الجعفري، المالكة لشركتي نقل مواد البناء ومنتجات الطاقة: «جيتراسكو» و«ماجاترانس»، بعد أن أصدرت المحكمة التجارية بالدار البيضاء، مؤخرا، أمرا يقضي بعرض أرض شاسعة تابعة لشركة «جيتراسكو» للبيع لفائدة «بنك إفريقيا» التابع لعثمان بنجلون، مع تحديد ثمن افتتاحي يقارب 18 مليون درهم.

وتأتي هذه الخطوة في وقت تعاني فيه شركتا «جيتراسكو» و«ماجاترانس» من اختناق مالي متراكم، تفاقم بشكل لافت منذ جائحة «كوفيد- 19»، إذ تراجع الطلب، وارتفعت كلفة التشغيل من محروقات وصيانة وقطع غيار، فيما فشلت المجموعة في امتصاص الصدمات المتتالية التي زعزعت استقرار قطاع النقل الطرقي للبضائع، ومع تراكم الديون البنكية والالتزامات التجارية، باتت أصول المجموعة هدفا مباشرا للدائنين، وفي مقدمتهم «بنك إفريقيا» الذي اختار اللجوء إلى القضاء لاسترجاع مستحقاته عبر أكبر وعاء عقاري تملكه المجموعة.

وتؤكد بعض المصادر أن ملف المجموعة عرف خلال الأشهر الماضية مسارا تصاعديا نحو التعثر، بدءً بتسوية محاولات التفاوض، مرورا بتفعيل مساطر الحماية، وصولا إلى التصفية القضائية التي لم تعد مقتصرة على الشركات، بل طالت كذلك أفراد عائلة الجعفري، في سابقة تعكس حجم الارتباط بين الذمة المالية للعائلة وتلك الخاصة بالمجموعة.

«سهام بنك» يشارك في المؤتمر العالمي للماء

كشف «سهام بنك» عن مشاركته في المؤتمر العالمي التاسع عشر للماء بمراكش، المزمع تنظيمه من 1 إلى 5 دجنبر 2025، وهو حدث دولي كبير يجمع صناع القرار، والخبراء، والمؤسسات المالية، والجهات الفاعلة الملتزمة بالحفاظ على الماء وتدبيره بشكل مستدام.

وفي سياق وطني يتسم بتزايد الإجهاد المائي والتحديات المناخية، يؤكد «سهام بنك»، في بلاغ له بهذه المناسبة، مكانته كفاعل مالي ملتزم بدعم القضايا الكبرى للمملكة، وخاصة تلك المتعلقة بالانتقال إلى اقتصاد مرن يراعي الموارد الطبيعية، حيث أوضحت رئيسة قسم الاستدامة، أنيسة بنشقرون، أن «تدبير الماء يوجد في صلب رهانات التنمية المستدامة لبلادنا، وباعتبارنا فاعلا ماليا مسؤولا، فإننا نلتزم بدعم المبادرات والمشاريع التي تعزز التدبير الأفضل للموارد المائية، خاصة في قطاعي الصناعة والبنية التحتية».

للراغبين في التوصل بـ الأسبوع عبر الإيميل

اشتركوا في الأسبوعية رقم 1 في المغرب

تصدر منذ 1965

جريدة التحليلات السياسية - الأخبار السرية - والمعلومات الخاصة

مستقلة - محايدة - تسبق الأحداث - متخصصة في الأخبار

توصلوا بها صباح صدورها أينما كنتم!

نعم أريد الاشتراك لمدة سنة في الأسبوع الصحفي (48 عدد)

250 درهم (عرض خاص) عوض ~~290 درهم~~

الاسم العائلي: .....

الاسم الشخصي: .....

المدينة: ..... رقم الهاتف: .....

البريد الإلكتروني: .....

تاريخ بداية الاشتراك: .....

وسيلة الدفع: ☐ شيك ☐ تحويل بنكي

للتسديد عبر الشيك البنكي

ابعث هذه القسيمة مع شيك بقيمة 250 درهما لصالح شركة «DOUNIA PRESSE» للعنوان التالي:

Al Ousboue Assahafi
12 Avenue prince Moulay Abdellah
RABAT - Maroc

للتسديد عبر البطاقة البنكية:

alousboue.ma/abo

للتسديد عبر التحويل البنكي:

يمكنكم الاشتراك في الأسبوع عن طريق تحويل بنكي لصالح شركة «DOUNIA PRESSE»

RIB: 050.810.006.011.203 .765.2001.08
SWIFT: CAFGMAMC

اشتراككم سيكون مقبولا مباشرة بعد توصلنا بنسخة من توصيل التحويل مصحوبا بهذه القسيمة، عبر البريد أو عبر البريد الإلكتروني:

contact@alousboue.ma

ثقافة و منوعات

«قضـــية الصـحراء»
موضوع نـــــدوة دولية في أكـادير

في إطار احتفالات الشعب المغربي بالذكرى الخمسين للمسيرة الخضراء، وتعزيزا للأبحاث والنقاشات الأكاديمية حول القضية الوطنية، تحتضن مدينة أكادير يومي 6 و7 دجنبر 2025 ندوة دولية تتمحور حول: «قضية الصحراء المغربية: رهانات الحاضر وآفاق المستقبل»، بمشاركة شخصيات سياسية وأكاديمية بارزة من دول عدة.

وتأتي الندوة المنظمة من قبل جمعية الصحراء، في سياق الدينامية الدولية المتواصلة لدعم المبادرة المغربية للحكم الذاتي، ولا سيما بعد القرار الأممي الأخير الذي أكد من جديد جدية ومصداقية المقترح المغربي كحل سياسي واقعي وتوافقي لإنهاء هذا النزاع الإقليمي، حيث ستتطرق الجلسات العلمية والموائد المستديرة إلى مجموعة من المحاور، من بينها: التحولات الاستراتيجية الراهنة لقضية الصحراء المغربية؛ الدينامية التنموية التي تشهدها الأقاليم الجنوبية؛ دور الدبلوماسية الملكية في دعم الحل السياسي؛ قراءة في مضامين القرار الأممي الأخير وانعكاساته على المسار الأممي؛ ودور الإعلام والمجتمع المدني في الدفاع عن القضية الوطنية والتسويق لمبادرة الحكم الذاتي كحل ناجع ومتوافق دوليا.

بالموازاة مع ذلك، سيتم تنظيم دورة تدريبية لفائدة الشباب حول تقنيات الترافع عن مغربية الصحراء في المحافل الدولية، تهدف إلى تمكينهم من مهارات التواصل الاستراتيجي والإعلامي، والاستناد إلى الحجج التاريخية والقانونية والسياسية في الدفاع عن الوحدة الترابية للمملكة، كما تشكل هذه التظاهرة الدولية منصة لتعميق الحوار وتبادل الخبرات بين الفاعلين الأكاديميين والدبلوماسيين والمدنيين، وفرصة لإبراز الجهود المتواصلة منذ المسيرة الخضراء المظفرة لترسيخ الاستقرار والتنمية المستدامة في الأقاليم الجنوبية للمملكة.

تاونات تكرم الشاعر الراحل إدريس الجاي

ينظم منتدى كفاءات إقليم تاونات، مهرجان تاونات للشعر المغربي في دورته الأولى، في الفترة ما بين 28 و30 نونبر 2025، بتنسيق مع بيت الشعر في المغرب، وبدعم من وزارة الشباب والثقافة والتواصل/ قطاع الثقافة، وذلك وفاءً وتكريما لروح الشاعر الراحل إدريس الجاي، الذي بصم المشهد الأدبي في المغرب بحضوره وإخلاصه للشعر وللإعلام الثقافي، والذي يعد أحد أبرز الأصوات الشعرية المغربية التي جمعت بين التجربة الشعرية الأصيلة والانفتاح على آفاق الفكر والثقافة العالمية.

وقد صدر ديوان الجاي الوحيد «السَّوانح» سنة 1967، بتعليمات من الملك الراحل الحسن الثاني، عن المطبعة الملكية بالرباط، وهو عمل شعري مكثف اختزل رؤيته للوجود والإنسان، حيث تضمن قصائد وجدانية ووطنية ودينية وقومية، أنشد بعضها بين يدي السلطان محمد الخامس، ومعظمها بين يدي الملك الحسن الثاني.

إن مهرجان تاونات للشعر بهذا التكريم، يجدد العهد مع قيم الإبداع الأصيل، كما أنه يخلق مناسبة لإشاعة حب الشعر بين الناشئة، والاحتفاء بجيل جديد من الأصوات الشعرية، استمرارا لرسالة إدريس الجاي الذي ظل يرى في الشعراء الشباب بوصلة المستقبل، وهذا ما دفع بمنتدى كفاءات إقليم تاونات إلى تنظيم مسابقة شعرية أطلق عليها: «جائزة إدريس الجاي لناشئة الشعر»، تيمنا ببرنامجه الإذاعي الشهير.

منى زكي تحتفي بأم كلثوم في مهـرجان مراكـش

ضمن فعاليات الدورة الثانية والعشرين من المهرجان الدولي للفيلم بمراكش، المزمع تنظيمها خلال الفترة ما بين 28 نونبر و6 دجنبر 2025، تستعد الفنانة المصرية منى زكي لعرض أحدث أفلامها «الست»، في حدث سينمائي ينتظره عشاق الفن السابع في العالم العربي.

وأعربت زكي من خلال منشور عبر حسابها على «إنستغرام»، عن سعادتها بالمشاركة في هذه التظاهرة العالمية، حيث نشرت الملصق الدعائي للفيلم وعلقت قائلة: «ثلاثة من أفلامنا ستعرض بمهرجان مراكش السينمائي الدولي».

وتأتي مشاركة فيلم «الست» لتؤكد الحضور القوي للسينما المصرية في هذه الدورة من المهرجان، حيث يراهن صناع الفيلم على تقديم رؤية مختلفة لمسيرة أم كلثوم، تمزج بين الدراما والتوثيق الفني، بأسلوب بصري يليق بمكانتها في الذاكرة العربية.

وفي تصريحات إعلامية سابقة، وسياق ذي صلة، كشفت منى زكي عن ترددها قبل قبول تجسيد شخصية بحجم أم كلثوم، معتبرة أن الدور يمثل مسؤولية فنية كبيرة، موضحة: «موافقتي على العمل جاءت بعد تفكير طويل، ولو كان مخرج الفيلم أي شخص آخر ما كنت قدمته. مروان حامد هو السبب الرئيسي وراء خوضي هذه التجربة».

خريبكة تستضيف المهرجان الدولي لفنون السيرك

تستعد جمعية «البهلوان ماركو للتربية والثقافة» بمدينة خريبكة، لتنظيم فعاليات الدورة السابعة من المهرجان الدولي لفنون السيرك، يومي 5 و6 دجنبر 2025، والذي يواصل ترسيخ موقعه كفضاء للإبداع وتنمية الطاقات الشابة، وذلك من خلال برمجة ندوات ولقاءات فكرية تعالج قضايا الفن بوصفه رافعة للتنمية.

وفي هذا الإطار، سيتم تنظيم ندوة فنية وفكرية تحت عنوان: «السيرك كمجال للمقاولة الثقافية وفرص الشغل للشباب»، سعيا منها لفتح النقاش حول الإمكانيات الواسعة التي يتيحها فن السيرك باعتباره قطاعا ثقافيا متطورا وموردا اقتصاديا واعدا، كما تروم الندوة إبراز القيمة الاقتصادية والاجتماعية لهذا الفن، من خلال ربطه بسوق الشغل، وتقديم نماذج واقعية تثبت أن السيرك لم يعد مجرد عروض ترفيهية.

وسيلي الندوة لقاء مفتوح ضمن فقرة «الماستر كلاس: احك لنا تجربتك»، وهي فقرة ينتظرها الجمهور بشَغف، لأنها تأتي لتقريب التجارب الدولية الرائدة في عالم السيرك من الحضور، وخصوصا الشباب والمهتمين بالمجال.

الأمم المتحدة تطلق مسابقـــة «راب» للشباب المغربي

بهدف توعية الأجيال الصاعدة وتعبئة الرأي العام حول المساواة بين الجنسين ومحاربة العنف ضد النساء والفتيات، وخاصة العنف الرقمي، تنظم منظمة الأمم المتحدة الإنمائية، بشراكة مع وزارة الشباب والثقافة والتواصل، وجمعية Hip Hop Family، مسابقة للراب والسْلام (Slam) موجهة للشباب تحت عنوان: «كلمات المساواة: الراب والسلام من أجل فضاءات رقمية آمنة».

وتدعو هذه المبادرة، الشباب الشغوفين بالراب أو السْلام، إلى التعبير عن مواهبهم من خلال فيديو يسلط الضوء على مواضيع مرتبطة بالوقاية من مختلف أشكال العنف الرقمي ومناهضتها، إضافة إلى تجارب وروايات ناجيات من العنف، ودور الرجال والفتيان في تعزيز فضاءات رقمية آمنة وشاملة للجميع، حيث يمكن إعداد الأعمال الإبداعية بالعربية (الفصحى أو الدارجة)، والأمازيغية، والفرنسية أو الإنجليزية.

وتندرج هذه المسابقة ضمن حملة 16 يوما لمناهضة العنف المبني على النوع الاجتماعي، التي تنظم سنويا من 25 نونبر، اليوم الدولي للقضاء على العنف ضد المرأة، إلى 10 دجنبر، اليوم الدولي لحقوق الإنسان.

مكنـــاس خشـــبة لمســـارح العـــالم

تحتضن مدينة مكناس تحت هذا الشعار، النسخة الثالثة لمهرجان مكناس للمسرح، والذي يسعى لأن يكون منصة لتجارب مسرحية عالمية تكون فيها مكناس بتاريخها العريق وتراثها الغني، خشبة وجسرا للتلاقي والحوار.

وستعرف هذه التظاهرة، التي تنظمها فرقة مسرح الشامات في الفترة الممتدة من 11 إلى 15 دجنبر الجاري، مشاركة فنانين من المغرب، بوركينافاسو، فرنسا، إسبانيا، تونس، سوريا، والعراق، إضافة إلى الاحتفاء بفنانين مسرحيين من المغرب والخارج، حيث سيتم تكريم الممثل والمخرج إدريس الروخ والممثلة وسيلة صابحي والممثل عبد الحق بلمجاهد.

إلى جانب ذلك، سيعرف البرنامج الموازي للعروض المسرحية، ورشات تكوينات في المسرح وفنون الخشبة، بالإضافة إلى لقاءات مفتوحة أهمها اللقاء مع الكاتب والروائي رشيد بن الزين، ولقاء مع المخرج العراقي كاظم نصار والكاتبة والممثلة البوركينابية أوليفا ويدراوغو.

الأسبوع
الأسبوعية رقم 1 في المغرب منذ 1965

المؤسس: مصطفى العلوي

مدير النشر: الطيب العلوي

رئيس التحرير: سعيد الريحاني

ربورتاج: خالد الغازي

كتاب الرأي:
عبد الرفيع حمضي
بوشعيب الإدريسي
عبد الواحد بن مسعود
نور الدين الرياحي
محسن الأكرمين
مصطفى كرين
الحسن العبد

التصفيف: خديجة حلبي
الأرشيف: حسن سرين
مراجعة النصوص: جميلة حلبي
المراسلون:
زهير البوحاطي
عبد الله جداد
نور الدين هراوي
زجال بلقاسم

عزيز الفاطمي
شكيب جلال
المتعاونون:
مراد علوي
قدور بن موسى
عبده حقي
بوطيب الفيلالي
الإخراج الفني: محمد الغولي
المشرف على الموقع: محمد الصافي

العنوان: 12 شارع الأمير مولاي عبد الله - الرباط
الهاتف: 05 37 70 80 47
البريد الإلكتروني: info@alousboue.ma
الموقع الإلكتروني: www.alousboue.ma
رقم اللجنة الثنائية: أع/ 2011-070

الإيداع القانوني: 28 جوان 1965
السحب: مطابع ماروك سوار
التوزيع: سابريس

القسم التجاري:
06 22 84 92 81
pub@alousboue.ma

دنيا بريس
الأسبوع تصدر عن دار النشر دنيا بريس شركة محدودة

الحقيقة الضائعة

تفاجأنا في «الأسبوع» بكم هائل من رسائل القراء، وخصوصا عبر مواقع التواصل الاجتماعي، تطالبنا **بالاستمرار في نشر كتابات مؤسس جريدتنا، المرحوم مصطفى العلوي.**

وتلبية لطلب هؤلاء **القراء الأوفياء المتعطشين** لصفحة **«الحقيقة الضائعة»** التي غابت عنهم لمدة شهر، **تعود هذه الصفحة** بقلم **الراحل مصطفى العلوي** لتقديم جزء مما تركه من **مؤلفات ذات قيمة تاريخية.**

كتاب **«المناورات الأجنبية ضد السيادة المغربية»** الذي صدر في **خمسة أجزاء**، نستهلها بنشر **الجزء الأول** الذي يهتم **بالمراحل التي كان عليها المغرب قبل الاحتلال، أيام السلطان الحسن الأول**، ثم مراحل **الاحتلال**، ومراحل **مقاومة الاحتلال**، ثم **الاستقلال** في الأجزاء التالية، حيث سيجد القارئ عناصر **تنشر لأول مرة.**

الحلقة 144

المناورات الأجنبية ضد السيادة المغربية

التاريخ المنسي.. سلطان المغرب لم يوقع عقد الحماية

بقلم:
مصطفى العلوي

يقول المؤلف مارتان صاحب كتاب «أربعة قرون من تاريخ المغرب»: ((في فاس العاصمة نفسها، نرى الهيجان يتزايد منذ اليوم الثامن عشر من مارس؛ فلقد قتل ضابط فرنسي بطلقة نارية من قبل جندي مغربي أثناء التمرين.

إن موقف أولئك التقليديين من العلماء والشرفاء لم يكن مما يبعث على التفاؤل؛ فلقد كان هؤلاء يعملون على نشر دعايات مغرضة بين رجال الجيش يقصد منها إثارة الناس أجمعين ضد التدخل الأجنبي، وأن هؤلاء لم ينالوا في دعاياتهم من المولى عبد الحفيظ، بل كانوا على العكس من ذلك يشيعون بين الناس أن السلطان مخنوق الأنفاس وأنه سجين قصره، وأن الفرنسيين سيحملونه معهم إلى الرباط ومن ثمة سيرحلونه إلى فرنسا بعد أن يحملوه بالقوة على بيع البلاد للفرنسيين.

ولم يحن اليوم السابع عشر من أبريل حتى بدأت المأساة.. فكانت الأيام الحمراء التي ذهب ضحيتها عشرات من الضباط والمواطنين الفرنسيين.. أيام ويا ما أسوأها من أيام)) انتهى كلام المؤلف مارتان.

لكن.. ألم نر دهاء المؤرخ الفرنسي المتزن، والذي آلى على نفسه ألا يقول إلا الحقيقة مراعيا لظروفه الخاصة كفرنسي؟ ألم نر أنه بدوره يشك في إمضاء الحماية، وينكر إمضاءها، أم هل مررنا مرور الكرام على السطر الذي وصف فيه الإمضاء، فلم يذكرها، ولم يحضرها، وإنما استغنى عن أهمية تلك اللحظة بقوله: ((وأخيرا أقبل يوم 30 مارس فوقعت(...) معاهدة الحماية، وحملت منذ هذا اليوم الطابع السلطاني الشريف)).

فمن وقعها؟ ومن وضع عليها الطابع الشريف؟ ألم نر أن المؤرخ قبل هذا السطر بسطرين، يتحدث عن أصداء صوت السلاح في ردهات القصر السلطاني؟ لقد كانت ضخامة المناورة أكبر من أن يمر بها التاريخ مرور الكرام.

ولا بد لـ«القاضي» - القارئ - أن يسمع من اثنين؛ فقد سمعنا أو قرأنا تقرير المؤلف مارتان، الذي نراهن على صحة معلوماته، ولكن علينا أن نسمع ونقرأ وصف الصحفي الفرنسي هوبير جاك، الذي كتب في الجريدة التي كان يراسلها، جريدة «لوماتان» الباريسية، وصفا لإمضاء العقد، ولكنه لم يقدم لنا وصفا يجعلنا نكتب كلمة إمضاء دون قوسين.

ورغم أنه صحفي تحدث عن أيام فاس الدامية بتفصيل وتدقيق، فإنه فيما يتعلق بوثيقة الحماية، كان غامضا جدا، إلا أنه أفادنا بتصريح سمعه من مولاي حفيظ، يعتبر عنصرا مصيريا في موقف هذا السلطان الكبير من التواجد الفرنسي بالمغرب.

وجزم الصحفي الفرنسي في بداية موضوعه بالشك وقال: ((حقا إن معاهدة الحماية تمت، ولكن في ظروف غامضة، ولقد أتى بعد ذلك اليوم الذي ورد فيه السفير الفرنسي على السلطان المولى عبد الحفيظ ليستأذنه في الانصراف، وأعني به يوم 16 أبريل، وهنا تبادل الرجلان بهذه المناسبة عبارات التهاني على حسب العادة المألوفة بالقصر الملكي، وأقيمت حفلة فاخرة على شرف المسيو رونيول وحاشيته.

وبعد تناول الغذاء، قصد الجميع المنزه الملكي، وهو عبارة عن سرادق أعدت للاستقبال، يوجد داخل المشور، فتناول الضيوف الشاي والقهوة، وعندما كان السلطان المولى عبد الحفيظ يتناول بعض السجائر الشرقية كانت أمارات الهمّ والحزن بادية على محياه، إلا أنه في أثناء الغذاء لم يترك الفرصة تمر دون أن ينطق ببعض الكلمات التي كان لها في الحقيقة وجهان اثنان في معناها.

وهكذا، فعندما انتقد المسيو رونيول على الكولونيل بريلان، الذي سمي أخيرا جنرالا، أنه ما يزال يحمل بدلة كولونيل، أجاب المولى عبد الحفيظ قائلا: «حقيقة ينبغي له أن يرتدي لبسه كجنرال، فإنه سيحتاج ذلك في القريب»، ورغم هذا، فإن المولى عبد الحفيظ كان يتظاهر بأنه يشعر بجو عائلي؛ فلقد لعب دورا من الشطرنج مع المسيو رونيول، بيد أنه خلافا للطقوس التي تفرضها تقاليد القصر، فإن وزيرنا المسيو رونيول أراد أن يبرهن على عبقريته السامية في كل الأشياء، واعتقد دونما شك أن من المشرف للدبلوماسية أن يكون هو الفائز على جلالة السلطان، بل إنه ذهب أبعد من هذا.. فلقد كان يلاحظ ويمعن في الملاحظة متى حاول السلطان أن يخاتل في اللعب أو حاول أن تكون لجنوده الكلمة على جنود رونيول.

لقد توجه المولى عبد الحفيظ نحو بن غبريط وقال بابتسامة ساخرة معلقا على سيرة اللعبة: «ليس لدي ولو الحق في أن آمر الجنود أن تذهب حيث أشاء أنا، ولا كذلك أن أنظم دفاعي».

هكذا قال، وقد سجل عليه كذلك أنه أضاف إلى قوله: «لقد أصبحت لا أمثل شيئا، وأن الفرنسيين الآن هم الذين يحكمون».

ولقد لعب المسيو رونيول دورا مع الصحافيين، بيد أن الدبلوماسية هذه المرة أخفقت وانتصرت عليها الصحافة.

إن هذا اليوم كان يحمل معه بكل تأكيد بوادر الخطر)) انتهى سرد الصحفي هوبير جاك.

السلطان مولاي حفيظ في منفاه بفرنسا سنة 1912

> **عقد الحماية**
>
> إن الموقف الرافض للسلطان المولى عبد الحفيظ ليس بالأمر اليسير على دهاقنة الاستعمار الفرنسي، الذين جاؤوا بمخطط عسكري مكتوب، بدأ تنفيذه بعد موت الأسد المولى الحسن الأول، الذي جعل المغرب خلال فترة من الفترات دولة عظمى، فلا ولده المولى عبد العزيز، ولا ولده المولى عبد الحفيظ، ولا ولده مولاي احمد، ولا ولده مولاي الزين، ولا ولده مولاي يوسف، بسالمين من مصيدة المخططات الاستعمارية التي فرقت شملهم وشتتت جمعهم، وألحقت بهم من الأوصاف والمهانات ما لا يلحق إلا بأصحاب المبادئ الراسخة.

فمولاي عبد العزيز وبمجرد ما صحا من غفوة شبابه، وهو الذي نصبوه ملكا في سن الطفولة، غلبوا عليه جند أخيه المولى عبد الحفيظ، والذي كان يخوض معارك ضارية ضد الجيوش الفرنسية، فسهلوا له الوصول إلى العرش بتقديم النصح لأخيه المولى عبد العزيز بالهروب، بينما أوعزوا لباحماد باعتقال مولاي امحمد، الأمير الضليل الذي كان وهو مسلسلا مقيدا في سجنه، ينشرون عنه الأخبار بأنه يقود الفتنة في الجبال ضد أخويه تحت اسم مستعار هو بوحمارة، العميل الفرنسي، أما مولاي الزين الذي لم يتوقف رصاصه عن ضرب الفرنسيين في مكناس، حتى أن الزعيم علال الفاسي وجد وهو يراجع كتابا للمؤلف المغربي محمد العلمي عن «ظروف المقاومة المكناسية للاحتلال الفرنسي» لهذه المدينة، أن المؤلف نقل عن مصادر فرنسية، أن فرنسا دخلت مكناس يوم 8 جوان 1911 نظرا لانعدام المقاومة، فصحح له الزعيم علال الفاسي هذا الخطأ الظالم المتأثر بما كتبه الفرنسيون وكتب معلقا: ((لقد دخلت فرنسا مكناس لا لانعدام المقاومة فيها، ولكن بعد تغلبها على المقاومة التي كان يقودها مولاي الزين)).

سياسي مغربي آخر من جيل الزعيم علال الفاسي، وهو الزعيم محمد بن الحسن الوزاني، كتب عن هذا التمويه والتضليل الإعلامي الفرنسي في حق مولاي عبد الحفيظ منصفا من يستحق الإنصاف، وقال: ((ويحفظ التاريخ كل ما مهد إلى المعاهدة أو صحبها من مؤامرات ومناورات وتدخلات واعتداءات.. كان المغرب عرضة لها وضحيتها من الخارج وفي الداخل زمنا غير قصير)).

كما يحفظ التاريخ بأقلام كبار المسؤولين الفرنسيين أنفسهم، واعترافاتهم، سواء في «وثائق سرية» أو في «تصريحات رسمية»، بأن المغرب، دولة وشعبا، لم يكن أبدا راضيا عن وضعه تحت السيطرة الأجنبية ولو تسترت بقناع الإصلاح المزعوم و«الحماية الكاذبة»، وتجدر الإشارة إلى أن لفظ «الحماية» لم يرد ذكره في نص المعاهدة المشؤومة، وأنه من صنع السياسة الفرنسية التي فرضته كعنوان لنظام الاحتلال والسيطرة الاستعمارية.

أما الدولة ممثلة في السلطان عبد الحفيظ، فلم يثبت بأي وسيلة أنها قبلت عملية الانتحار والاختفاء من الوجود كدولة حرة مستقلة ذات كيان وسيادة كما كان شأنها على مدى العصور السالفة، والقرون المنصرمة..

هكذا علمنا، وعلم العالم أجمع كذلك، الصراع المحتدم الذي دام عدة أشهر في ظروف عصيبة ووسط أحداث رهيبة، قبل الإعلان الرسمي من فرنسا عن إبرام معاهدة «الحماية»، وكذلك بعده بأكثر من أربعة أشهر، وكان الصراع بين المفاوض الفرنسي من جهة، وبين السلطان عبد الحفيظ من جهة أخرى، رددته في وقته المحافل الدولية، وكبريات الصحف العالمية، وامتد نفس الصراع بين الجانبين المغربي والفرنسي بعد فرض الحماية رسميا، مما سجله ليوطي المقيم العام الأول المشرف على تنفيذ شروط وقيود الحماية وترويض السلطان على الانقياد إليها، والسير في طريقها بعد أن أصبحت أمرا واقعا مسلما من الدولة الأوروبية، ومستندا على جيش الاحتلال المنقض على المغرب من الجزائر، ومن المحيط الأطلسي، والمتوغل باستمرار داخل البلاد التي لم تأل جهدا، ولم تدخر وسيلة للدفاع والمقاومة باسم الجهاد المقدس الذي خاضه الشعب بقوة وسائل غير متكافئة مع التي كانت للعدو المحتل.

وأية غرابة في أن يقف السلطان عبد الحفيظ موقف الرفض والإنكار لباطل «الحماية» ونظامها البغيض، وهو الذي بايعته الأمة على لسان نخبتها الواعية وصفوتها المختارة، بيعة حرمة شريفة يمليها الإيمان القوي، والشعور القومي، والواجب الوطني.

يتبع